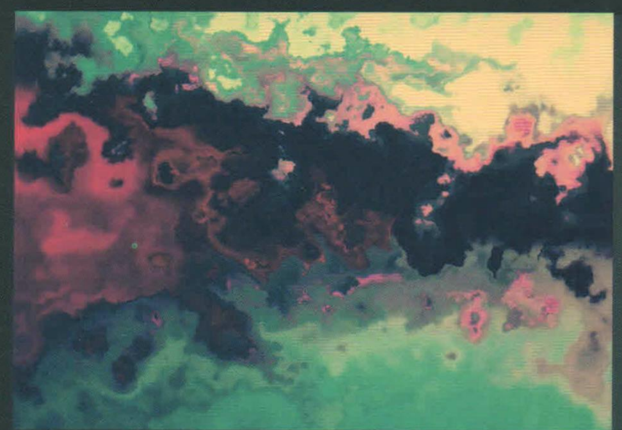


الوهم الليبرالي

حول الحرية ، والتنمية ، والمرأة السعودية

الإصدار (٤٧)



محمد بن عيسى الكنعان

ح محمد عيسى الكنعان، ١٤٣٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الكنعان، محمد عيسى
الوهم الليبرالي / محمد عيسى الكنعان - الرياض، ١٤٣٨هـ
١٥٢ ص ؛ ٢١ سم
ردمك : ٥-٣-٩٠٧٧٤-٦٠٣-٩٧٨
١- الليبرالية أ.العنوان
ديوي ٣٢٠.٥١ ١٤٣٨/٣٣٦١

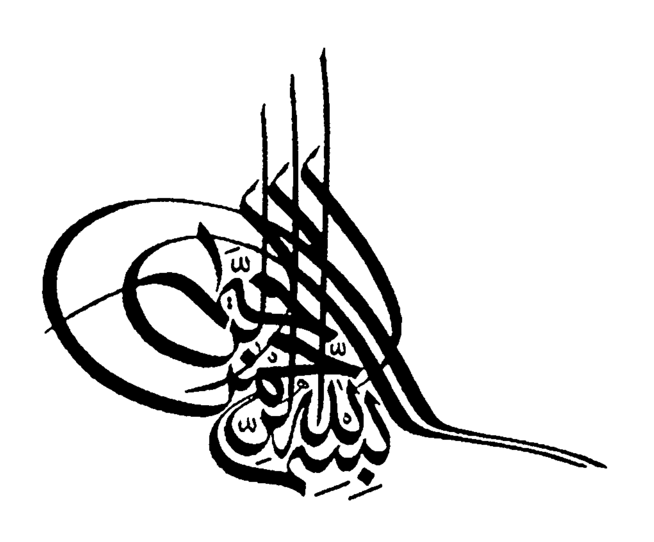


مركز الفكر المعاصر

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ

المملكة العربية السعودية – الرياض
markazalfekr@hotmail.com
٠٠٩٦٦٥٩١١٠٤٤٩٢


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل من يبحث عن الحق

الفهرس

* * *

مدخل عام

إشكالية التعاطي مع المرأة على المستوى الحضاري للأمة بالنسبة للمجتمعات العربية والإسلامية، على أساس التوافق بين رسالتها الحقيقية في مدرسة التربية، وأدوارها الفعلية في منظومة التنمية، وكذلك التوازن بين طبيعتها الأنثوية وحياتها العصرية، تعد في قائمة أولويات (الخطاب الإسلامي)، غير أن تخريج هذه الإشكالية إلى أرض الواقع يبديها متباينة وفقًا لتباين أطياف التيار الإسلامي، الذي يتبنى ذلك الخطاب من منطلقات فقهية متنوعة، فهناك رأي يقول بمساحات تحرك واسعة للمرأة على صعد المجتمع، ومراتب الدولة، لدرجة القضاء والوزارة والسفارة، في مقابل من يراها في محاضن التربية، ومؤسسات التعليم، ودور الطبابة والأعمال الوظيفية، التي لا تكون فيها عرضةً للاختلاط بالرجال، وبينهما من يرى أن ظروف المجتمع هي التي تحدد مساحات التحرك وطبيعة الأدوار، التي تضطلع بها المرأة سواءً في مسارات التنمية أو ميادين التربية، فالمهم أن تكون محكومة بضوابط شرعية، وآداب عامة، ودليله بذلك النص الديني المدعوم بالشاهد التاريخي، الذي لم يُحرّم أن تكون المرأة وزيرة، أو أجيرة.

هذه الإشكالية -بتباين تخريجها التي يحكيها الإعلام الذي ينقل (الخطاب الإسلامي)، وتكشفها الكتب والمقالات التي تؤصل لهذا الخطاب- صارت (المدخل النقدي) لليبراليين في تسفيه موقف الإسلاميين من المرأة، وتشويه الآراء المعتدلة بين طياته، فتجدهم يؤكدون عبر أدبياتهم وكتاباتهم وملتقياتهم أن الإسلاميين لا يرون في المرأة إلا جسدًا يجب (ستره)، ومخلوقًا متمايزًا عن الرجل تجب (الوصاية عليه)، ورسم خطوط حركته على الخريطة الاجتماعية، دون الاعتبار للنص الديني الذي يرتكز عليه الإسلاميون، أو على الأقل النظر برؤية موضوعية للموقف الليبرالي

نفسه تجاه المرأة إذا كانت المسائل تقاس بـ(الجسد)، وليس الكيان (الجسد، والعقل، والنفس)، الأمر الذي يجعلنا نحكم على الموقف الليبرالي تجاه المرأة بالنظرة ذاتها، ومن خلال القياس نفسه، الذي يلتزم اعتبارات (نفسية) مرتبطة بغريزة الإنسان الجنسية، ويتجاهل الاعتبارات العقلية (رأي العقل)، أو النقلية (حكم النص).

بمعنى أن الليبراليين أيضًا يقفون تجاه المرأة عند (حدود الجسد)، أو بلغة أدق عند (اللحم الأنثوي)، وهذا ما تشهد به الفكرة الرئيسة لمفهوم (الحرية)، التي ينادون بها ويسعون إلى تحقيقها على مستوى (العقائد، والأفكار، والسلوكيات)، فإن تجاوزنا مسألتي (العقائد والأفكار) في هذا الموضوع، فإن مسألة (السلوكيات) قد ارتبطت بمدى الوعي الليبرالي لمفهوم الحرية الشخصية، وتأكيده وجوب منحها، فللمرأة أن تنزع حجابها لأنه يقع ضمن (خيارها) الاجتماعي، ولها أن تبرز جمالها لأنه ضمن (مقوماتها) البشرية التي أكرمها اللَّه بها، ولها أن تُظهر لحمها فهذه حريتها لأنه من ضمن (حقوقها) الإنسانية، ما يفسر الدفاع المستميت الذي يبديه الليبراليون إزاء (مشاهد التعري) و(صور التبرج)، التي تطالعنا في أوساطنا الإعلامية، أو الرياضية أو الفنية، مع حملتهم الفكرية على مظاهر(الحجاب)، الذي يسميه أحدهم بحجاب العقل، والآخر يصفه بالظلامية والتخلف، والثالث يشبهه بـ(كيس) القمامة الأسود (أعزكم اللَّه).

هذا كله يؤدي إلى استنتاج أن الليبرالي مأزوم مع (لحم المرأة) لا يريد أن تخفيه الملابس، أو تحجبه الأبواب، لذا هو يؤكد رفض الوصاية (الدينية) على المرأة، لأن هذه الوصاية -مهما كانت مبرراتها- تبدأ مع (الحجاب) وتنتهي به، بل لأن محور حياة المرأة يتمثل في الحجاب، ووفقًا لشروطه تتحدد مساحات تحركها الاجتماعي وطبيعة الأدوار المناطة بها، كونه القاسم المشترك في حقوقها الإنسانية، وتعاملاتها المدنية،

وأعمالها الوظيفية، لذلك تعجب من تذبذب المنطق الليبرالي بين رفض الحجاب والقول بوجوبه، ومناقشة هيئته، مع التغني بالحرية الشخصية التي تتعارض في تطبيقاتها مع هذا الحجاب.

محمد بن عيسى الكنعان

الفصل الأول

المرأة.. حرية الليبرالي

توقيع

«في روايتي الجديدة سأتطرق إلى من يسمون أنفسهم بالليبراليين في السعودية، من الذين يتمسحون بالليبرالية وهم أبعد ما يكون عنها، فالليبرالية تعني الحرية وتعني الانفتاح، وهذا مطلب أساسي للبشرية تضمنه الدين الإسلامي أيضًا، لكنهم ينظرون إلى الليبرالية من الجانب التنظيري فقط، فعلى أرض الواقع، كل تلك التنظيرات تتبخر وتعد كلامًا على ورق، كما أنهم ينظرون إلى المرأة باعتبارها ماكينة تفريخ، أو أنها وسيلة للترفيه والمتعة والجنس فقط، وينظرون لها نظرة لا أخلاقية».

سمر المقرن

حوار خالد العلوي، جريدة (الصوت)

الكويتية، ٢٣ فبراير ٢٠١٠م.

المرأة ضحية الليبرالي!

إذا أردت معرفة حقيقة أي تيار فكري، أو حزب سياسي، أو تنظيم ديني، أو أردت كشف صدقية شعاراته، فانظر إلى طبيعة القضايا التي يطرحها أو نوعية الأفكار التي يتبناها، ومن ثم قس مدى القابلية الشعبية لهذه الأفكار، أو التفاعل الجماهيري مع تلك القضايا، خاصةً في مجتمع محافظ كالمجتمع السعودي، الذي يشهد تحولات حضارية كبرى، ويتعرض لحملات تغريبية مستمرة على مستويات الإعلام والفكر والثقافة.

في مجتمعنا يبدو الليبراليون أو ما يسمى (التيار الليبرالي)، هم من يحاول الإيهام بقيادة قاطرة التمدن الاجتماعي والتحديث التنموي، والظهور بصفة الداعي والراعي لتلك التحولات الحضارية، ولعل دعواهم أنهم النخبة المثقفة، التي أثارت كل قضايا المرأة باعتبارها المحور الرئيس للعائلة السعودية، وشريك الرجل في التنمية الوطنية بكل مجالاتها، وأبرزها قضية (تعليم المرأة)، كما زعموا أنهم النخبة، التي تستقبل الجديد من منتجات الحضارة المادية بكل عقلانية ووعي، بما يسهم في تحضر المجتمع. وهم النخبة، التي طالما دعت إلى الحريات العامة، وطالبت بتطبيق العدالة الاجتماعية. وهم النخبة التي تؤيد الانفتاح على الآخر المخالف عقديًا، واستيعاب المخالف مذهبيًا في دائرة الوطن، وتعزيز الحوار الحضاري، والتلاقح الثقافي مع الأمم والشعوب الأخرى.

فهل ما يقوله أو يدعيه الليبراليون صحيحٌ؟ الإجابة ليست عسيرة، بل إنها واضحة كالشمس، من خلال التمعن في المسيرة التنموية الوطنية، في مقابل الحضور الليبرالي في هذه المسيرة، سواءً على مستوى المشاركة في صنع القرار، أو على الأقل قوة التأثير في توجهات أية قرارات تخص هذه التنمية. فالواضح أن التنمية الوطنية تمت -وتتم- وفق رؤية خاصة للقيادة

السعودية، التي هي صاحبة القرار، لكنها تستعين بمختلف التوجهات والشخصيات في صياغة خطط هذه التنمية متى ما رأت أن في مشاركة تلك الشخصيات، أو التوجهات إضافة حقيقية للقرار. ولو نظرنا على سبيل المثال إلى قرار القيادة السعودية بالنسبة لـ(تعليم المرأة)، الذي كان يلقى معارضة من بعض الإسلاميين، لوجدناه قرارًا جريئًا وحكيمًا اتخذته القيادة آنذاك برؤيتها الخاصة المنسجمة مع رؤيتها العامة لتنمية الوطن، وليس صحيحًا أن ذلك القرار تم بفكر الليبراليين وضغطهم الاجتماعي، لسبب بسيط أنهم لم يكن لهم وجود في الساحة المحلية أساسًا، أو حتى العلمانيين الذين كانوا موجودين، ولكن حضورهم كان غير فاعل بحكم انتماء أغلبهم لتيارات قومية، وبعثية، وشيوعية مناوئة للدولة السعودية في الخمسينيات، والستينيات من القرن العشرين الميلادي. هنا لا أنكر أن معارضة تعليم المرأة كانت من جانب التيار الديني، ولكن لم تكن بشكل عريض من قبل هذا التيار، كما لم تكن اعتراضًا على مبدأ تعليم المرأة، ولكن على طريقة تنظيمه.

وعليه؛ ففكرة قيادة الليبراليين لقاطرة التمدن الاجتماعي والتحديث التنموي، والزعم أنهم أنصار قضايا المرأة في المجتمع السعودي، تبدو فكرة ماكرة وحيلة جدلية لاستدراج خصومهم وبالذات الإسلاميين، إلى دائرة الجدل حول حجم وجودهم، وقوة تأثيرهم في حركة ذلك التحديث وقضايا المرأة، كي لا يكون الجدل الفعلي حول حقيقة هذا الوجود وتأثير تلك القوة الليبرالية المزعومة. لأن الظهور المتحفظ لما يسمى بالتيار الليبرالي، أو الليبراليين كان في مطلع التسعينيات الميلادية أيام حرب تحرير الكويت (حرب الخليج الثانية)، أما ظهورهم الفعلي والعلني فكان عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، حيث استغلوا الهجمة الغربية على الإسلام والإسلاميين. ما يعني أنهم لم يشهدوا المراحل

الرئيسة في تأسيس المملكة العربية السعودية وفق مفاهيم الدولة الحديثة، فضلًا عن أن يؤثروا فيها.

أما قضايا المرأة التي يزعمون تبنيها، فتاريخهم -منذ ظهورهم العلني، وحتى اليوم- يكشف أن المرأة بالنسبة لهم مجرد ورقة يحاولون من خلالها تغريب المجتمع، والادعاء بالانتصار لقضاياها، ووسيلة لمنع الإسلاميين من التأثير عليها، أو رفع وصايتهم عنها كما يزعمون. لهذا؛ لا تجد الليبراليين يتبنون القضايا الفعلية للمرأة، كالأمية والفقر والطلاق، وما يترتب عليها من واقع مأسوي تعيشه، إنما تجدهم يدندنون حول (الاختلاط)، و(قيادة المرأة للسيارة)، و(السفر بلا محرم)، و(إلغاء ولاية أمر الرجل). لأن أي تحول في هذه القضايا بشكل سلبي على أرض الواقع يؤدي مباشرة إلى ما يريدونه، من حيث إسقاط كل الضوابط الشرعية الحاكمة لعلاقة المرأة مع الرجل في كافة العلاقات الاجتماعية.



فيلسوف (الليبرالية).. كيف ينظر للمرأة؟

تقوم فلسفة الفكرة الليبرالية ببساطة على الدعوة إلى (تحقيق الحرية الفردية) في مستويات: العقيدة والفكر والسلوك، ولأن المرأة هي في الأصل (فرد) كامل الأهلية، فقد حظيت بقدر وافر من التأكيد الفكري لحقوقها الإنسانية وموازنتها بواجباتها الاجتماعية، التي تفتح لها آفاق المشاركة الحضارية، خاصةً أنها عانت على مدار التاريخ من ظلم واستبداد الأفكار والتقاليد والأعراف في كثير من الحضارات والثقافات القديمة، لذا يرى الليبراليون أن الفكرة الليبرالية منذ ولادتها في أذهان الفلاسفة الغربيين، وتصوراتهم مطلع القرن الرابع عشر الميلادي مع انهيار النظام الإقطاعي، ثم نشأتها واقعًا في ممارسة الأنظمة الغربية أواخر القرن السابع عشر الميلادي وما بعده، قد شكّلت الإطار الحضاري لحقوق المرأة وواجباتها، وأن هذا الإطار لا يقف عند تقرير هذه الحقوق الطبيعية، بل يبدأ من رسم الموقع الإنساني للمرأة في الوجدان الليبرالي، الذي يجعلها إلى جوار الرجل في كل ميادين الحياة وعلاقاتها، فهل يقول التاريخ الليبرالي ذلك أو تراث فلاسفة الليبرالية الأوائل؟ وبالذات فيلسوف الليبرالية الأول والأبرز، وهو العالم التجريبي والمفكر السياسي الإنجليزي جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤م)، الذي بلور النظرية الليبرالية لدولة الحق والقانون، ودافع فيها عن (حق الملكية)، وعن (الحرية الفردية) وخرج بالقانون الشهير: (إن حريتي تنتهي عندما تبتدئ حرية الآخرين)، حتى صار أحد مؤسسي النظام الليبرالي الديمقراطي الحديث إن لم يكن مؤسسه الأول كما يقول البروفسور روجيه وول هاوس في كتابه: (سيرة حياة وفكر جون لوك)، كون لوك قد ناقش في نظريته السياسية وفلسفته الليبرالية ركائز أساسية في التنمية الحضارية، مثل علاقة (الأخلاق

بالقانون)، و(الملكية الخاصة)، و(الميثاق الاجتماعي)، و(طبيعة الحكومة)، و(فصل السلطات)، و(حق المقاومة لنظم الاستبداد)، إضافةً إلى موقفه من (المرأة ودورها الاجتماعي)، وهو موقف جدير بالمعرفة والتأمل.

يتجلى موقف جون لوك إزاء المرأة من واقع نظرته للعلاقة الطبيعية للرجل بالمرأة ببعديها (الأزلي) منذ بدء الخليقة، و(الأبدي) إلى أن يرث اللَّه الأرض ومن عليها، حيث يذهب في تصوره لهذه العلاقة إلى احتياج المرأة المستمر للرجل في أهم ركيزتين للأسرة، التي هي اللبنة الأولى في المجتمع، وهما: (قدرة الإنجاب، وتربية النشء)، فرأيه أن المرأة لا تملك القدرة على الإنجاب دون الرجل، كما أنها تعتمد على قوته بشكل رئيس في تربية النشء، وعليه يستنتج جون لوك أنه من الطبيعي أن تكون السلطة الأسرية في يد الرجل بحكم تفوقه على المرأة، وبهذا يرى أنه من المعقول أن يأمر الرجل (الزوج) فتطيع المرأة (الزوجة)، لأن جنس الرجل أصلح للرئاسة كونه الأقوى والأقدر، وعليه يبدو تسلطه طبيعيًا في هذه الحالة، خصوصًا أنه يختلف عن المرأة في الفهم والإدراك، ومن ثم تتباين قدراتهما إلى درجة التضاد، الأمر الذي يؤدي إلى وجود إرادتين، فيكون من الضروري حسم القرار الأخير بينهما، فيكون نافذًا لمصلحة الرجل، بل يذهب فيلسوف الليبرالية جون لوك إلى أبعد من ذلك، عندما يقرر أن المرأة خُلقت لتكون مرافقة للرجل، و(تابعة) له في أحايين كثيرة.

بعد هذا العرض المقتضب؛ هل يمكن لنا أن نفتري على فيلسوف الليبرالية الأول، ونقول بوضوح إنه يؤيد فكرة (المجتمع الذكوري)، رغم أن المنطلقات الفكرية التي برّر بها هذا التوجه، هي محل نقد كثير من ليبراليي اليوم، الذين يشنعون على خصومهم في التيارات الأخرى بـ(تذكير) المجتمع وتهميش المرأة، وأنهم يصادرون مكانتها وحقوقها

عندما يجعلونها تابعةً للرجل أو تحت سلطته. إذًا على الليبراليين الذين ما انفكوا يمارسون (الدفاع الفكري) عن المرأة، وحقوقها تحت دعوى تحقيق الحرية الفردية لها بالمساواة التامة مع الرجل، أن يدرسوا حقيقة (الليبرالية الغربية) بشكل متعمق، من خلال فلاسفتها الأوائل، فربما يكفون عن الضجيج، فيكون المجال مفتوحًا ليعقلوا كيف رفع الإسلام من منزلة المرأة، بحيث لم تعد بحاجة لتلك المساواة المزعومة، فكما قالت إحدى الغربيات: «كنت أتمنى أن أكون رجلًا، وعندما أسلمت حمدت اللَّه أني امرأة».

* * *

الإنسانية، والفلسفة، والمرأة، والتجربة الحضارية الغربية، محاور رئيسة في أغلب حوارات الليبراليين التلفزيونية، ونقاشاتهم الفكرية، وكتاباتهم الصحافية، وتغريداتهم الإلكترونية. وهنا سأتجاوز في حديثي المسألة الإنسانية لدى الليبراليين، لأنها متلونة وحسب المزاج الغربي، الذي يجعل ضحايا (أحداث سبتمبر) أبرياء، وضحايا قرى أفغانستان قتلى بالخطأ، كما سأتجاوز التجربة الحضارية الغربية، لأن خصائصها الحضارية وظروفها التاريخية لا تنطبق على واقع أمتنا الإسلامية وتاريخها المجيد، إنما سأقف عند (المرأة) التي جعلها الليبرالي ركيزة في كل مشكلة اجتماعية يناقشها أو قضية وطنية يثيرها، و(الفلسفة) التي لا يمل هذا الليبرالي الحديث عنها وترديد أهميتها، وذلك من خلال مناقشة ارتباطهما في المنطق الفكري لليبراليين، من حيث مزاعمهم الانتصار للمرأة وتمكينها من حقوقها، وتأكيدهم دور الفلسفة في تحرير العقل، ومن ثم التحول الحضاري الذي يقر تلك الحقوق كما حدث بالنسبة للغربيين.

لذا يرى الليبراليون أن الأمة بكل مجتمعاتها -بما في ذلك المجتمع السعودي- تمر بأزمة حضارية حادة، لأن المسلمين وصلوا إلى حالة من الخلل الفكري الخطير، بعدم قدرتهم على التوفيق بين (الفهم الصحيح) للدين، و(التطبيق السليم) على أرض الواقع، فضلًا عن عدم تبنيهم أفكار وقيم الغرب (المتحضرة)، فكانت النتيجة -حسب رأيهم- غلوًّا دينيًّا، وفكرًا متطرفًا في نظرته للحياة والإنسان، سواءً كان هذا الإنسان مخالفًا عقديًّا، أو مباينًا مذهبيًّا، أو مختلفًا فكريًّا، وتكريس ثقافة (الموت) على حساب الحياة، وتغليب الأممية على الوطنية، فضلًا عن موقفه السلبي تجاه المرأة، التي يرونها محور التغيير الاجتماعي.

وعليه ما الحل الفاعل، أو العلاج الناجع الذي يراه الليبراليون لتصحيح الفكر الإسلامي (المتطرف)؟ هم يرونه في المرأة ومن خلال الفلسفة، لهذا جعلت مناط حديثي هنا متلازمة (المرأة والفلسفة) عند الليبراليين. فالمرأة عندهم مقهورة اجتماعيًا، ومظلومة حقوقيًا، ومحتقرة إنسانيًا بسبب ثقافتنا الاجتماعية، وممارساتنا الذكورية، لهذا ينبغي أن تنال المساواة ذاتها مع الرجل وفق الاعتبار الإنساني، بحيث تسقط قضية الفصل الجنسي، وبالتالي إعادة صياغة حقوق المرأة قبل واجباتها على أساس إنساني مادي وليس فطريًا شرعيًا بغض النظر عن النصوص الشرعية أو الأحكام الفقهية. مستندين بذلك إلى التجربة الحضارية الغربية، التي أعلت من شأن المرأة عندما تعاملت معها باعتبارها (إنسانًا) وليس (أنثى)، من خلال ثورة فلسفية عارمة عاشها الغرب أنتجت القيم الليبرالية الإنسانية (حرية، وعدالة، ومساواة). وأن هذه التجربة لم ترتق بالمرأة إلا بسبب موقف فلاسفة النهضة الأوروبية (الإيجابي) من المرأة وإنصافهم لها. ومن ثم تقبل المجتمع الغربي هذا التحول في الموقف السلبي من المرأة أيام العصور الوسطى، وما قبلها إلى عصور النهضة، وما بعدها بسبب تبني الفلسفة، وموقف الفلاسفة، الذين أسهموا في إعادة ترتيب العقل الغربي.

وبالتالي فلا بديل عند الليبراليين من وجوب تدريس الفلسفة في مراحل التعليم الأساسي إلى المستويات الأكاديمية، مع إشاعة ثقافتها على مستوى الأسرة، فيمكن أن تسهم في الحد من شطحات الفكر الديني، لأنها تفتح كل الآفاق لطرح الأسئلة الشائكة، كما تحرر العقول من أغلال اجتماعية، حتى لو تعرضت لمسلمات متوارثة، مع النظر إلى ثقافات الأمم الأخرى بمنظار الاستفادة الحضارية وليس العداء الديني، خاصةً أن الفلسفة بنظرهم تُسقط مسألة (الوصاية) الفكرية، وبالذات النظر إلى تراث الفلاسفة الغربيين.

وأنا هنا مع دعوة الاطلاع على تراث فلاسفة الغرب، لأن المطلع سيكتشف أن كثيرًا مما روج -ويروج- له الليبراليون من موقف إيجابي تجاه المرأة هو في أصله كذب، وأن الليبراليين ليسوا إلا شهود زور للفلاسفة بحق المرأة! وأن التحرر غير المحمود، الذي تعيشه المرأة الغربية حتى أصبحت سلعة تباع في المواخير، وعلى أغلفة مطبوعات الجنس، وفوق منصات مسابقات الجمال. هو في حقيقته تحرر ناتج عن نظرة دونية للمرأة، وليست باعتبارها إنسانًا. عندما تطرفت الليبرالية بالحريات على حساب الكرامة الإنسانية، لهذا عبّر كثير من فلاسفة الغرب عن هذه الحقيقة، وأن المرأة مهما بلغت هي أقل من الرجل لذا هو يستغلها. لكن الليبراليين سوقوا للتراث الفلسفي الغربي بأنه أعرق تراث وأعظم حضارة.
قطعًا لن يعترفوا لك أن الفيلسوف الكبير كانط كانت له كتابات مهينة وضد المرأة تقوم على التفرقة والعنصرية، ولن يعترفوا لك أن فرويد يرى النساء كائنات دنيا أقل من الرجال، ولديهن دوافع مبهمة تقوم على الجنس، لذا هو لا يراهن إلا دمى لا يصلحن إلا للحب، حب الرجل، وإشباع رغباته الجنسية، ولن يحدثوك عما قاله فريدريك نيتشه عن المرأة أنها مصدر الجنون واللاعقلانية، وأنها مزعجة للرجل وتشتت انتباهه عن السعي نحو الحقيقة، كما لن يقولوا ما قاله فيلسوفهم المبجل جان جاك روسو: «إن الرجال يعيشون حياة أفضل بدون النساء، أما النساء فلا يمكن لهن أن يعشن حياة أفضل بدون الرجال»، بل يقول: «إن المرأة لم تخلق للعلم ولا للحكمة ولا للتفكير، ولا للغة، ولا للسياسة، إنما خلقت لتكون أمًّا تغذي أطفالها». وكذلك لن يحبوا أن تذكرهم بما قاله برناردشو: «المرأة ظل الرجل عليها أن تتبعه لا أن تقوده»، وهو قول لا يختلف عن موقف جون لوك فيلسوف الليبرالية الأول، الذي اعتبر المرأة أقل من الرجل، وأن الرجل هو الذي يصلح للقيادة وليست المرأة.

إن تراث الفلاسفة الذي يتغنى به الليبراليون ينضح بأقوال مهينة للمرأة، لكنهم يزورون التاريخ كما يزيفون الواقع، ويقلبون تاريخنا عبثًا، بحثًا عن إدانة لفقيه، أو عالم، أو إمام، من خلال قول سلبي في حق المرأة، متجاهلين فلاسفتهم الغربيين، الذين جعلوا المرأة شيطانًا، ومصدر كل شر، ومرضًا يطارد الرجل. في مقابل محاولاتهم المستميتة إيجاد قول سلبي زل به عالم مسلم أو عبارة شطح بها إمام فيها نوع من الإساءة للمرأة؛ لهدف إدانة ثقافتنا الإسلامية بتشويه موروثنا الفقهي العظيم.



الوصاية الليبرالية على المرأة السعودية

يمكن القول إن (حقوق المرأة السعودية) غدت أحد المحاور الرئيسة في خطاب الليبراليين، بل هي الترنيمة التي يجيدون العزف عليها دون شعور بالكلل أو إحساس بالملل، من واقع تأكيدهم المتواصل أن هذه الحقوق تتعرض للتغييب تارةً، وتارةً أخرى للعسف الاجتماعي بسبب الخطاب التقليدي -بعضهم يسميه الخطاب الديني- خاصةً عندما تطفو على السطح قضية رأي عام، أو مسألة اجتماعية لها ارتباط وثيق بدور المرأة الحضاري وخطوات تحركها على الخريطة الاجتماعية، ولعلنا نذكر هنا قضية أثيرت في الماضي كانت حول (عمل المرأة في المحال التجارية) أو (الأندية النسوية الرياضية)، الأمر الذي فتح باب الجدل الإعلامي إزاء قضية كبرى في العقلية السعودية الاجتماعية وهي (الاختلاط)؛ وتداخل هذا المفهوم مع مسألة شرعية محسومة وهي (الخلوة) المنهي عنها.

إن مطالب البعض برد (حقوق المرأة) المغيبة، أو المسلوبة بغض النظر عن دوافعه، من حيث سلامة النية أو خبث الطوية، أو دفاعه المستميت عن حقوقها المقررة شرعًا وعقلًا وكأنه المحامي الأوحد، والمفوض من قبل نساء السعودية، ليس عيبًا في حقه، أو تعديًا على حق غيره، خاصةً أن (الوصية الخيرية بالنساء) جاءت في ثنايا أعظم خطبة شهدها التاريخ الإنساني عندما خطب الرسول ﷺ الناس في حجة الوداع بالسنة العاشرة للهجرة، وكان قد أوصى بالنساء خيرًا، بل هناك قول بأن هذه الوصية تكررت على لسانه الشريف العطر، وهو على مشارف الموت قبيل اللحاق بالرفيق الأعلى.

إذًا المطالبة بما غاب من حقوق المرأة المسلمة (السعودية)، وتقرير ما هو قائم يأتي في إطار الخطاب الإسلامي ولا ينفصل عنه، كون المرأة هي

مرآة الأمة وقاعدتها الصلبة، فأي عبث في رسالتها الإنسانية (تربية الأجيال)، أو أي خلل في مهمتها الاجتماعية (مشاركة الرجال)، يعني ببساطة حرف مسارها الحضاري وتعطيل دورها التنموي للأمة ككل، لذا فأية دعوة تزعم الدفاع عن حقوق المرأة السعودية (المقررة شرعًا) أو تطالب بحقوقها (المسلوبة اجتماعًا)، لا بد أن تخضع لمجهر النقد الإيجابي، والفحص الفكري في أبعاد هذه الدعوة على المستويات: الإنساني (موقف الفطرة السوية)، والديني (موقف الشرع الإسلامي)، والاجتماعي (موقف المجتمع السعودي).

ولأن الليبرالية التي ارتهنت لفكرة أن (الخطاب الديني أو التقليدي) يشكل معوقًا رئيسًا لتقرير وتطبيق كثير من حقوق المرأة، التي استجدت بفعل التطور الاجتماعي، الذي طال المجتمع السعودي ونقله من أصالة الطين إلى النهضة العمرانية، فإنها -أي: الليبرالية- قد لبست رداء (الوصاية) الاجتماعية على المرأة السعودية دون أن تشعر، في الوقت ذاته الذي تحذر فيه من فرض هذه الوصاية من قبل خصومها من الإسلاميين (التقليديين) في الفكرة الحضارية، والرؤية الاجتماعية تجاه المرأة، سواءً على مستوى الحقوق أو الواجبات أو الأدوار، فارتفع صوت هذه الليبرالية في قضايا غدت معروفة ومكررة بسبب ضجيج الإعلام، كقضية قيادة المرأة للسيارة، أو العمل في المحال التجارية، أو المشاركة في المنتديات الاقتصادية، أو فتح الأندية النسوية الرياضية، أو السفر دون محرم، إلى غير ذلك من قضايا ما زال صداها يتردد في الوجدان السعودي، والحجة الليبرالية في كل ذلك أن هذه القضايا هي في أصلها (حقوق للمرأة)، ليس للرجل أو المجتمع الذكوري ككل أن يسلبها إياها لعدم وجود المانع الديني، أو المحظور الشرعي، والقصد أنه لا تحريم إلا بنص حسب القاعدة الفقهية المعروفة.

المنطق الليبرالي من هذه الزاوية يمكن قبوله لولا أنه سقط في مشكلة (تقرير) الحقوق المزعومة، بمعنى أنه لا بد من الاتفاق أولًا على أن القضايا المثارة هي في أصلها حقوق، فعلى سبيل المثال يأتي السؤال: هل قيادة السيارة (حق) للمرأة؟ لأن هناك فارقًا كبيرًا بين (الحقوق الشرعية)، و(الحاجات الإنسانية)، و(المتطلبات الاجتماعية)، و(الكماليات الحضارية)، وعليه لا يمكن أن نساوي -مثلًا- بين (حق العلم) أو (حق الكسب) للمرأة، وبين (قيادة السيارة) ونعتبرها حقًّا لها وهي في جوهرها (متطلب اجتماعي)، يرتبط بمدى قبول المجتمع واختياره في تقرير هذا المتطلب، وفقًا لحاجاته وأعرافه وتقاليده، وقس على ذلك بقية القضايا من حيث فرزها بين ما هو (حق) أقره الشرع المطهر، سواءً بنص قرآني أو نبوي لا يجوز تعطيله أو تغييبه، وبين ما هو (متطلب) ذو صلة بطبيعة المجتمع، من حيث منظومة قيمه، وأعرافه، وتقاليده المتعارف عليها، التي تحقق هذا المتطلب أو ترفضه، وبين ما هو (كمالية) تؤخذ من جانب الحداثة، أو المدنية، بحيث يعكس مستوى الرقي الحضاري، والترف الإنساني لهذا المجتمع أو البلد عن غيره.

في ضوء ما سبق؛ يتبين السر في إخفاق الليبراليين في الوصول إلى الناس وإقناعهم بمدى صواب منطقهم في إثارة تلك القضايا أو عرض أفكارهم عنها، لأنهم من جهة ينددون بوصاية خصومهم على المرأة، في الوقت الذي يمارسون فيه هذه الوصاية بسذاجة فكرية واضحة عندما يخلطون بين حقوق المرأة الشرعية وبين حاجاتها الإنسانية ومتطلباتها الاجتماعية، بينما المفترض أن يمارسوها بذكاء بأن يؤكدوا حقوقها الشرعية، من خلال فتح ملفات تعليمها وكسبها (عملها) وأحوالها الشخصية، وبالذات الطلاق وما يجر وراءه من أسى في المحاكم، وغير ذلك، وفي المقابل ينادون بحاجاتها الإنسانية ومتطلباتها الاجتماعية، لأن

ترتيب الأولويات مبني على فهم الواقع، فهل من العقل أن تطالب بقيادة المرأة للسيارة وهي أصلًا لا تملكها؟ لأن هناك قضايا أخرى شغلتها عنها، بالمناسبة لست ضد قيادة المرأة للسيارة ولكن لا أراه حقًّا لها.

***

فن الليبرالية في (تأديب) المرأة السعودية!

أستطيع أن أقول وبثقة يصدقها الواقع إن الليبرالية في السعودية - التي هي أحدث التجليات الليبرالية على الساحة الفكرية العربية - تعيش في ظلام ثلاثة أوهام: (وهم التيار)، أي اعتقاد الليبراليين أنهم يشكلون تيارًا في أوساط المجتمع، رغم أنهم مجموعة أفراد لم تصل لمستوى نخبة معتبرة، و(وهم التأثير)، أي اعتقادهم أن لهم تأثيرًا فكريًا واضحًا في تحولات المجتمع السعودي، رغم أنها تحولات فرضتها المستجدات العصرية (المدنية)، خاصةً في المسائل التقنية والإعلامية، التي أعادت تشكيل كثير من عاداتنا وقيمنا، أما الوهم الثالث فهو (وهم التطبيق)، الذي يهمنا بالدرجة الأولى في ثنايا هذا المقال، كونه (المحك الحقيقي) للأفكار الليبرالية سواءً اتفقنا معها أو اختلفنا، خاصةً أن الليبراليين يعتقدون أن أفعالهم وأقوالهم تمثل النموذج الليبرالي الصادق للفكرة الليبرالية الحقيقية.

فإن كان الوهم الأول قد أسقطته الانتخابات البلدية في المملكة بدورتها الأولى العام ٢٠٠٥م، والوهم الثاني بددته التوجهات الإصلاحية السعودية، القائمة على المزج بين مدنية العصر، وحكم الشرع، بما يحفظ للمملكة مكانتها الإسلامية الريادية، كونها دولة حديثة بأساس ديني إسلامي وبُعد محافظ في مسائل العادات والتقاليد المرتبطة بالبيئة العربية، فإن (الوهم الثالث) قد كشفت عورته الوقائع الحياتية، والمواقف الشخصية، التي صدرت -وتصدر - من قبل شخصيات ليبرالية طالما تحدثت بلغة (التنوير)، وحقوق الإنسان وبالذات حقوق المرأة التي يرونها مهمشة المشاركة ومسحوقة الكرامة، بسبب تيارات التخلف والرجعية والظلامية، إلى غير ذلك من قاموس الليبرالية الهجين، ولعل أقرب شاهد واقعي على

سقوط الوهم ما تردد في وسائل الإعلام قبل سنوات، عن قيام أحد كتاب التنوير والليبراليين، الذي يعمل مديرًا لإحدى القنوات الفضائية الناشئة بـ(ضرب)، وإن شئت الدقة (دبغ) إحدى المذيعات السعوديات العاملات في القناة إثر خلاف حاد نشب بينهما.

هنا لن أكرر مقالات التقريع والأسف والشماتة، التي لحقت بالزفة الإعلامية لهذه الواقعة، وهي تستفهم عن حقيقة الكاتب، والإعلامي الليبرالي الذي طالما تحدث عن حقوق المرأة، ومكانتها الاجتماعية، وكرامتها الإنسانية، كيف وصل به الحال إلى التعدي والضرب، أي كيف وصل إلى أقصى قمة التناقض بين (التنظير بالحقوق الإنسانية)، و(التطبيق بالإيذاء الجسدي)، إنما محاولة رسم صورة لفداحة الواقعة، التي ربما حاول البعض التقليل منها بحجة آفة الغضب أو الخطأ البشري، وارتباط تلك الصورة بمسألتين مهمتين تتعلقان بالليبرالية ومن ينضوي تحت عباءتها، والمسألتان هما (أزمة الخطاب الليبرالي)، و(حقيقة فهم الليبرالية)، من قبل من يسمون أنفسهم بالليبراليين، وبينهم وبين الليبرالية الحقيقية بُعد المشرقين.

بالنسبة لفداحة الواقعة التي لا يمكن قبول كل التبريرات للتقليل منها، أو التهوين من أبعادها الاجتماعية، فإنه يجب أن نراعي (نقطة محورية) في هذه الواقعة الجديدة في الوسط الإعلامي، وهي أن (التعدي) لم يصدر من إنسان عادي تجاه من يقع تحت رعايته الشرعية، كما يحدث من قبل أب متحجر، أو زوج متسلط، أو أخ متهور، إنما من (رجل قيادي) كونه مدير قناة تلفزيونية، و(كاتب تنويري) كونه يكتب عن الحقوق الإنسانية والمبادئ الحضارية في واحدة من كبريات الصحف العربية، و(إعلامي مسؤول)، كونه يخاطب الدنيا فكريًا عبر تقنيات الفضاء المفتوح، والاعتداء تجاه من؟ تجاه امرأة كل ذنبها أنها تعمل معه وتحت إدارته!

والمكان أين؟ في مقر القناة، أي في مكان العمل وأمام الملأ. هكذا هي الليبرالية عندما تستجيب لقانون الغابة، تشطح فتنطح، هكذا هي الليبرالية عندما تمارس التأديب (الإنساني)! يكون رد فعلها جنونيًا!

لذا كنت -وما زلت- أؤكد أن الخطاب الليبرالي في أزمة حقيقية، لأنه لم يستطع أن يوفق بين المبادئ الحضارية التي يدعو لها من خلال الفكر الليبرالي، وبين التطبيقات الواقعية التي يمارسها. والسبب أنه يجهل حقيقة الليبرالية التي تدعو للحرية (المسؤولة)، وتنطلق من تقرير (النزعة الفردية) المحكومة بالقانون وعدم التعدي على الآخرين، وقبل كل ذلك قناعة غائرة بالإنسانية النقية من الأيديولوجيا المتعفنة.



التزييف الليبرالي ليوم المرأة العالمي!

فاتني وربما فات الكثيرين فرصة المشاركة الفاعلة في الزفة الإعلامية العالمية، التي عادة ما يقوم بها أنصار المرأة من (عقلاء المتزوجين)، و(أحرار الإنسانية)، و(محاربي المجتمع الذكوري)، بالتضامن مع المرأة (المسحوقة)، والتعبير عن قضاياها (المعلقة)، وإعلان كل حقوقها (المهدرة) حسب الأدبيات المكررة بهذا الشأن، من خلال الاحتفال الإنساني معها في (يومها العالمي)، الذي يصادف (الثامن من شهر مارس) من كل عام ميلادي، خاصةً أن مظاهر الاحتفال قد تأخذ صورًا متعددة وممارسات متنوعة، من قبيل إعداد الإفطار للزوجة كما أوصت بذلك المستشارة الألمانية ميركل الرئيس الروسي بوتين، أو أخذ الأطفال في نزهة ليعرفوا حجم المعاناة التي تعيشها المرأة في مطاردة أطفالها، أو القيام بكل أعمال العاملة المنزلية في هذا (اليوم الأغر)، لأنها تظل امرأة في الأصل الإنساني بغض النظر عن كونها تتقاضى راتبًا شهريًا نظير عملها، فالمسالة في هذا اليوم مجرد (زفة)، لكن الخطورة في هذه الزفة الإعلامية (الدسمة) المنقوعة بسم الفكر التغريبي، أن تتحول إلى الصياح الطاغي عبر نوافذ الإعلام، ووسائله المختلفة بوجوب إزالة كل الفوارق الفطرية بين المرأة والرجل عقليًا، وجسديًا، ونفسيًا، استغلالًا لحقيقة أن المرأة إنسان كالرجل، ما ينتج عنه موافقة (غير محسوبة) لكل بنود مؤتمرات السكان الدولية، التي رعتها هيئة الأمم المتحدة، وتأييد (غير واعٍ) لمطالب الحركة النسوية العالمية، سواءً الإيجابية منها، التي تحقق المساواة المنطقية، والمطلوبة في الحقوق الإنسانية بين الرجل والمرأة، أو السالبة التي تتجاوز شرائع الأديان وتعاليمها.

الخطورة التي أعنيها أن (يوم المرأة) لا يطالب بحقوق المرأة حسب

طبيعة كل مجتمع وثقافته المستمدة من مرجعيته الدينية، أو الوضعية كالمرأة السعودية، أو الإيرانية، أو أنه يوم عالمي فعلًا يحاول رفع ألوان القهر وجرائر الظلم عن النساء بشكل متساوٍ على مستوى كل دول العالم كحال المرأة الفلسطينية والمرأة العراقية أو الأفغانية، إنما ينزع إلى تكريس (النموذج الحضاري الغربي) في كل ما يتصل بالمرأة من حقوق إنسانية وواجبات فطرية وعملية ومتطلبات اجتماعية، بحيث يعتمد الفلسفة الغربية (المادية)، عبر محوري الحقوق والحريات بعيدًا عن المرجعيات المعتبرة لهذه الأمة أو ذاك الشعب، لتأكيد (حق المرأة في ملك جسدها، وحرية التصرف فيه)، من خلال إقرار قوانين وتشريعات تحمي هذا الحق وتحقق تلك الحرية، التي لا بد أن تكون مطلقة لكل أنواع العلاقات الإنسانية بما فيها الجنسية، وبهذا تسقط كل الفروق الفطرية والتباينات الطبيعية بين المرأة والرجل التي أشرت لها، فتصبح كل أنماط الزواج (غير الشرعي)، كالزواج المثلي، أو المتعة (مقبولة) ضمن إطار قانوني، رغم أن هذا يؤدي فعليًا لتقليص الأدوار الطبيعية للمرأة كدور الزوجة ودور الأم حتى ينتهي بالقضاء على البنية الأسرية، على اعتبار أن (الزواج التقليدي) ظلم في حق المرأة، لأن تلك الفلسفة المادية ترى أن هذا الزواج، الذي عرفته البشرية منذ بدء الخليقة قائمٌ أساسًا على تصور اقتصادي، كون المرأة بسببه صارت تابعة للرجل، ومتى ما تحررت من هذه التبعية فإنها تكون قد بدأت الخطوة الأولى في حريتها ونيل حقوقها، فتكون النتيجة من كل ذلك أن المرأة (مظلومة) في واقعها وفي أي بلد في العالم، إلى أن تنال حريتها المطلقة وتستقل بذاتها، وتساوي الرجل في كل الفرص الحياتية والوظيفية والمالية، خاصةً أن الخلفية التاريخية لهذا اليوم العالمي تكشف منطلقاته الفكرية وفلسفته المادية، فـ(يوم المرأة العالمي) يعود إلى حركة التصنيع الغربي، التي شهدتها أميركا ودول أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي بعد أن تخمرت الثورة

الصناعية الكبرى، التي بدأت في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر الميلادي بسرعة مذهلة مع تطور الآلات ذات المحركات، وظهور أساليب حديثة للإنتاج، حيث شهد منتصف القرن التاسع عشر الميلادي انتشار الصناعة على نطاق واسع في غربي القارة الأوروبية وأمريكا، ما كان له أكبر الأثر في تحول قطاع كبير من المجتمع الغربي من الزراعة إلى الصناعة، فانخرطت المرأة في الأعمال المهنية والميدانية، حتى أن الغالبية الساحقة من العاملين في قطاع النسيج بأمريكا كن من النساء اللاتي عانين ظروف عمل قاسية، فخرجن في نيويورك بمظاهرة العام ١٨٥٧م، هي الأولى من نوعها، احتجاجًا على ظروفهن العملية، لكن الأبرز كانت المظاهرة التي وقعت في (٨ مارس) من العام ١٩٠٨م، بخروج آلاف العاملات المطالبات بخفض ساعات العمل، ورفع الأجور، وحق النساء في التدريب، وفتح المشاركات الاجتماعية والسياسية، وهو العام الذي قررت فيه المنظمات النسوية الاحتفال بيوم للمرأة وكان في (٢٣ فبراير)، أما في أوروبا فقد شهد العام ١٩١٠م، قرار الاشتراكية الدولية، التي اجتمعت في كوبنهاجن بالدانمرك إعلان يوم للمرأة بطابع دولي، ونتيجةً لذلك تم الاحتفال لأول مرة بهذا اليوم العام ١٩١١م، في كل من ألمانيا وسويسرا والنمسا، إلى جانب الدانمرك، كما احتفلت روسيا بهذا اليوم أول مرة في ٢٥ فبراير العام ١٩١٧م، الذي يوافق (٨ مارس) في التقويم المتبع في غيرها من الدول.

وعليه؛ فالمرأة السعودية والمسلمة بشكلٍ عام يجب أن تعي حقيقة هذا اليوم وأبعاد الاحتفالية السنوية فيه، المغلفة بعبارات تخديرية كالحديث عن الحريات، أو المطالبة بالحقوق وغيرها، وأن تحدد مرجعيتها وتتمسك بثوابتها قبل الانخراط في زفته الإعلامية إن كانت ممن يؤمن بفعالية الاحتفال بهذا اليوم واستغلاله إيجابًا، بحيث تفصل بين حقوقها المقررة شرعًا، والحريات التي تجسدت واقعًا في العهد النبوي، وبين الحقوق

الكاذبة والحريات الليبرالية، التي تعج بها بيانات وأدبيات كثير من المنظمات والحركات النسوية الغربية كي لا تقع في مصيدة التغريب فتتحول إلى مسخ للمرأة الغربية، فتخرج من قيد العادات والتقاليد البالية إلى أغلال التبعية الغربية المنحلة.

***

المرأة السعودية في مواجهة الثقافة المريضة!

المرأة السعودية المعاصرة لم تعد منزوية في البيوت الطينية تصنع الرجال، الذين كتبوا ملحمة تاريخية اسمها المملكة العربية السعودية، لأنها تحولت من المساندة الإنسانية للرجل إلى المشاركة الحضارية للأمة في كل مجالات النهضة وميادين التنمية، فبرزت في العلم، وتخصصت في الطب، ونجحت في التجارة، وظهرت في الإعلام، وتفوقت في الثقافة والأدب، وتقلدت أرفع المناصب الإدارية، ولم تترك مجالًا من المجالات الحضارية إلا دخلته وأبدعت فيه، ولا ميدانًا من الميادين التنموية إلا كان لها فيه بصمة العطاء الإنساني.

خلال هذه المسيرة العظيمة للمرأة السعودية التي تداخلت معها تحولات اجتماعية كبيرة في المجتمع السعودي، كان لا بد لهذه المرأة - التي تمثل المرأة المسلمة أنموذجًا إنسانيًا راقيًا - أن تواجه تيارات تغريبية وثقافات متعددة وأفكارًا عصرية، منها ما يمكن أن يُسهم في رقيها الحضاري وتمدن حياتها بكل أشكالها دون أن يتعارض مع مرجعيتها الدينية وخصوصيتها السعودية، ومنها ما يمكن أن يعمل على طمس هويتها الإسلامية ومسخ فطرتها السوية، لذا من الطبيعي أن تزداد وتيرة تلك المواجهة مع ثورة المعلومات المتدفقة، وتقنية الاتصالات المفتوحة، فلقد أصبحنا مكشوفين للعالم أجمع، كما غدا في متناول أيدينا بالصوت والصورة، خاصةً في ظل الحديث الغربي (المضلل) عن المرأة عبر وسائل إعلامه، وفي مؤسساته السياسية والثقافية وهيئاته الأهلية، من خلال الاستغلال الواضح، والترويج الفاضح لأكذوبة إعطائها حقوقها المسلوبة، التي وجدت صداها لدى أفراخ التبعية الغربية، وغلمان الليبرالية الكسيحة في مجتمعنا السعودي.

غير أن مواجهة المرأة السعودية لتلك التيارات التغريبية والثقافات المتنوعة انتهت إلى ثلاثة أنماط من (الثقافة المريضة)، نمط أجنبي يتجلى في (ثقافة متعالية) تتعاطى مع المرأة السعودية وفق القيم الغربية، التي ترتكز بالدرجة الأولى على الفلسفة العلمانية للحياة، فالغرب بشقيه (الأمريكي والأوروبي) ما زال يعتقد أننا أمة بلا قيم حضارية ما دام الدين محور حياتنا، وما دامت المرأة لدينا متمسكة بهويتها الدينية، ومستقلة بشخصيتها الحضارية، ومستقيمة في ممارساتها الأخلاقية، هذه الثقافة جسدتها المذيعة الأمريكية أوبرا وينفري، التي قالت في إحدى حلقات برنامجها الشهير باسمها: «إن أسوأ وضع في العالم هو الذي تعيشه المرأة السعودية فليس لها حقوق»، وأنها تحمد الرب لأنها تعيش في أمريكا، على خلفية حوار أجرته مع مذيعة سعودية تعرضت للضرب على يد زوجها، لكن المضحك وشر البلية ما يضحك أن هذه المذيعة الأمريكية السوداء قد تعرضت خلال حياتها لعنف أسري متكرر من والدها، فضلًا عن تعرضها للتحرش الجنسي من قبل عمها وابنه وزوج أمها.

أيضًا هناك نمط من الثقافة المريضة يتمثل في (ثقافة عربية قاصرة) مرتهنة للماضي، الذي لا يتجاوز فكرة (وضحى وبن عجلان)، ثقافة ما زالت تعتقد أن المرأة السعودية محشورة بواقعها، مقهورة بحقوقها، لدرجة أن أحد المثقفين العرب الذين يُفترض فيهم الوعي، قد استغرب من اسم إحدى الشاعرات السعوديات في أمسية شعرية في ديوان الكوفة بلندن العام ٢٠٠٦م، لأنه اسم (ألماني)، معتقدًا أن أسماء السعوديات لا تخرج عن البيئة البدوية وهي البيئة، التي تعني التخلف في العقلية العربية التقدمية، وهذا يفسر الصدمة التي تنتاب بعض العرب عندما يعرف عن مثقفة عربية بارزة أنها سعودية. مع ذلك يمكن التماس العذر لهذا النمط من الثقافة المريضة بحكم الجهل المعرفي، أو العيش في أسر الماضي العروبي الذي

تجاوزه الزمن.

أما النمط الثالث فهو (ثقافة محلية تائهة) تمارس تزييف الوعي بخلط (الحقوق الشرعية) للمرأة بـ(حاجاتها الاجتماعية)، أو (كمالياتها الحياتية)، فلا تهم قضايا المرأة المطلقة، أو الأرملة (المتحجرة) في أروقة المحاكم أو لدى جمعيات حقوق الإنسان، ولا تهم مسألة محو الأمية عنها، ولا تهم معالجة فقرها، أو البحث عن طرق شريفة جديدة لكسب عيشها، المهم لدى أصحاب تلك (الثقافة المريضة) أن تقود السيارة حتى يمنحنا العالم شهادة (الحضارة المزيفة)، وأن تخالط الرجل كي تكون (شريكة له في المصير)، وأن تأخذ مكان الرجل تحقيقًا لمبدأ (المساواة الغبية)، وأن تسافر وحدها إلى أقصى الدنيا كي يقال إن (المرأة السعودية حققت العالمية)، لذلك لم نسمع من أصحاب هذه الثقافة المتهالكة إشادة بباحثة سعودية فاجأت العالم بابتكار طبي مميز، أو نقرأ ثناءً لأستاذة سعودية وقفت بحجابها على منصة فرنسية تستلم جائزتها في الإبداع العلمي، وغيرهما من نماذجنا النسوية الراقية، لأنهم أساسًا مشغولون بالتصفيق الإعلامي للمرأة، التي طارت والأخرى التي زاحمت الرجال لإنتاج فيلم باهت. إني لا أرفض عمل المرأة بضوابطه الشرعية، ومجالاته المطلوبة، كما لا أعارض الفن الجاد، ولكن (فقه الواقع) يكون بتطبيق الأولويات، مع مراعاة عدم الخلط بين حقوق المرأة المعتبرة شرعًا، وبين حاجاتها التي تتحقق وفق متطلبات مجتمعها خلال حركة التطور الاجتماعي.



تشويه الحشمة بالجمال!

شهدت العاصمة المصرية (القاهرة) العام ٢٠٠٧م، فعاليات الدورة الثانية لمسابقة (قناة العالم العربي المثالية)، تحت شعار (دعوة للحشمة والجمال)، حيث شاركت ٢٠ فتاة من ١٦ دولة عربية، وكان من بين المشاركات (ثلاث فتيات محجبات)، وهي المرة الأولى التي يسمح فيها للفتاة المحجبة بالمشاركة، والمفارقة أن الفتاة التي توجت فتاة مثالية للعالم العربي في ذلك العام، كانت محجبة من مملكة البحرين، بل المفارقة الأغرب أنه لم يسمح للمحجبات بالمشاركة في الدورة الأولى ولا أدري لماذا؟ ولكن حين اشتركن في هذه الدورة فزن بتاجها، وكأن لسان حال الواقع يقول إن (الأسلمة) تنجح حتى في غير مواقعها، مع تحفظي على هذا النوع من المسابقات، التي تستغل فيها المرأة من باب الجسد لا العقل، ورفضي التام لفكرة المشاركة فيها من قبل أية فتاة مسلمة تحت أي زعم أو تصور مغلوط عن الحجاب، أو أي فهم سقيم للحشمة، التي يتم تشويهها بالجمال المزيف، والمدموغ بمشاهد التبرج على مسرح مفتوح لا يخلو من أنظار الرجال الحارقة، وفلاشات الإعلام الفاضحة.

إن العبث بمنظومة القيم الاجتماعية، وبالذات (السلوكية) منها، التي ترتبط بمحاذير شرعية، وعادات وتقاليد، وثقافات بيئية متأصلة، وتنعكس على مجمل أخلاقنا وفضائلنا، من خلال محاولات الخلط الصريح بين قيم معتبرة في الوجدان الإسلامي، كالجمال والحشمة والفضيلة، عبر المسابقات الأنثوية، والبرامج الإعلامية، والمهرجانات الفنية؛ ليس إلا تمييعًا للمعاني السامية، التي تحملها هذه القيم، فتتحول أخلاقنا وفضائلنا إلى ماديات وفرص يستثمرها البعض في سوق نخاسة المرأة في عصر العولمة المفتوح على كل الصُعد.

ولأن مسابقات (ملكة جمال العالم)، أو (ملكة جمال الكون)، أو (ملكة جمال الغربة)، غدت مسابقات معروفة ومكررة وذات فكرة واحدة، وتفتقر إلى التشويق الإعلامي، والشعور الجماهيري بالجمال، الذي انتهك على مسارح التعري ومشاهد القوام المبتذل، خاصة أن المواطن العربي محاصر بالأزمات الإقليمية ورائحة البارود ولون الدم، كان لا بد من ابتكار مسابقة أخرى تعيد هذا (المواطن البائس)، و(المشاهد اليائس) من واقع أمته المتردي، إلى التعامل مع أضواء الإثارة، وعالم الإعلام المجنون، ولأن المرأة العربية المسلمة (مستهدفة) بالدرجة الأولى كونها ما زالت تتمسك بأهداب القيم الأخلاقية، ومعاني الفضيلة الاجتماعية، المرتبطة أصلًا بدورها الرئيس في تماسك الأسرة، وإدارة دفة العائلة على مستوى التربية والرعاية، خلافًا للمرأة الغربية التي أمست مادة استهلاكية على مستوى الإعلام والإعلان بعيدًا عن مسؤولية الأسرة.

فقد جاءت هذه المسابقة المبطنة بقيمة سامية هي (الحشمة)، التي تغري كل فتاة، وتعطيها المبرر (الشيطاني) للمشاركة، وهذا ما ينطبق عليه قول الإمام علي كرم اللَّه وجهه، «إنها كلمة (حق) أريد بها باطل»، فكيف تستوي الحشمة مع التبرج الذي تجلى في صور المشاركات ولقطات المسابقة، بل ماذا بقي من معاني الحشمة التي تؤكد (الحياء والستر والعفة وغيرها)، إذا كانت الأمور مكشوفة، والعيون مفتوحة، والأحداث منقولة بالصوت والصورة.

من جهة أخرى. . أعتقد أن خطورة هذا النوع من المسابقات - التي لا شك أنها ستلقى قبولًا لدى السذج ممن تخدعهم التغطيات الصحافية عن أحداثها وأحاديث منظميها، فتعجبهم فكرتها وعصرية طريقتها لتسويق القيم الأخلاقية الرفيعة، وإشاعة ثقافة الفضيلة - إضافة إلى تمييع المعاني الحقيقية للقيم السامية من حشمة وفضيلة وغيرهما، إنها تروج لمفاهيم

مغلوطة عن أحكام شرعية محسومة، وذلك في سياق الحدث وتداعيات المسابقة على مستوى التغطية الإعلامية، فأصبح (الحجاب الشرعي)، الذي هو في أصله عبادة لدى المرأة لا يتحقق إلا بشروط معينة ومحددة أبرزها أن (لا يصف الجسد) و(لا يشف البشرة)، مجرد (غطاء يلتف حول الرأس) وما دون ذلك أو يتعداه فلا حرج! وهذا يفسر الطريقة الجديدة والعجيبة لحجاب فتياتنا في الخارج أو في برامج الإعلام أو المناسبات والملتقيات المختلفة، حيث يلبسن البنطال، ويغطين شعر الرأس مع مكياج صارخ، متصورات أنهن بهذه الهيئة قد حققن الحجاب الشرعي.

لذلك يجب أن ننتبه إلى أن العلة ليست في مسابقات، أو برامج، أو أحداث يصنعها تجار اللحوم ويطير بها الإعلام، من باب التجارة وحمى الإعلانات، التي تدر الملايين، إنما تكمن العلة بين طيات تلك الأحداث والبرامج والمسابقات من تسويق لقيم مزيفة وتمرير أفكار مدسوسة تشكل في واقعنا المحافظ ما يعرف بـ(الاختراق الداخلي)، الذي يعني اختراق منظومة القيم الأخلاقية للمجتمع المسلم.



الفصل الثاني

فن التدليس الليبرالي

توقيع

«الليبرالية هي المطلب الحقيقي للإنسان الحر، أما العلمانية فهي قد تخرج بالمجتمع من استبداد إلى استبداد أعنف، فالليبرالية تضمن الحريات للجميع، وتلتزم بالحرية الثقافية وبالتعددية الحزبية وتدعم الدين، لكنها تتيح حريات مماثلة لكل الاتجاهات».

إبراهيم البليهي

حوار ثقافة اليوم، جريدة (الرياض)

السعودية، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م.

فن التدليس الفكري!

الكتابة الفكرية صحافية كانت، أو أدبية، أو علمية، هي عملية ذهنية تتركز في ترجمة القناعات العقلية والتصورات الشخصية إلى (أفكار، وآراء، ومقترحات)، ترتبط بالواقع المعيش مع استرجاع إيجابيات الماضي، ومحاولة استشراف طريق المستقبل لحياة أفضل، وقد تبدو تلك الأفكار والآراء والمقترحات متباينة، وربما مختلفة مع الفكر السائد بحكم اعتبارات دينية يؤمن بها الكاتب، أو بفعل مؤثرات اجتماعية، أو خلفيات ثقافية خضع لها، أو وفق توجهات فكرية، وفلسفية تحكم وعيه. إلا أن القصور البشري لدى الكاتب عن بلوغ، أو تحقيق الكمال الكوني، يجعل هذه الكتابة مُعرضة للأخطاء المتعددة والمتنوعة، سواءً في المبنى، أو المعنى، أو المغزى، الأمر الذي يجعل القارئ للنص، أو المتلقي للفكرة أو الرأي -بل المجتمع ككل- يلتمس العذر للكاتب (المنتج للنص)، مهما كان توجهه الفكري، أو مستواه الثقافي، لأن الفيصل هنا (حسن النية) من باب فضيلة حسن الظن بالناس. لكن العذر يتجاوز ذلك الكاتب، الذي يُنتج نصوصًا متعفنة بفكر معين، أو يمارس كتابة ملتوية بكلمات مبهمة، والأخطر عندما يمارس (تدليسًا فكريًا) تحت دعوى تنوير المجتمع، أو تثقيف الجماهير، أو التجديد في فهم الناس للدين، بما يتفق مع الحياة المعاصرة.

والتدليس الفكري هو اختلاط ظلام الفكر بنور الحق، من خلال كتم الحقيقة والغش في المعلومة، ومن يتمعن بشكل كبير في بعض الكتابات الصحافية، التي يحررها ليبراليون، وتتناول موضوعات دينية أو دنيوية، من زاوية فكرية أو حذلقة فلسفية يلحظ ذلك بجلاء، فهي تبدو على مسارين، مسار (المصطلحات الفكرية) ذات البعد الفلسفي، والخلفية

التاريخية الغربية، والآخر (المفاهيم الاجتماعية) ذات الارتباط الوثيق بالموقف الديني، والتطور الاجتماعي، فتجد من يستمتع بالحديث المكرر عن (التنوير) حسب المفهوم الغربي، وعندما تناقشه في خطورة أبعاد هذا المصطلح الغربي الذي يروج له، كونه يتصادم مع المرجعية الإسلامية بـ (إعلاء شأن العقل والقطيعة مع الدين) يلتف إلى أنه يقصد (التجديد) في منهاج الإسلام ليتواكب مع روح العصر، بما يخص المعاملات وليس العبادات.

والحال ينسحب على من يُصِرُّ على التفريق بين (العلمانية والليبرالية)، من حيث علاقتهما بالدين وموقفهما الفعلي من الإسلام رغم أن الأولى ركيزة رئيسة في الأخرى، أو من يدعو إلى (تقنين الشريعة) ليس لأجل تحديد الأحكام والقوانين المستمدة من نصوص الشريعة في إطار منظم، إنما إدخال قوانين وضعية على الشريعة قد تتصادم مع أحكامها الثابتة. كما أن من صور التدليس الفكري الواضحة ما يتردد لدى كتاب (التبعية الغربية) من الدعوة الصريحة إلى إعادة فهم النص الديني، أو ما تسمى (القراءة الدينية وفق مقتضيات العصر)، بحجة اختلاف عصرنا عن عصور من تركوا لنا هذا التراث الفقهي العظيم، فتظن أن الغاية نبيلة، والوسيلة سامية، فتكتشف لاحقًا أن من يدعو لذلك لا يفرق بين المناهج الفكرية في دراسة النص الديني، بل ربما تجده تلميذًا مطيعًا، وعقلًا طريًّا على مائدة ملاحدة الفكر الماركسي، وأدعياء الفلسفة المادية، وهذه المسألة تماثل إلى حدٍّ ما الدعوة إلى (تدريس الفلسفة)، التي يعلنها بعض كتابنا، فرغم حسن الظن بمن يقف وراء هذه الدعوة؛ لهدف تعزيز جانب التحرر العقلي لدى الناشئة لإطلاق ملكاتهم الفكرية نحو الإبداع والتفوق، إلا أن هناك من يريد زرع منهج الشك، من خلال الفلسفة في عقول أبنائنا بكل صور التعامل مع المسلمات الدينية، والثوابت العقائدية والأحكام الشرعية، لأن هذا

البعض لا يأخذ من حضارة الآخر إلا سلبياتها.

أما التدليس الفكري في مسار (المفاهيم الاجتماعية) فصوره عديدة في مشهدنا الاجتماعي المحلي، ولعل أبرز قضية جدلية حاضرة تعكس ذلك التدليس، هي مسألة (الاختلاط)، فتجد من تتمحور كتاباته حول مفهوم هذه المسألة في تدليس واضح بين تطبيقات هذا المفهوم الاجتماعي، وكأنها حال واحدة وبين مقصده الحقيقي، فيتحدث عن الاختلاط بالعمل والتعليم قاصدًا (الأماكن المغلقة)، بينما في التحاور يشير إلى (الأماكن المفتوحة)، التي يتحقق فيها الاختلاط العارض أو (التجمعات البشرية)، التي يقع فيها الاختلاط غالبًا بشكل طبيعي وعفوي كالمطارات، والمستشفيات، والأسواق وما هو في حكمها. لأن ذلك الكاتب لا يملك الشجاعة الفكرية لمواجهة مجتمعه بقناعاته، التي هي في حقيقتها انقياد أعمى لأفكار غيره، فيعمد إلى التدليس الفكري، وقس على ذلك كثيرًا من المفاهيم الاجتماعية.



الحرية، الإصلاح، التنوير، مفردات عصرية لا يخلو منها خطاب الليبراليين، الموجه لجماهير الأمة في وقتنا الراهن، لاستمالتها نحو مشروعهم النهضوي، الذي يبشرون به لخلاص الأمة من مأزقها الحضاري، لذا ظهرت في السنوات الأخيرة كتابات صحافية لمجموعة من المثقفين والكتاب السعوديين، الذين يحاولون من خلالها الإجابة على سؤال واقعي مهم يتمحور حول كيفية الخروج من مأزقنا الحضاري، وتقديم أنفسنا للعالم بصورة مشرقة عن المجتمع السعودي، بحيث تبدد الصور السلبية التي التصقت بالذهنية العالمية عن المسلمين عمومًا، خاصةً أن المملكة تشكل قلب العالم الإسلامي. الإجابة على هذا السؤال المحوري في واقعنا المعاصر دفعت ببعض الكتاب والأكاديميين الليبراليين، إلى الحديث عن (التنوير)، أي استثمار (العقل) ناقدًا رئيسًا للفكر السائد في المجتمع عن طريق الأعمال الثقافية، والأدبية، والعلمية لكل مجالات الحياة، فيكون أولى خطوات الخلاص الحقيقي من التردي الحضاري، فيما يرى فريق آخر أن (الفلسفة) هي السبيل إلى تفعيل كل الطاقات الكامنة في النفس البشرية، من خلال تحرير العقل من الأفكار السائدة، لأن الفلسفة تفتح كل المدارات والأفهام لكل الأسئلة بحثًا عن إجاباتها، بينما يرى فريق ثالث أن الخلاص هو في تبني النهج الليبرالي في الحياة، لأن هذا النهج يحقق (الحرية الفردية)، و(الاستقلال بالرأي)، و(حق الاختيار)، وهذه الأمور هي الأرضية، التي تقوم عليها (الفلسفة) حتى يعّم (التنوير) في أرجاء المجتمع، كون العقل يأخذ دوره الطبيعي في البناء الحضاري والمدنية المطلوبة.

هذا الخطاب يدفعنا إلى التوجس، ومحاولة كشف حقيقة تلك المفردات من زيفها! فإذا كانت مفردة (الحرية) وسيلة إغراء يستخدمها

الليبراليون لجذب تلك الجماهير، كون الحرية حلم كل إنسان ومطلب كل حر، ويدندنون على (الإصلاح)، الذي هو جسر معلق بين الجماهير والأنظمة، محاولين عبوره من دائرة الظل إلى وضوح الرؤية، فإن مصطلح (التنوير) لدى الليبراليين له شأن آخر! فهو أقرب إلى طريقة (التدليس الفكري)، و(التضليل العلمي) لجماهير الأمة، التي تدغدغها مثل هذه المصطلحات البراقة، سواءً لجهلها بها من حيث بعداها التاريخي أو الفكري، أو لإيقاع لفظها المرتبط بالنور والخروج من الظلمة، أو لسحر بريقها الحضاري، خاصة بعد انحسار المد العلماني في المنطقة العربية. الأمر الذي يدعو إلى محاولة كشف حقيقة (التنوير) ببعديه (التاريخي والفكري)، حتى نستبين الرشد قبل ضحى التيه، الذي يراد لنا أن ندخله من أنفاق الليبرالية، وذلك على مستويين، مستوى (المفهوم الإسلامي)، ومستوى (المفهوم الغربي) إزاء (التنوير)، ومن ثم المقارنة بين الحالتين الإسلامية والغربية.

تعتبر حركة التنوير (العقلية) من أبرز الحركات في السياق التاريخي الغربي، لهذا استحوذت على البحث المعرفي والرصد التاريخي بشكل يفوق بقية الحركات الأخرى رغم أهميتها في قيام النهضة، والسبب في رأيي أن (التنوير) شكل المحصلة النهائية والنتيجة الطبيعية للنهضة الأوروبية، ومن ثم بناء الحضارة الغربية، فبعد اكتشاف الإنسان في (الحركة الثقافية)، ومعرفة أهمية العلم في (الحركة العلمية)، وتقدير مكانة الدين في (الحركة الإصلاحية)، جاء دور سيادة العقل في (الحركة التنويرية)، والتنوير (Enlightenment) مصطلح أوروبي النشأة غربي المضمون، أطلقه الفيلسوف إيمانويل كانط (١٧٢٤ - ١٨٠٤م)، معبرًا عن حركة فلسفية ظهرت في القرن الثامن عشر الميلادي، تقوم على مبدأ التحرر من السلطة الكنسية والتقاليد الدينية، من خلال الاعتداد بالعقل والاستقلال بالرأي، مع الإيمان بالأخلاق، والتنوير يعكس فترة تاريخية حرجة في

مسيرة الغرب الحضارية، تعود جذورها إلى فرنسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦م)، الذي كان له السبق في رفض تدخل الدين بالمعرفة، ومن ثم استبعاده تمامًا، غير أن (التنوير) ارتبط بالقرن الثامن عشر الميلادي، الذي شهد صعود الفكر التنويري، حتى أن أبرز المفكرين الفلاسفة صاروا يمثلون التنوير، فعرف العالم عصر (التنوير) أو الأنوار، بمعرفتهم مجموعة فلاسفة ومفكرين أمثال: (فولتير)، و(ديدرو)، و(هولباخ)، الذين أخذوا عن الفلاسفة العقليين أمثال: (ديكارت) و(سبينوزا)، و(لوك)، وقد عُرف ذلك العصر بـ(عصر العقل)، لأنه شهد تعظيم دور العقل في صنع حياة الإنسان لدرجة التمجيد والتأليه، فقد مكّن الإنسان من إعادة اكتشاف الطبيعة بخلاف الفهم الديني أو الموروث الاجتماعي، خاصةً أن (التنوير) يعتبر كل الحقائق الصادرة من الأديان هي من خلق الخيال، أما العادات والتقاليد المتوارثة فهي شرور العالم، لذا كان العقل هو الوسيلة الوحيدة للوصول للمعرفة والحقيقة، من خلال التجربة والملاحظة، مع إقصاء الدين واستبعاده تمامًا من المعرفة، كون التجربة تستلزم إنكار كل الحقائق الفطرية والغيبية، ومنها الحقائق الدينية. (معركة المصطلحات.. د. محمد عمارة)

إذًا في المحصلة النهائية (التنوير) هو مناخ اجتماعي عام تكون السيادة والهيمنة فيه للعقل على كل مناحي الحياة وشؤونها، بحيث يستخدم كل إنسان عقله دون توجيه إنسان آخر، أو وصاية من جهة أو دين أو ثقافة، من خلال اتجاهين (التفكير العقلي العام)، وهو أن يستخدم كل فرد عقله، و(التفكير العقلي الخاص)، وهو أن الفرد المثقف أو العالم أو المتخصص يستخدم عقله، وبالتالي تتداخل كل هذه الاستخدامات مشكلةً هيمنة العقل البشري على الوحي الإلهي، والواقع الاجتماعي بالنقد والرصد، والتحليل وحتى الرفض، ومن ثم يكون المجال مفتوحًا للإبداع الفكري، والإنتاج

العلمي. هذا المناخ لا يكون تامًا ومقبولًا؛ إلا باعتبارات رئيسة من أهمها أن العلم يكون محل الغيب، وأن التجربة والملاحظة هما مقياس الحكم على الأشياء، وأن معيار الأخلاق هما السعادة واللذة، وليس الفضيلة والاحتياج الروحي، لأن الأخلاق مستمدة من الفطرة الإنسانية، وكون الإنسان جزءًا من الطبيعة، فإن سعادته دنيوية مرتبطة بعاطفته وشهوته، ولهذا فالدين في (الفكر التنويري) هو دين طبيعي (أرضي) من صنع العقل وليس دينًا (سماويًا) يخضع لعالم الغيب، كما أن للتنوير فلسفته السياسية، التي قامت على تطوير نظرية (العقد الاجتماعي) بين الحكام والمحكومين، فكان هذا التنوير هو الذي ألهم قادة ثورة الاستقلال الأمريكي العام ١٧٧٦م، ضد التاج البريطاني، كما أنه كان من أهم عوامل قيام الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩م.

في المقابل؛ يبدو (التنوير) -حسب المفهوم الإسلامي- مغايرًا تمامًا، فهو الانطلاق من تعاليم (الإسلام)، التي جاءت بها نصوص الوحي، سواءً القرآن الكريم في معانٍ جليلة من أبرزها (النور)، أو أحاديث النبي ﷺ الموصوف بالسراج المنير، لذلك فالمسلم الحق يؤمن بالتنوير الإسلامي فقط، الذي يعني النظر بعقل مؤمن في المنابع الجوهرية للإسلام وتعاليمه النقية، وأيضًا لفقه أحكامه الربانية، واستلهام إجاباتها على كل ما يستجد في واقعه، لذلك يمكن القول إن تنوير المسلم على درب الحضارة هو الجمع بين (فقهي النص والواقع)، أي الجمع بين العقل البشري (النظر)، والوحي الرباني (المصدر). أخلص إلى أنه يحق لنا أن نشكك في كل دعوى (للتنوير) ما لم تحدد مقاصدها بوضوح، وترسم خطوطها بدقة بين خيارين في تقرير (التنوير)، تنوير حسب المفهوم الغربي، الذي يعلن القطيعة مع الدين وحصره في دور العبادة، وجعل (العقل) هو سيد الواقع وإله الحكم، أم تنوير مطلوب حسب المفهوم

الإسلامي، الذي يجعل الدين الركيزة الأساسية، والمنطلق نحو الواقع بكل تعقيداته ومستجداته، وأن (الوحي) هو المرجعية، لذلك فالدعوى التي لا تحدد مقصدها في حقيقتها هي (تزوير).

بعد هذا كيف يمكن لنا نتعامل مع الآراء الداعية للتنوير؟ التي يرددها الليبراليون، بل كيف يمكن لتلك الأقلام التي تتحدث عن (التنوير)، أو تبشر بـ(التنوير السعودي) أن تضع محدداته الحضارية وأبعاده الإنسانية في مجتمع ديني محافظ، بحيث لا ندخل في إشكالية تعارض (مرجعية العقل)، كما في الفلسفة الغربية مقابل (مرجعية الدين) كما في التصور الإسلامي للحياة، خاصةً أن التنوير في المفهوم الإسلامي ينطلق أساسًا من (الدين) من تعاليم القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ سورة التغابن، على النقيض من تنوير الغرب، الذي بدأ بمحاربة الكنيسة حتى انتهى إلى معاداة الدين، وإعلان القطيعة معه لدرجة إبعاده عن أن يكون أحد (مصادر المعرفة الإنسانية).

إن من يقرأ أدبيات وكتابات دعاة (التنوير) في المجتمع السعودي لا يجد وضوح الفكرة وجلاء العبارة وحدود الغاية، إنما استهلاكًا مكررًا لمفردة (التنوير) يوحي بالاستعراض الثقافي، فهذا يتحدث عن (التنوير) في التعليم، وآخر يطالب به في السينما، وثالث يريده في الفكر السائد وغيرهم كثير، ممن شرق وغرب بعيدًا عن توضيح الكيفية، التي يتم بها هذا التنوير المنشود، الذي لا تدري هل هو امتداد فكري حقيقي لتنوير أوروبا؟ أم هو استنساخ غبي لتجربة تاريخية لها ظروفها الخاصة؟ أم هو تنوير إسلامي يقوم على النظر بعقل المؤمن بمرجعية دينية عليا مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية؟ بحيث يتم التوفيق بين (فقه الواقع)، و(فقه النص). وهذا تنوير حميد، ومقصد عظيم، ولكن للأسف لا أجده في كتابات الليبراليين.

إشكالية الإلحاد لدى الليبرالية!

المتمعن في طبيعة الحوارات الإعلامية أو النقاشات الفكرية، التي تجري مع النخبة المثقفة المنتمية للتيارات الليبرالية والعلمانية على مستوى العالم العربي، بما في ذلك نخب الخليج والسعودية، يلحظ توجهًا معينًا ومقصودًا لدى تلك النخب، يتمثل في حصر حديثها وأبعاد نقاشها عن الليبرالية في الجانب الإيجابي لتجربتها التاريخية العريقة المتمثلة في تحول الغرب من عصور الظلام وسلطة الإقطاع واستبداد الكنيسة إلى نور العلم، وثورة الصناعة، وتقنية الاتصال، وسيادة العالم، وكذلك الجانب الإيجابي في طبيعتها الحضارية، كتقرير حقوق الإنسان وتحقيق الحريات العامة، وتكريس العمل الديمقراطي، في مقابل إغفال جانبها السلبي تمامًا، وبالذات دورها الجلي في تكريس الفكر المادي، وإطلاق النزعة الإلحادية لدى الإنسان العقلاني، التي أصبحت اليوم ظاهرة في كثير من المجتمعات الغربية، خاصةً بريطانيا الدولة الأوروبية العريقة ومهد الليبرالية الغربية، وذلك ليقين تلك النخب المثقفة أن الإلحاد في مجتمعاتنا المسلمة يُعتبر قرين الكفر، ومن عمل الشيطان، وطريق الإنسان إلى النار والعياذ باللَّه، كونه موقفًا فكريًا يرفض حقيقة وجود إله للكون، سواءً كان هذا الرفض نفي الإله أو عدم الاعتقاد بوجوده، لذا فإن خطاب المفكر (الملحد) -مهما كان حضاريًا في أفقه، وإنسانيًا في قيمه- يظل قاصرًا من حيث المضمون، ومرفوضًا من حيث القصد لدى كل الأمة لأن ما بُني على باطل فهو باطل.

وعندما نشير إلى بريطانيا بالذات ونجعلها محل التمثيل ومقصد الدلالة للنزعة الإلحادية، التي غدت ظاهرة غربية، فلأنها تعد مهد الليبرالية التي انتقلت منها إلى العالم الغربي وكانت سببًا رئيسًا ومفصليًا في حضارته المعاصرة، وأيضًا لأن بريطانيا حاضرة العلمانية المتسامحة مع

الدين ومثالها الواقعي، فالملكة هي رأس الكنيسة. لذلك فإن تراجع المسيحية، وهجران الكنائس في هذا البلد الأوروبي، مع تزايد معدلات الإلحاد لا يمكن فصله عن الفلسفة الليبرالية القائمة على تحرير العقل من كل الضوابط الدينية الحاكمة للعلاقة بين عالمي الغيب والشهادة، وقضايا الإيمان الراسخة، خاصةً أن عدد الملحدين في بريطانيا بلغ ١٤ مليونًا في إحصاء العام ٢٠١٢م، بعد أن كان ٧ ملايين العام ٢٠٠١م، ما يؤكد أن الإلحاد أصبح ظاهرة واضحة، حتى أن مجموعة من الملحدين أطلقوا حملة إعلانية في بريطانيا ذاتها خلال العام ٢٠٠٩م، على الحافلات، وقطارات الأنفاق تدعو إلى الإلحاد متخذةً شعار: (ربما الإله غير موجود.. توقفوا عن القلق واستمتعوا بالحياة)، ردًا على إعلانات تدعو الناس إلى المسيحية والمحافظة عليها.

وعليه يبدو السؤال حاضرًا: هل يمكن أن نشهد موجة إلحاد في مجتمعنا العربي بما فيه السعودي؟ خاصةً أن الليبراليين لدينا يمارسون أكبر كذبة فكرية لتضليل الناس من خلال اللعب على ثلاثة محاور، الأول محاولتهم المستمرة في ربط التشدد الديني بالإلحاد، مستندين على أحاديث نبوية شريفة عن الغلو، والتنطع، بحيث يتعاملون معها بطريقة انتقائية فجة ويوظفونها في حالات اجتماعية تجعل الدين مجرد ثقافة روحية واسمٍ يكتب بالوثائق الرسمية، وأخلاقٍ شخصية، وليس عبادات مفروضة ومعاملات محكومة بمرجعية إسلامية، والمحور الآخر تسويقهم الفلسفة الليبرالية بفصلها عن سياقها التاريخي، وحقائقها الفكرية، وتلازمها الطبيعي بالتحرر العقلي، الذي يؤدي في كثير من حالاته إلى الإلحاد. أما المحور الثالث فهو تأكيدهم أحقية الأجيال حتى لو كانوا مراهقين، في مناقشة ونقد كل الأفكار والآراء حتى المسلمات الدينية لأن العقل الشكي عندهم أفضل من العقل التسليمي، فلا تستغرب بعد ذلك

عندما تسمع لقاءات نخب مثقفة ونقاشات أولئك الليبراليين وهم يطعنون بتاريخنا وصولًا إلى التشكيك بمن حملوا هذا الدين، ومن ثم الطعن بالسنة ومناقشة مزاعم بشرية القرآن، وتمجيد كل صعاليك الفكر المنحرف باعتبارهم مفكري العصر وقادة الرأي بالأمة، وبالتالي ظهور حالات الإساءة للرسول ﷺ، أو تبرير جرائم الغرب في التعدي على مقدساتنا، فهذه أولى عتبات الحرية الفكرية المؤدية إلى الإلحاد.

من هنا نفهم تركيز النخب الليبرالية لدينا -وعلى مستوى الخليج، وصعيد العالم العربي- في أحاديثها الإعلامية، وحواراتها الثقافية على الجانب الإيجابي في الفكرة الليبرالية تاريخًا وحضارة، ومحاولة تبرير المواقف الإلحادية للفلاسفة، والمفكرين الغربيين، لأن إخضاع الليبرالية عمومًا للنقد الحر والمساءلة العميقة مع الاستشهاد التاريخي يُسْقط فكرتها المحورية بأنها جاءت لتحرير العقل من أجل سعادة الإنسان، بينما سياقها الحضاري وتجلياتها الواقعية تُشير إلى أنها حررت عقل الإنسان بطريقة غير منضبطة مقطوعة الصلة بالجانب الروحي، فتحول الإنسان إلى بهيمة تدفعها الشهوة وتحكمها المادة، ما يبرهن على أن الفلسفة الليبرالية في حقيقتها الأصلية تعارض الدين القويم، وتخالف الفطرة السوية، كونها تهيئ الأرضية الكاملة للإلحاد في إطار تحويل الإنسان إلى سلعة في سوق النخاسة المادية.



الإسلام الليبرالي.. (جمال البنا) أنموذجا!

الشخصيات الجدلية التي تعمل في حقل الفكر الإسلامي أو تنتسب له، ولها انحرافات فكرية أو تخبطات في فهم الدين تعد رموزًا معتبرة لدى الليبراليين، كونها تتسق مع تطلعاتهم، وتحقق أهدافهم في إخضاع النصوص الدينية للنقد والمساءلة، وربما الرفض، مع إلغاء حاجز الحلال والحرام في الممارسات الحياتية. وكي يتضح القصد بين يدي حالتان فكريتان، تعبران عن واقع متباين في فهم حقيقة الإسلام، وقيمه العليا، ومرجعيته التشريعية، فمن خلال هاتين الحالتين يمكن فهم موقف الليبراليين وتأييدهم للشخصيات الجدلية في الساحة الإسلامية.

الحالة الأولى (إجابة) ذكية من شخصية دينية معتبرة في الوسط السعودي، والأخرى (فتوى) غريبة من شخصية فكرية جدلية في الأوساط الثقافية المصرية. الإجابة جاءت على لسان الشيخ الدكتور صالح بن حميد إمام وخطيب المسجد الحرام، حول الإسلام المتسامح على هامش إحدى محاضراته في الجامعة الإسلامية العام ٢٠٠٨م، موضحًا فيها أنه لا يوجد شيء اسمه (الإسلام المتسامح)؛ فالإسلام هو الإسلام الواحد؛ لأن مقولة إسلام متسامح تفترض وجود إسلام متشدد، مؤكدًا في جانب آخر أن كلام المثقفين عن (لبرلة) الإسلام لا يُعتد به.

أما الفتوى الغريبة فأطلقها المفكر جمال البنا (يرحمه اللَّه) في معرض حديثه لقناة (الساعة) الفضائية العام ٢٠٠٨م، عندما أباح (القبلات) بين الشباب والفتيات في الأماكن العامة، معللًا أن هذا النوع من القبلات، التي تتم بين غير المتزوجين هو من (الضعف البشري)، الذي يدخل في دائرة اللمم المشار إليها في القرآن الكريم وهي (صغائر الذنوب). هذه الفتوى ليست الأولى لهذا المفكر الجدلي؛ فسبق له أن أفتى بتحقق الزواج

برضا الطرفين (المرأة والرجل) دون الحاجة إلى ولي قائم وشهود حضور ومهر مقدم، كما أنكر أن يكون الحجاب من الإسلام، وشدد على ضرورة الاختلاط، إلى غير ذلك من غرائب مدرسته العقلية.

المفارقة بين الإجابة (المتعقلة)، والفتوى (المتفلتة) أن المفكر غير المؤهل هو من يفتي، والشيخ المؤهل هو من يجيب، بينما المنطق يفترض العكس، وهو ما يعكس حجم المسافة بين الشخصيتين في فهم حقيقة الإسلام وتقرير مرجعيته التشريعية، التي لا تعتمد المصدرين الرئيسين القرآن الكريم والسنة المطهرة؛ فالشيخ ابن حميد قطع كل رأي ينزع إلى تشظية الإسلام، كما ألغى أية فكرة تحاول أن تمازج بين الإسلام والليبرالية، حتى وإن اتفقت الليبرالية مع الإسلام في الدعوة لتقرير القيم الإنسانية من (حرية، ومساواة، وعدالة)، كون الشيخ يُدرك تمامًا بعلمه الشرعي وسعة أفقه الفكري أن الإشكال بينهما يكمن في (المرجعية الحضارية)؛ فهناك تعارض جليّ بين مرجعية الإسلام المتمثلة في الوحي (القرآن الكريم والسنة الشريفة)، وبين مرجعية الليبرالية المتمثلة في (العقل البشري).

الأمر بالنسبة للمفكر جمال البنا على النقيض؛ فأفكاره العصرية المتحررة، وآراؤه الدينية الجدلية تنصب في اتجاه تحويل الإسلام إلى دين (عقلاني بحت) تقوم فيه مسألة (الحلال والحرام)، التي تحدد العبادات الدينية والمعاملات الدنيوية والعلاقات الإنسانية، على حكم العقل في مصلحة الفرد، وهذا هو جوهر (الفلسفة الليبرالية) في تمكين العقل من صياغة الواقع وتحقيق الحرية الفردية بكل مستوياتها، وهي فلسفة مادية خطيرة ستؤدي في نهاية الأمر إلى (إسلام مفرغ) من عقائده الثابتة، وأصوله الفقهية، وأحكامه الدينية، بحيث يكون إسلامًا علمانيًا في طبيعته الواقعية، يتجلى فقط في الممارسات الأخلاقية النابعة من النفس البشرية، والطقوس

الروحانية المحصورة في دور العبادة، فينفصل النص المقدس (الوحي)، الذي هو روح الإسلام ومصدره عن الحياة، التي هي الواقع الحقيقي للإنسان لعمارة الأرض، فيفقد الفرد المسلم منهاجه الحياتي بفقدانه المرجعية الإسلامية المعتبرة.

ما سبق ليس من قبيل الافتراض الفكري أو الاستنتاج العقلي، إنما هو المحصلة المتوقعة وفقًا للتحولات الفكرية، التي حكمت رؤية المفكر جمال البنا في مشروعه الحضاري، الذي أعلنه بدعوى (الفقه الجديد للإسلام)، وهو مشروع يتبنى الثورة العقلية على مجمل الفقه الإسلامي على امتداد تاريخ الأمة بكل مذاهبها، من خلال محورين؛ الأول أنه يرى (الاجتهاد) مطلقًا بلا قيد وحسب رأي الفقيه وإن خالف علماء الأمة، والآخر أنه يحدد مصادر الفقه الإسلامي، التي يراها فقط في (النصوص الدينية) من قرآن وسنة، مستبعدًا الإجماع مصدرًا فقهيًا؛ لأنه بنظره خرافة، أو المصادر الأخرى (الفرعية) كشرع من كان قبلنا، أو مذهب الصحابي، أو باب سد الذرائع وغيرها، غير أنه يعيد تعريف (النص الديني) بأنه القرآن الكريم والسنة الصحيحة، وصحة السنة التي يراها هي في الأحاديث النبوية، التي ثبتت لديه بمعايير وضعها تصل إلى اثني عشر معيارًا تختلف عن معايير أهل الحديث على مستوى المنهج أو التطبيق، وهو ما جعله يخضع السنة النبوية لغربلة فكرية وتصفية شاملة، فكانت النتيجة استبعاده كثيرًا من الأحاديث النبوية الصحيحة، والمشهورة بإجماع علماء الحديث، وليت ثورته العقلانية اقتصرت على (النص النبوي)، بل تعدى ذلك إلى (النص القرآني)، الذي هو أصل الديانة؛ فابتدع منهجًا جديدًا في التعامل مع الآيات القرآنية يقوم على رفض كل التفاسير السابقة للقرآن الكريم، واضعًا تفاسيره الخاصة، كما وضع قواعده وآلياته في فهم النص القرآني، التي لا تتفق مع ما وضعه علماء السلف، كل ذلك أنتج لديه رؤية خاصة في

مسألة (الحلال والحرام)، مرتبطة بالضرورة والعلة (السبب) والفائدة (النفعية)، وهي مقاربة تمامًا للفلسفة الليبرالية في جعل (العقل) المقياس والمرجعية في الأحكام والأحوال الحياتية؛ فالخمر محرم لأن علة التحريم (ذهاب العقل)، كما أن إعداد بحث علمي أفضل من أداء السنن؛ لأن فيه (منفعة) تفوق الصلاة، وهكذا نجده ترجم كل آرائه الدينية في أحوال الزواج والمرأة، وقضايا العصر من فن، أو سياسة، أو اقتصاد، أو إعلام إلى غير ذلك، بهذا الفقه (العقلاني المجرد) المحكوم بالمصلحة الفردية، ما يعيدنا إلى تلك الإجابة القاطعة من الشيخ الدكتور صالح بن حميد التي ترفض (لبرلة) الإسلام.

بعد هذا الاستعراض لمشروع (البنا) وأفكاره المتحررة من القواعد الفقهية والاعتبارات الشرعية التي اتفقت عليها الأمة، يمكن فهم الاهتمام الليبرالي بآراء وأفكار جمال البنا (يرحمه اللّه)، والاستماتة بالدفاع عنها، كون الليبراليين والعلمانيين يدعون إلى مثل هذه الأفكار تحت ذريعة التفسير الجديد والعصري للقرآن، والفقه المعاصر، وفكرة «نحن رجال والصحابة والأئمة رجال» وغيرها، وهذا نوع من التدليس الفكري، لكنه تدليس خطير كونه يمس مفاهيم فقهية ويحاول خلخلة قواعد دينية رئيسة، ما يؤدي إلى تمييع الدين. ولو نظرت بشكل متجرد إلى آراء وأفكار جمال البنا -الذي يصفونه بالمفكر الإسلامي- تجدها لا تختلف عن آراء وأفكار الليبراليين بمن فيهم السعوديون في مسألة الحلال والحرام، ومطالبة إعادة تفسير القرآن الكريم. كل ذلك في إطار تدليس كبير ووهم خطير اسمه (الإسلام الليبرالي).

***

سجل (حقوق الإنسان) بين الحامي والحرامي!

يحتفل كثير من حكومات العالم وشعوبها باليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف العاشر من شهر ديسمبر من كل عام (ميلادي)، كون الإعلان الأول عن هذا اليوم كان في (١٠ ديسمبر ١٩٤٨م)، واحتفال الحكومات السنوي يأتي من منطلق التأكيد على (حقوق الإنسان) في إطار وحدتها الوطنية ونظامها السياسي ومرجعيتها الحضارية، حتى لو خرجت منظمات دولية وهيئات حقوقية تدين هذه الدولة، أو تلك بانتهاك حقوق الإنسان، أو على الأقل تتهمها بأعمال ترى أنها تتعارض مع هذه الحقوق، فتقوم بتأليب المجتمع الدولي عليها بتقاريرها وبياناتها، رغم أن تلك الدولة تعملها وفق مرجعيتها، سواءً كانت دينية أو وضعية، كما حصل مع (المملكة العربية السعودية) في سنوات ماضية من قبل منظمات متصهينة، وهيئات مرتزقة لدول عالمية، في محاولة لإجبار المملكة على تغيير سياساتها الداخلية النابعة من تشريعاتها الدينية، والمنسجمة مع أعرافها الاجتماعية.

إذا كان هذا حال دولتنا مع منظمات تزعم العدالة في أهدافها والإنصاف في أحكامها والنزاهة في تقاريرها، وهي في حقيقتها تعمل وفق أجندة سياسية مكشوفة تتعارض مع السيادة الوطنية بتدخلها في الشؤون الداخلية، أقول إن كان ذلك الحال سنويًا حتى لم نعد نستغربه، أو نلقي له بالًا، فإن حالًا آخر يتجدد بشكل دوري وعند كل شاردة إعلامية، وواردة حقوقية، يتمثل بكتابات ومقالات (نخبة مثقفة) تقول إنها ليبرالية، وذات نزعة إنسانية، وموبوءة بجلد الذات، فضلًا عن افتتانها المفرط بالحضارة الغربية، التي ترى فيها الأنموذج الأسمى لتقرير حقوق الإنسان.

ليبرالية هجين قرأت التاريخ مقلوبًا فنسيت حظًّا منه، عندما تطنطن حول مسألة (الأسبقية الحضارية) للغرب في تقرير وإعلان حقوق الإنسان

في أعقاب الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩م، التي غابت خلال مراحل التاريخ الإنساني مع تقلب دفة القيادة الحضارية بين أمم شرقية وغربية، لأن الحضارة الإسلامية بنظرها لم تكن مقررة لهذه الحقوق فعليًّا بدساتير رسمية مدونة، أو بيانات عالمية منشورة، وإن حققتها واقعًا خلال تاريخ المسلمين، الذين أحدثوا النقلة الكبرى في (القيم الإنسانية) من حرية، وعدالة، ومساواة وغيرها، بتطبيق نصوص دينية وأفعال نبوية حفظت الحقوق، والأنفس، وصانت الأعراض، والممتلكات في زمني السلم والحرب، بل جعلت حقوق غير المسلمين وحماية أرواحهم من معتقدات الدين وواجبات المسلمين. هذه الإشراقة التاريخية العظيمة، التي تعكس عظمة الإسلام، وتؤكد أسبقيته في تقرير حقوق الإنسان وتطبيقها، تبدو غائبة تمامًا في ثنايا الحديث عن هذه الحقوق، التي ارتبط بيان إعلانها بتاريخ العالم الغربي على مستوى أمم الأرض، ولكن السؤال أو الاستفهام الذي تتجاوزه تلك النخبة المثقفة وهي تحتفي بيوم إعلان حقوق الإنسان، من خلال كتاباتها الصحافية أو مشاركاتها الإعلامية، أو محاضراتها الثقافية، هو: هل تطابق الواقع الغربي مع الإعلان النظري؟ بمعنى هل حقق الغرب بحكوماته، التي وقعَت البيان العالمي لحقوق الإنسان توافقًا فعليًّا بين هذه الحقوق وتطبيقاتها عالميًّا على مستوى دولها أولًا ثم على صعيد دول العالم؟

برأيي أن الحكومات الغربية تتعامل مع مبادئ (حقوق الإنسان)، التي تتشكل بثلاثين مادة معلنة بـ(انتقائية) حال السلم، وتنسفها تمامًا حال الحرب، والشواهد أكثر من أن تحصى، أي أنها تتعامل بها وفق (مصالحها القومية) وضمن أهدافها الاستراتيجية، بحيث تضع (حقوق الإنسان) فزاعتها تجاه أية دولة تختلف معها في سياساتها الدولية، من الشواهد أن المادة الأولى من المبادئ الرئيسة لحقوق الإنسان تقول إن

الناس متساوون في الآدمية والكرامة، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ترى التعويض المالي عن (القتيل المدني الأفغاني) في حروبها المدمرة وقصفها العشوائي، لا يتجاوز ما نسبته الخمس من التعويض المالي عن (القتيل المحارب الأمريكي)، لاحظ المفارقة الكبيرة، وهذا يعيدنا إلى الصفحات المظلمة للتاريخ العنصري، الذي عاشته أمريكا في معاملاتها مع مواطنيها السود، والغرب عمومًا في الفترة الاستعمارية لشعوب آسيا وأفريقيا، أو مسألة التعويضات المالية الكبيرة لأهالي ضحايا (طائرة بان أمريكان)، التي فجرت فوق بلدة لوكربي بإسكتلندا في ديسمبر العام ١٩٨٨م، في مقابل نسيان ضحايا (الطائرة الإيرانية)، التي أسقطتها البحرية الأمريكية في الخليج العربي في يوليو العام ١٩٨٨م، بل قيل إنه تم تكريم قبطان الباخرة، التي قامت بهذا العمل (الإنساني)، قد يقول قائل إني هنا أقيس بمعيار مادي لا يعبر عن الذات الإنسانية، فأقول إن ذلك وفق فلسفة الغرب المادية، ومعياره النابع من نظرته الجائرة للشعوب والأعراق.

أيضًا المادة الخامسة من تلك المبادئ ترى أن لا يتعرض أي إنسان للتعذيب، فأين هذا من (تعذيب العراقيين في سجون أبي غريب) بأيدي جنود دولة هي أكثر من يتحدث عن حقوق الإنسان، ويزعم حمايتها بإشاعة الحرية والعدالة والديمقراطية، كما تقول المادة التاسعة: «لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه»، والواقع في فلسطين يقول إن إسرائيل تحتجز شعبًا كاملًا، وتحاصره بالجوع والقتل، وبدعم شامل من حكومات العالم الغربي، التي يُنسب لها -زورًا- فضل إقرار مبادئ حقوق الإنسان، كذلك في المبادئ نفسها تقول المادة الحادية عشرة: «إن كل إنسان متهم بجريمة يعتبر بريئًا قانونيًا حتى تثبت تهمته»، فكيف نوفق بينها وبين ما يجري في سجون إسرائيل وجزيرة غوانتانامو، أو السجون السرية في المطارات الأوروبية، أما في المادة التاسعة عشرة: «لكل شخص الحق في

حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة»، فهل أقر الغرب هذا الحق العظيم أم فصّل له القوانين الحربائية، التي تتغير وفق دين الشخص وثقافته، فمن يتهجم على المقدسات والأديان يتم الدفاع عنه تحت باب هذه الحرية المتلونة، ومن يقدم دراسة تاريخية عن إحراق اليهود في أفران الغاز النازية (الهولوكست) يوصم بمعاداة السامية ويحاكم، حتى وصل الأمر إلى فصل شخصيات علمية من السلك الأكاديمي في بعض الدول الأوروبية.

بعد كل هذا يجب أن تعي تلك النخبة المهووسة بكل ما هو غربي، أن مسألة (حقوق الإنسان) هي في عمق تاريخنا فكرًا وممارسة وليست جديدة في حضارتنا العريقة، لأن المحرك لها هو الإسلام الذي سبق كل الشرائع، والأديان، والحضارات في تقريرها بنصوص ربانية وأعمال نبوية إلى قيام الساعة، وعليه فالحديث عن هذه الحقوق والمطالبة بتحقيقها في مجمل حياتنا، ليس استجابة لضغوط خارجية أو تهدئة لصراخ منظمات دولية أو انسياقًا ضمن المد العالمي، الذي يصنع (الزفة الإعلامية) كل عام على الورق دون أن يتبصر بحقيقة الواقع، إنما لأن (حقوق الإنسان) نابعة من هذا الدين العظيم، خاصةً أن السجل الدولي لحقوق الإنسان يفضح بشكل يومي دولًا وحكومات تتصنع دور الحامي لهذه الحقوق، وهي في أبسط وصف لها (حرامي حضارات).



الاستدراج الفكري عند الليبراليين!

ابتداءً أشير إلى أن وصف (الليبراليين السعوديين) لا يعني بالضرورة أن لدينا في السعودية ليبراليين حقيقيين! ومقولة ليبراليين هي من قبيل الافتراض، ومجاراة لمنطق الإعلام الإلكتروني السائد في تصنيف أتباع التيار المعارض أو المختلف مع التيارين الديني (الإسلامي) والمحافظ (الشعبي) على الساحة المحلية، خاصةً أن الواقع السعودي على المستويين (الرسمي)، و(الشعبي) يرفض الليبرالية وفق مفهومها الغربي المعبر عن فلسفتها المادية. وكما قال الأستاذ جمال خاشقجي في برنامج (اتجاهات) على شاشة قناة (روتانا خليجية)، إن الليبرالية في مفهومها الغربي لا يمكن أن تتحقق في السعودية، وأزعم أنها لن تتحقق في أي مجتمع مسلم.

أعود إلى فكرة المقال المتمثلة بـ(الاستدراج الفكري)، وهو سلوك جديد يحاول فيه الليبراليون من مثقفين وكتاب رأي اتخاذه منهجًا تكتيكيًا في التعامل مع التيار الديني، كي يكون بديلًا عن الصدام الفكري الصريح مع رموزه، أو مواجهته جماهيريًا، بحكم أنه - أي التيار الديني (الإسلامي) - ما زال يشكل التيار العريض في الأمة، بحيث يتم من خلال هذا الاستدراج سحب الإسلاميين شيئًا فشيئًا نحو منطقة اتفاق معينة تتسم بالضبابية، فيسهل على الليبراليين تمرير رؤيتهم الفكرية لشرائح المجتمع على أنها هي وجهة النظر المعبرة عن الجميع، ما يحقق اختراقًا في الموقف الفكري للتيار الإسلامي.

تكتيك الاستدراج الفكري يمكن ملاحظته في محورين رئيسين هما: (المبادئ الفكرية)، و(القضايا المعاصرة)، وهنا سأكتفي بمثالين لكل محور للإيضاح ومنعًا للإطالة، فمن حيث المبادئ الفكرية نجد أن الليبراليين استوعبوا (درس العلمانية)، حينما نجحت الصحوة الإسلامية

في الثمانينيات الميلادية بجعل العلمانية (تهمة) قد تصل إلى (الردة) بمعارضتها للإسلام، ما جعل المثقفين السعوديين يتسابقون إلى ميدان إعلان البراءة منها، رغم أن بعضهم يحمل نفسًا علمانيًا واضحًا! هذا الدرس استوعبه الليبراليون فراحوا يؤكدون في كل مناسبة أن الليبرالية لا تتعارض مع الإسلام! كي يقبلها العامة والبسطاء وقطاع من خصومهم الإسلاميين، وأنها تحترم الأديان! فهي مجرد (أسلوب حياة) تتكيف مع خصوصيات كل مجتمع من خلال تطبيقات الحرية! وكل هذا غير صحيح! فمع أن الليبرالية تتفق مع الإسلام في الدعوة للقيم الإنسانية، إلا أنها تتعارض معه لأسباب ثلاثة رئيسة: الأول (الحالة التاريخية) لليبرالية كونها نشأت في بيئة وظروف رافضة تمامًا للدين، والسبب الثاني (نسبية المعرفة) فلا يوجد في الليبرالية حقائق مطلقة وكل شيء خاضع للشك والنقد والمساءلة! أما السبب الثالث فهو (مرجعية التشريع)، فهي في الإسلام محددة بالوحي (القرآن والسنة)، بينما في الليبرالية محددة بالقانون الوضعي، من خلال الصندوق الانتخابي والعمل البرلماني. والإشكال أن بعض الإسلاميين صار بالفعل يردد باقتناع أو بجهل أن الليبرالية لا تتعارض مع الإسلام حتى خرجت علينا أكذوبة (الليبرالية الإسلامية)، والأشنع منها (الإسلام الليبرالي).

المثال الثاني لفكرة الاستدراج الليبرالي في محور المبادئ الفكرية، هو تركيز الليبراليين على (الأممية) عند الإسلاميين وجعلها في مقابل (الوطنية)، وبذلك يتم تصويرهم على أنهم ضد أوطانهم! رغم أن مفهوم الأممية لا يتعارض مع الوطنية أبدًا، فكل هوية لها نطاقها، وواجباتها ومساحتها! وعليه تجدهم يشنعون على الإسلاميين اهتمامهم بالمسلمين في أصقاع الأرض! ما يجعلهم ينشغلون في تبرئة أنفسهم من معاداة أوطانهم، لدرجة أن يصل حال بعضهم إلى التنكر لمفهوم الأممية كي لا

يتهم بوطنيته، وهذا خطأ جلي فمن لا يؤمن بالأممية عليه أن لا يستقبل ملايين الحجاج والمعتمرين على مدار العام، وأن ينسلخ من كل المنظمات والهيئات الإسلامية. في المقابل تجد الليبراليين يستشهدون بالاتحاد الأوروبي باعتباره نموذج وحدة حضارية! بل يسَوّقون مذهب (الإنسانية) على حساب الوطنية، حتى تباكوا على ضحايا الغرب أكثر مما تباكوا على ضحايا الوطن في الأعمال الإرهابية.

أما من حيث محور القضايا المعاصرة، فلعل أبرز مثالين يُعبران عنه هما (أسلمة الربيع العربي)، وقضية (الفيلم المسيء)، ففي البداية صفق الليبراليون لثورات الربيع العربي لأنها كانت شعبية غير حزبية، وغير محددة بتيار فكري معين، ولكن الصدمة الانتخابية، التي أعقبت تلك الثورات وجاءت بالإسلاميين إلى سدة الحكم، أصابتهم بلوثة فكرية وحالة نفسية جعلتهم يصيحون في كل محفل سياسي وملتقى إعلامي أن الإسلاميين طلاب حكم وليسوا طلبة شريعة، وأنهم سيستغلون الديمقراطية للانفراد بالسلطة، وسيصادرون حقوق الشعوب باسم الدين! فصارت مهمة الإسلاميين طمأنة الشعوب والإقرار بأنهم يؤمنون بتداول السلطة وقرار الناخب! وأنهم متساوون مع غيرهم! وهذا استدراج، لأن الواقع يقول إن الإسلاميين هم التيار العريض في الأمة والمعبر عن همومها وتطلعاتها، والمنطلق من ثقافة دينها وخصوصيات مجتمعاتها، فمن الطبيعي أن يكونوا في الصدارة ويمسكوا بتلابيب القيادة! خلافًا لليبراليين الذين هم أقل شأنًا بارتهانهم لفكر الغرب، لذا هم خارج التاريخ بعد أن أصبحوا على هامش الواقع، رغم عراقتهم السياسية وتاريخهم الحزبي، ما يؤكد فشلهم بالتعبير عن جماهير الأمة.

أيضًا في قضية (الفيلم المسيء) للرسول ﷺ يتضح الاستدراج الليبرالي لخصومهم من الإسلاميين، عندما ركزوا بشكل مكثف وبلغة

استنكارية على (النتيجة)، المتمثلة بالمظاهرات الغاضبة وأعمال العنف ضد السفارات الغربية، مع تهميش واضح (للسبب) وهو ليس الفيلم -كما يعتقد البعض- إنما حرية التعبير الانتقائية في العالم الغربي، التي أفرزت ذلك الفيلم الشيطاني، لأن مناقشة الحرية وفضح ممارساتها في الحياة الغربية تبين عوار فلسفة الليبرالية للحرية، التي يبشرون بها ليل نهار، كما تكشف حجم المأزق، الذي تعيشه الليبرالية الغربية المعاصرة في مسألتي الحرية الدينية والحرية الفكرية إزاء الأديان. لهذا تلاحظ تعبيرات الليبراليين لا تخرج عن وصف الفيلم بالتافه، الذي لا يستحق ردود الأفعال! ووصف الغاضبين بالهمجية والسفاهة والحمق! كما أن بعض الإسلاميين تحدثوا بهذا المنطق نفسه وتناسوا أصل المشكلة وهو موقف العالم الغربي عمومًا بمؤسساته السياسية، ووسائله الإعلامية، ودوائره الاستشراقية، ونخبه المثقفة من الإسلام. وفي هذا الشأن أشير إلى أن الليبراليين كانوا يدعون إلى (الخيار السلمي)، بديلًا عن العنف في التعبير عن الاحتجاج أو الغضب، أو المقاومة مستشهدين بمانديلا وغاندي، وعندما يمارس المسلمون هذا الخيار كـ(المقاطعة الاقتصادية)، كما فعلوا مع الدانمرك يخرج هؤلاء الليبراليون لوصفها بالحمق والخطأ وظلم للشعب الدانمركي. فهل يدرك التيار الإسلامي هذا الاستدراج الفكري من قبل ما يسمى بالتيار الليبرالي؟



هل تصلح (الفلسفة) ما أفسده (الفكر)؟

بعد الأحداث الإرهابية التي وقعت في كثير من دول العالم، بما في ذلك المملكة، التي لم تسلم من هذا الشر المتسربل برداء الدين ودعوى الجهاد الكاذبة، وفق اللّٰه الأجهزة الأمنية السعودية في ملاحقة هذا الوباء الخطير واجتثاث جذوره في زمن قياسي ومتابعة بقاياه ورصدها للقضاء عليه تمامًا إن شاء اللّٰه. تلك الأحداث كشفت أن لدى شبابنا أزمة فكرية حادة وغياب وعي واضحًا يتمثلان بعدم قدرتهم على الجمع بين فهم الدين، وتطبيقه على أرض الواقع، فكانت النتيجة غلوًّا (فكريًّا) أنتج عنفًا (قوليًّا) ساقهم إلى إرهاب (عملي)، كانت فيه لغة الدم حاضرة، دون الاكتراث بكل الانعكاسات السلبية لهذا الشر على أمن الوطن ووحدة الأمة بشكل عام.

الأزمة الفكرية الحادة والغياب العميق للوعي كانا محور الجدل بين المثقفين والمفكرين وكتاب الرأي داخل مجالنا الإسلامي وبالذات إطارنا المحلي، في محاولة جادة لتشخيص الداء المدمر بالوصول إلى كل أبعاده التاريخية المرتبطة بمكوناته الفكرية، من خلال معرفة الأسباب الحقيقية له والدوافع الكامنة فيه، التي جعلت من شبابنا (قنابل جاهزة) للانفجار تحت أية راية ترفع شعار الجهاد المزعوم وتدعي خدمة الإسلام، ومن ثم وضع الحلول الناجعة لهذه القضية الخطيرة، التي تتخطف شباب الأمة وتحيلهم إلى (أدوات طيعة) تحركها أيد خفية ملوثة بدماء الأبرياء، وتوجهها عقول مجرمة صادرت تفكيرهم وقيدته بأغلال الطاعة الدينية العمياء، فملكت بذلك إرادتهم وكأنهم عبيد السخرة الفكرية لتنفيذ المخططات الإرهابية، فلا يسأل هذا الشاب (المبرمج) من قتل؟ ولماذا أفسد في الأرض؟ لأن (فكره) معطل تمامًا عن السؤال البدهي، ونفسه (التائهة) صدقت أن بين

الحياة الدنيا وجنة عرضها السماوات والأرض (حزامًا ناسفًا)، بعد أن عبث الفقه المزيف في النصوص الشرعية ليبرر قتل النفوس المعصومة، والمستأمنة، والمعاهدة، من المجمعات السكنية إلى المباني الأمنية.

إذًا الإشكالية المحورية هي في (الفكر)، هذا الفكر الضال، الذي تشكل من فهم خاطئ، ومتطرف للنصوص الدينية، ومن ثم الموقف الديني من الآخر، ففرخ شياطين الإرهاب، وشوه صور العمل الإسلامي النقي. فما نعني بقولنا (فكر)؟ فلاسفة التنوير يقولون (الفكر) ينتج من الدماغ، كما العصارة الصفراء تنتج من الكبد أي أنه (نشاط ذهني)، كما أنه نزعة في التفكير بعيدًا عن أية مفاهيم دينية واعتبارات ثقافية، وأهل اللغة والاصطلاح في ثقافتنا العربية يرون الفكر هو إعمال الخاطر في الشيء، أو إعمال العقل فيما هو معلوم لمعرفة ما هو مجهول، أو هو بشكل أشمل وضع قواعد ومبادئ وقيم لكل أشكال الحياة وفق الرؤية العقلية المجردة المعززة بالتجربة الإنسانية الحقيقية. وبذلك يمكن فهم (الفكر) عمليًا بأنه جملة من التصورات والآراء المحددة لمجالات الحياة والعلاقات الإنسانية وفق منهج معين يستند إلى مرجعية معتبرة، سواءً كانت نصوصًا دينية، أو تجارب إنسانية، أو فلسفات مادية، أو قوانين وضعية. لهذا يمكن أن نصنف كثيرًا من الاتجاهات والمذاهب الفكرية، فنقول (الفكر الخارجي)، أي الذي يمارس فكر الخوارج بمنطلقاته الدينية من تكفير واستباحة الدماء والتغيير بالعنف، أو نقول (الفكر التغريبي)، أي الذي يعمد إلى صياغة قيم ومبادئ المجتمع المسلم وفق الفلسفة الغربية الليبرالية القائمة على تكريس الحرية الفردية حسب الرؤية الوضعية للحياة، وهكذا بقية أشكال الفكر. بعد هذا الاستعراض المقتضب لمفهوم الفكر وتمثيله، خاصةً إزاء (الفكر الديني المتشدد)، الذي يلغي وسطية الإسلام، ويصادر فضيلة الاعتدال، ولا يعترف بما قرره علماء الدين الربانيون، ويهدد كل

أشكال الحياة، سواءٌ بصورته (القصوى) الإرهابية القاتمة، أو بصورته (الدنيا) المتشددة في الأحكام الدينية، هل يمكن معالجة هذا الفكر عبر المؤسسات التعليمية والوسائل الإعلامية والمراكز الثقافية؟ كونها الأكثر ارتباطًا بأجيال الوطن في مختلف الفئات العمرية، أهل الفلسفة ومحبوها والمهتمون بها والمؤمنون بسحرها الحضاري يتفقون على أن العلاج في (تدريس الفلسفة) من مراحل التعليم الأساسي إلى المستويات الأكاديمية، مع إشاعة ثقافتها على مستوى الأسرة، فالفلسفة التي تعني (محبة الحكمة) وصولًا إلى (معرفة الحقيقة) لكل شؤون الحياة، يمكن أن تسهم في الحد من شطحات الفكر لدى شبابنا، لأنها تفتح كل الآفاق لطرح الأسئلة الشائكة، كما تحرر عقولهم من أغلال اجتماعية ليس لها علاقة بالدين، ومسلمات متوارثة هي في أصلها عادات وتقاليد، والنظر إلى ثقافات الأمم الأخرى بمنظار الاستفادة الحضارية وليس العداء الديني، كما أن الفلسفة بنظرهم تُسقط مسألة (الوصاية) الفكرية، التي حولت الشباب إلى عقول مبرمجة معطلة تعمل تحت تأثير عقول أخرى، فضلًا عن أن الفلسفة تعزز القيم الإنسانية داخل المجتمع، خاصةً فضيلة (الحوار)، واستماع الرأي الآخر وفق نظرية التكامل البشري وليس التصادم الفكري. ولكن يبقى أكثر من سؤال محوري في قضية معالجة (الفكر المتشدد)، الذي يتسلح بالنصوص الدينية والأمثلة التاريخية: هل يكون علاجه من خلال الفلسفة (بمناهجها الغربية)، التي ما زالت في الذهنية الجماهيرية طريقًا للزندقة والإلحاد والحرية البهيمية؟ خاصةً في ظل الطرح الليبرالي التغريبي المرتبط بهذه الفلسفة بما يكتبه بعض محبيها، أم يكون العلاج من خلال مراجعة الفلسفة الإسلامية وتهذيبها بحيث تتفق مع الدين؟ أم أن العلاج أولًا وأخيرًا يكون، من خلال نصوص الدين نفسه بإعادة قراءتها وفق عصرنا الذي نعيش فيه، مع تعزيز فكرة الانفتاح بين المدارس الفقهية والتعدد المذهبي؟

السؤال الكبير في فتوى التكفير!

العلم الشرعي هو من أجلّ العلوم وأشرفها، كونه يختص بأهم جانب في حياة الإنسان وهو الدين، وفي ضوء ذلك تكون منهجية حياة الفرد، وإذا كان هذا العلم الجليل يتطلب بذل الجهد الذهني والجسدي والنفسي في مشوار تحصيله من مصادره الرئيسة (القرآن والسنة)، وفي المعاهد المتخصصة والجامعات الإسلامية، مع التبحر المتقن في العلوم الإنسانية المختلفة (كالتاريخ، واللغة، وغيرهما)، فإن الأهم قبل ذلك هو إيفاء جانب (الفقه) أي الفهم، حتى أنه في الأثر المبارك ذلك الدعاء العظيم: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»، ما يعني أن أهم الفروق بين علماء الدين، وطلبة العلم الشرعي هي درجة الفقه، التي يكون فيها وعي العالم الفكري بين (فهم النص)، و(إدراك الواقع)، ثم استخراج الحكم، لذا تفاوتت درجات العلماء في المكانة العلمية والمرجعية الدينية والفتوى الشرعية، خاصةً في شأن الأحكام، أو الفتاوى المرتبطة بتقرير حياة فرد من الناس.

سطرت ما سبق تمهيدًا لتسليط الضوء على قضية (تكفيرية)، أثيرت قبل سنوات في المجتمع السعودي، وقد بقيت أصداؤها تتردد في النوافذ الإعلامية، والأوساط الاجتماعية السعودية زمنًا طويلًا، بل غدت أحد الأدلة التي يستخدمها الليبراليون في اتهام الإسلاميين، والتيار الديني عمومًا بالإرهاب. تلك القضية تمثلت بإجابة أحد المشايخ السعوديين الفضلاء على سؤال ديني جاء فيه: أنه قد نشر بإحدى الصحف السعودية مقالة بعنوان: (إسلام النص، وإسلام الصراع)، قرَّر كاتبها أن من التشويه والتحريف لكلمة (لا إله إلا اللَّه) القول باقتضائها الكفر بالطاغوت ونفي سائر الديانات والتأويلات، أو أن معناها: (لا معبود بحقٍّ إلا اللَّه)، ونشر

بالصحيفة نفسها في عدد آخر مقالة بعنوان: (الآخر في ميزان الإسلام) قرَّر كاتبها أن الإسلام لا يكفِّر من لا يدين به، إلا إذا حال بين الناس وبين ممارسة حرية العقيدة، التي يدينون بها، وأن دين الإسلام لا يكفّر من لم يحارب الإسلام من الكتابيين، أو من أتباع العقائد الأخرى، بل عدهم من الناجين.

وقد جاءت إجابة الشيخ كالتالي: فإن من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن رسالة محمد ﷺ عامةٌ للبشرية كلها، بل للثقلين الجنِّ والإنسِ. فمن لم يقرَّ بعموم رسالته فما شهد أن محمدًا رسول اللَّه، مثل من يقول: إنه رسولٌ إلى العرب، أو إلى غير اليهود والنصارى. ومقتضى عموم رسالته أنه يجب على جميعِ البشر الإيمان به واتباعه. سواءً في ذلك الكتابيون اليهود والنصارى، أو الأميون وهم سائر الأمم. قال اللَّه تعالى: (فإن حاجُوك فقل أسلمت وجهي للَّه ومن اتبعنِ وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ واللَّه بصيرٌ بالعباد) سورة آل عمران. وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ سورة الأعراف. وفي الصحيحين من حديث جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **«وكان النبي يبعث إلى قومه خاصةً، وبعثت إلى الناس عامةً»**. وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«والذي نفس محمدٍ بيده، لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأمة؛ يهوديٌ ولا نصرانيٌ. ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلتُ به إلا كان من أصحاب النار»**. ومن هذا الأصل أخذ العلماء أن من نواقض الإسلام اعتقادَ أن أحدًا يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ فمن زعم أن اليهود والنصارى أو غيرهم أو طائفةً منهم لا يجب عليهم الإيمان بمحمدٍ ﷺ، ولا يجب عليهم اتباعه، فهو كافرٌ وإن شهد ألا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه، ثم أضاف الشيخ: وبهذا يتبين أن (من زعمَ أنه لا يكفرُ من الخارجين عن الإسلام

الذي بعث اللّه به محمدًا ﷺ، إلا من حاربه)، أو زعم (أن شهادة ألا إله إلا اللّه لا تقتضي الكفر بما يعبد من دون اللّه، والبراءة منه ومن عابديه، ولا تقتضي نفيَ كلِّ دينٍ غير دين الإسلام ما يتضمن عدم تكفير اليهود والنصارى وسائر المشركين)، فإنه يكون قد وقع في ناقضٍ من نواقض الإسلام. فيجب أن يُحاكم ليرجع عن ذلك. فإن تابَ ورجع، وإلا وجب قتله مرتدًّا عن دين الإسلام، فلا يغسَّل ولا يكفَّن، ولا يصلى عليه، ولا يرثه المسلمون. فنعوذُ باللّه من الخذلان وعمى القلوب، فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور.

هذه الإجابة (الواضحة) في حكمها الديني، وفي تقريرها القضائي، التي أحالت الأمر لولي الأمر، من حيث المحاكمة والاستتابة، ناقشتها بعض القنوات الفضائية، وتناقلها كثير من المواقع الإلكترونية والإعلامية وعلق عليها كتاب رأي ليبراليون على أنها (فتوى تكفيرية) تحرض على قتل الكاتبين، رغم أن الشيخ لم يذكر اسم أي كاتب، أو قال بكفر أحدهما بشكل محدد، إنما ارتكزت إجابته أو فتواه على أن من قال (قولًا اعتقاديًا)، بما ذكر في السؤال أو ورد في المقالين فقد وقع في ناقض من نواقض الإسلام، التي تستوجب المحاكمة والاستتابة قبل الحكم الشرعي القضائي، وعلى ذلك أيده مجموعة من العلماء في بيان لاحق.

وهنا لست في صدد مناقشة ما قاله الكاتب هذا أو ذاك، أو الحكم على فتوى الشيخ، لأني لست متخصصًا شرعيًا، لكني أنحو بالمسألة نحو السؤال الكبير: من وضع اسم الكاتب في مدار فتوى التكفير؟ وجعل الإعلام يغني في ركابها حتى طارت في الآفاق، بمعنى أن الشيخ لم يذكر اسم أيٍّ من الكاتبين، إنما أخذ المسألة العقدية بشكل عام، أي أنه ربط الحكم الديني بـ(حقيقة المعتقد)، الذي يقوله الفرد بغض النظر عن كونه كاتبًا أو غير ذلك، لأن بعض الناس يقول القول الخطير عن (جهل فعلي)،

وليس حسب وعي كامل بالأبعاد الدينية لهذا القول، وبالنظر إلى الحالة التي بين أيدينا نجد أن الكاتبين غير متخصصين في العلوم الشرعية، أو ربما أنهما ممن انطلت عليهما بعض الدعوات والأفكار المشبوهة التي تحاول خلخلة الثوابت الإسلامية، أو أنهما ممن لا يفقهون مسألة (تكفير أهل الكتاب) وأين حدودها وقيودها، فإذا كان الإرهابيون قد أباحوا سفك دماء الأبرياء من النصارى بحجة كفرهم، دون الاعتبار للعهود والذمم والمعاملات التي أقرها الإسلام، فإن من ينفي (الكفر) عن أهل الكتاب يكون قد وقع في تطرف مقابل ربما يقود إلى المحظور الشرعي والعياذ بالله.

وعليه ينبغي أن يبتعد الليبراليون عن محاولة الاصطياد في الماء العكر والتأليب على خصومهم بهذه الطريقة الممجوجة، كما يجب محاصرة أية تداعيات لتلك الفتوى (النتيجة) وما ذكر في المقالين (السبب)، من خلال علماء الدين، ورجال الأمر في الدولة، وأهل الرأي من إعلاميين، ومثقفين عقلاء، بحيث يُقضى على الفتنة في مهدها، ويقطع الطريق على أية نزعة للتطرف الديني، الذي قد يأخذ هذه القضية مبررًا لتطبيق الحدود الشرعية باليد متعديًا على أجهزة الدولة المختصة من أمن وقضاء وغيرهما، عندما يندفع (متطرف ما) يفتقر للوعي ويتحرك بعواطف حماسية عمياء فيزهق أرواحًا الله أعلم بما تعتقد حتى وإن كتبته في مقال أو أعلنته في بيان، لأن العبرة في علم أو جهل الكاتب.

****

الفصل الثالث

مواقف بنكهة ليبرالية

توقيع

«الخطأ الأدهى، هو الاعتقاد بأن الليبراليين خسروا في مصر وتونس، بناء على نتائج الانتخابات التي اكتسحها الإسلاميون في البلدين. الحقيقة أن الليبراليين كسبوا بما لم يحلموا به، كسبوا النظام، مصر وتونس تبنتا الفكر الليبرالي. فالاحتكام للصندوق الانتخابي، والقبول بمبدأ الحريات، والاعتراف بالحقوق والحريات للجميع، للنساء والأقليات الدينية، كلها قيم ليبرالية. لقد فاز الليبراليون على ظهور الخيول الإسلامية والقومية وغيرها ممن انخرط في العملية السياسية الجديدة».

عبد الرحمن الراشد

مقال (الليبراليون كسبوا المعركة)

صحيفة (الشرق الأوسط)، ٢١ ديسمبر ٢٠١١م.

الصراع الفكري الليبرالي الإسلامي المعاصر أوجد بعض المفاهيم والتوصيفات، التي يتخذها كل طرف من طرفي الصراع في وصف الآخر، ولعل أبرز ما شهدته الساحة الفكرية السعودية مصطلح (إيديولوجيا)، أو (مؤدلج) سواءً لوصف موقف، أو شخص، أو خطاب. والإيديولوجيا مصطلح فرنسي يعني (علم الأفكار)، لكن مفهومه تطور إلى ما يعرف بـ(العقيدة الفكرية)، وحسب الموسوعة الحرة، فهي مجموعة منظمة من الأفكار والمعتقدات التي تشكل رؤية متماسكة وشاملة، بحيث يتم تفسير الظواهر الاجتماعية، ومحاكمة القضايا الحياتية، من خلال منطق تلك الأفكار، والمعتقدات باعتبارها المرجعية. ويرى المفكر العربي عبد اللَّه العروي -حسب موقع صيد الفوائد- أن الأدلجة هي النظر للأشياء وتأويل الوقائع، بحيث تظهر دائمًا متطابقة مع ما يعتقد الشخص أنه الحق وفقًا لمعتقداته وقناعاته.

ولأن الخلاف الليبرالي الإسلامي تميز بمحاكمة المواقف الفكرية، فإن الليبراليين كثيرًا ما كانوا يصفون خصومهم من الإسلاميين بأنهم أصحاب مواقف (مؤدلجة)، أي أنهم يتعاملون مع الظواهر الاجتماعية ويؤولون الوقائع من منطلقات دينية يعتبرونها هي الحق المبين، ثم تطورت مواقف أولئك الليبراليين إلى وصف الإسلامي بأنه (مؤدلج). ومع عدم إنكار أن بين الإسلاميين من يمكن أن يوصف بالمؤدلج، إلا أن واقع الحال يبرهن على أن ما يسمى التيار الليبرالي هو من يتسربل برداء الأدلجة بشكل فاضح في كل مواقفه، فعندما يتناول قضية ساخنة، أو مسألة مثارة فإنه يقف منها موقفًا مؤدلجًا ينزع إلى إخضاعها للمنطق الليبرالي، بقياس مدى موافقة تلك المسألة للقيم الإنسانية وفق الرؤية الليبرالية، أو محاكمة أية

قضية وفق المعايير الليبرالية المرتبطة بالحياة الغربية باعتبارها الحياة النموذجية. حتى انتهى الليبرالي إلى اتخاذ موقف ثابت وموّحد تجاه خصومه الإسلاميين في أية قضية اجتماعية، أو مسألة فكرية، أو حادثة سياسية هم طرفٌ فيها، فهم ظلاميون في الفكر، ورجعيون في المدنية، ومتخلفون في العلم، وغير إنسانيين في الحياة، وقساة مع المرأة، وأعداء للديمقراطية، وانتهازيون في السياسة، وغيرها من مواقف مؤدلجة يتخذها الليبرالي تجاه خصمه الإسلامي، حتى لو كان خلاف ذلك.

كما لم تقف أدلجة الليبرالي في مواقفه عند حدود خصومه، بل تطورت إلى مواقفه الفكرية من التاريخ واللغة والفكر الإسلامي، فتجده يطعن بالتاريخ الإسلامي قبل أن يقرأ صفحة منه، حتى أنه يشكك بأية رواية، أو حادثة تاريخية قبل أن يتحقق من صحة سندها، فموقفه الأولي أن تاريخنا كتب بطريقة إيجابية خالصة، كما تجده ينتقص من الفكر الإسلامي قبل أن يطلع على منتجاته، مثلما يتخذ موقفًا سلبيًّا من رموزه حتى قبل أن يطلع على نتاجهم الفكري، وقس على ذلك. هكذا هي مواقف الليبراليين مؤدلجة في طبعها، وخلال الصفحات اللاحقة بعض من تفصيل ذلك.



الموقف من الظاهرة الإسلامية.. أزمة نقد أم حالة حقد؟

مقولة (الظاهرة الإسلامية) تبدو لدى الكثيرين مفهومًا حديثًا، وربما تبدو لدى بعضهم تعبيرًا ملتبسًا، ولكن يمكننا إدراك ارتباط مفردة الظاهرة بـ(الحالة الإسلامية) المعاصرة، من واقع تحول هذه الحالة من الإطار الخاص -المحكوم بجغرافية معينة أو تجارب محددة أو أفكار خاصة- إلى الفضاء العالمي العام، الذي تتلاقى فيه قيم الأديان، وتتلاقح خلاله ثقافات الشعوب، وتتبادل معارفها الإنسانية، في ظل تقنية الاتصالات الهائلة في منتجاتها والجارفة في تطبيقاتها، حتى ألغت الحدود السياسية، واخترقت السدود الفكرية، وحررت المعلومة من القيود الرسمية. والظاهرة الإسلامية يُعبر عنها بمنظومة أعمال المؤسسات الدينية الرسمية، ونشاط الجمعيات الخيرية والدعوية، وإنتاج التيارات الفكرية، وتجارب الأحزاب السياسية، وأطروحات المفكرين والشخصيات الدعوية، وهذا يُفسر قضية (إسلام فوبيا)، التي ظهرت في العالم الغربي بعد أن بدأت تجليات الظاهرة الإسلامية تتغول في تفاصيل حياته اليومية، لدرجة أن بعض الحكومات الأوروبية شعرت أو زعمت أن القيم الإسلامية، التي يتعامل بها المسلمون، أو العبادات الدينية التي يمارسونها، سواءً كانوا مواطنين أوروبيين، أو مهاجرين، صارت معارضةً لطبيعة النظام العلماني في تلك البلدان، كما تشكل تهديدًا لقيم الليبرالية الغربية المعبّرة عن حضارتها المعاصرة، خاصةً أن معدل انتشار الإسلام عالميًّا يحقق ارتفاعًا واضحًا مقابل ضعف معدل التنصير، الذي يواجه أيضًا مشكلة ازدياد حالات الإلحاد في المجتمعات الغربية بشكل مخيف، وبالذات في بريطانيا.

قد نتفهم موقف الحكومات الغربية بشقيها الأوروبي والأمريكي من

(الظاهرة الإسلامية)، لأن مصدر هذه الظاهرة العالمية هو (الإسلام) فهو محركها الفعلي وباعث قيمها. الإسلام الذي لا يقف في حقيقته الفعلية عند الإطار الديني، إنما يشمل المنهاج التشريعي المنظم لكل تفاصيل حياة الإنسان وعمارة الأرض، وهو الدين الذي يتفق مع الفطرة والعلم والعقل، ويملك كل الإجابات المقنعة لكل تساؤلات الإنسان في الكون والحياة والنفس البشرية، بحيث يتحقق له حضارة إنسانية عادلة وحقيقية تجمع الجانب الروحي مع الجانبين الإنساني والمادي، ما يعني أكبر تهديد حقيقي يتجسد واقعًا تجاه حضارة الغرب وقيمها الليبرالية السائدة، التي تفتقر للجانب الروحي، وتواجه إشكالات في جانبها الإنساني من واقع تجاربها التاريخية، وممارساتها المعاصرة على مستوى العالم.

لكن الذي لا نتفهمه هو موقف النخبة العربية المثقفة، سواءً كانوا عربًا، أو خليجيين، أو حتى سعوديين، وبالذات من يرون أنفسهم يسارًا أو يزعمون أنهم ليبراليون، الذين علا صوتهم بشأن هذه الظاهرة بشكل ممجوج، فـ(الظاهرة الإسلامية) داخل الوطن العربي، أو خارجه هي بنظرهم مُدانة أو على أقل تقدير في موضع شك، بل ويتصيدون أخطاءها ويَعدّون عثراتها، ويشككون في نوايا أتباعها! فلا تدري هل تلك النخبة (المثقفة) تعرف مبادئ التعامل الراقي، أو تتمتع بأبسط أبجديات التحضر الواعي؟ فتكون حضارية في موقفها من تلك الظاهرة العالمية وفقًا للقيم الليبرالية التي تطنطن حولها، أم أن تلك النخبة تعيش (أزمة نقد)؟ أو تعبّر عن (حالة حقد)؟ خصوصًا بعد أحداث ما تسمى ثورات الربيع العربي، التي وضعت أوزارها في جلباب الإسلاميين. لأن الناظر في مسار تلك الظاهرة كونها من تداعيات الصحوة الإسلامية التي عمت العالم الإسلامي، وانتقلت مؤثراتها إلى العالم الغربي تحديدًا، يلحظ أن تعاطي تلك النخبة معها لا يخرج عن الإطار السلبي مدفوعة بأحكام سابقة ودون

معايير منطقية، ولعلنا نتذكر كيف ركبت تلك النخبة موجة الحرب ضد الإرهاب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وكانت بوقًا لإعلام الغرب، الذي لم يتردد في إدانة الإسلام بالإرهاب، واتهام المملكة بأنها حاضنته، وذلك من خلال محاكمة الظاهرة الإسلامية بكل تجلياتها كالدعوة السلفية، والعمل الخيري، والتعليم الديني، والأنشطة الإسلامية وغيرها. هذه النخبة هي ذاتها التي تبرر كل تصرفات الغربيين وقرارات حكوماتهم تجاه المظاهر الإسلامية، كمحاولة حرق القرآن، أو منع الحجاب، أو عدم بناء المآذن، أو تبرير الرسوم المسيئة، وفيلم الشيطان بحجة حرية التعبير، وهي ذات النخبة الليبرالية والأخرى اليسارية، التي كانت تنادي بتحقيق الحرية، وتطبيق الديمقراطية، وتكريس حقوق الإنسان قبل ثورات ما يسمى الربيع العربي، ثم انقلبت عليها بعد تلك الثورات، بل وقادت -وما زالت- تقود حملة تشويه مستمرة تجاه التيارات الإسلامية، لدرجة أن هذه النخبة، التي كانت تتباهى بالعلاقة مع الأمريكان وتعتبرها من متطلبات السياسة لأنها علاقة مصالح دولية، وتنادي بالتعاون مع الغرب كأحد عوامل النهوض الحضاري، نجدها اليوم تشنع على علاقات الإسلاميين بالغرب، بل وتتهمهم بالعمالة الأمريكية.

إن ممارسات هذه النخبة السلبية تجاه الظاهرة الإسلامية عبر الأحزاب، أو الإعلام، أو مواقع التواصل الاجتماعي لا تخرج عن احتمالين، إما أنها تعاني فعليًا من (حالة حقد) تعّبر عن نفسية مريضة بسبب فقدها للشارع العربي، أو (أزمة نقد) تعكس خللًا فكريًا في التعاطي مع الواقع! كونها لم تستطع أن توازن بين القيم الليبرالية التي تؤمن بها، وبين تجليات الظاهرة الإسلامية، بحيث تحكم على هذه التجليات بموضوعية وحيادية تامة، سواءً كانت سلبية أو إيجابية، بعيدًا عن الأحكام السابقة والتهم المعلبة.

هيئة الحسبة والإعلام.. سجال الحقيقة والاتهام!

يتوزع الإعلام على ثلاثة مجالات فاعلة في التأثير ونافذة في الوصول إلى أوساط المجتمع، هي: الصحافة التي نرتشفها مع قهوة الصباح، والقنوات الفضائية التي اقتحمت بيوتنا دون استئذان، والشبكة العالمية الإلكترونية (الإنترنت)، التي تخطت الحدود الجغرافية وتجاوزت القيود الرسمية، مُشكلةً جسور التلاقي للحوار المفتوح، والخبر السريع والمعلومة الطازجة بين بعضنا بعضًا وبيننا وبين الآخر. هذه المجالات الإعلامية دخلت في سباقات محمومة للاستحواذ على نصيب الأسد من وقت المتلقي (قارئًا كان، أو مشاهدًا، أو متصفحًا)، من خلال مناقشة القضايا الساخنة التي تشغل الرأي العام، أو طرح المشكلات العالقة في مسيرتنا الحضارية، أو تسليط الضوء على أداء أجهزتنا الحكومية، ومصالحنا ومؤسساتنا الأهلية، بطريقة تعري عيوبنا وتكشف ممارساتنا السلبية في محاولات جادة لبلورة موقف اجتماعي واعٍ إزاء قضية مثارة، أو مشكلة مطروحة، أو برامج تنموية معطلة، وذلك بعد استعراض المواقف الفكرية المتباينة، أو المضادة للتيارات الناشطة في المجتمع السعودي، أو على الأقل الوصول بهذا المتلقي إلى أبعد نقطة في الحقيقة، بحيث يعي ما يجري وعليه يبني موقفه، الذي يراه وطنيًا، وواقعيًا وإيجابيًا.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تعرف اختصارًا بهيئة (الحسبة)، هي من الأجهزة المؤثرة في حياتنا، كون طبيعة عملها تتقاطع مع الحياة اليومية لجميع فئات المجتمع، لذلك ما زالت هذه الهيئة الموقرة برئاستها ومراكزها ورجالها تشكل مادة دسمة لهذا الإعلام، سواء عَلى رقاع الصحافة، أو برامج الفضائيات، أو منتديات الإنترنت، خاصةً في السنوات الأخيرة، التي شهدت مكاشفات إعلامية بالعبارة الحادة والمعلومة

الصريحة عن واقع الهيئة، فالصحافة تلاحق كل خبر ذي صلة بها، سلبًا كان أو إيجابًا، والفضائيات فتحت أبواب النقاش لمؤيديها والرافضين لها لدرجة المطالبة العلنية بإلغاء الهيئة وليس تطويرها، أما المنتديات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، فكونها تفتقر لرقابة رسمية وجهة مسؤولة، فهي إلى الطرح المتطرف أقرب بين فريقين يسفه أحدهما الآخر بين التأييد الكامل والرافض القاطع. كل ذلك تم ويتفاعل اجتماعيًا على خلفية بعض الأخطاء، التي وقع فيها عدد من رجالات الهيئة في حوادث منفصلة في مناطق المملكة، وصلت نتائج بعضها إلى (وفيات) ووقوع إصابات والتحقيقات فيها جارية.

ليس عيبًا أو غريبًا أن يقع بعض رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الخطأ أثناء تأدية أعمالهم، التي تتطلب يقظة على مدار الساعة لفرض أجواء الفضيلة وإشاعة الآداب العامة بمكافحة السلوكيات المنحرفة وغير السوية كاللقاءات المحرمة، أو تجارة الخمور ومصانعها المحلية، أو أوكار السحر والشعوذة وما شابه، أو يبين منهم الزلل في معالجة الممارسات السلبية غير الأخلاقية كالتحرشات الجنسية والمعاكسات ومضايقة الناس، كما ليس عيبًا فيهم أو تعديًا عليهم أن تُعلن أخطاؤهم في الإعلام، أو تناقش بين المثقفين والكتاب إلى عموم الناس، حتى لو خرجت من بين طيات النقاش أصوات تطالب بعقوبات رادعة، وإجراءات قضائية حاسمة تنتهي بالسجن أو الفصل النهائي من الهيئة، سواءً لمن ثبت عليه الخطأ مهما كان حجمه، أو المتسبب فيه أو من لم يعِ رسالة الحسبة وفق ما شرع الله، وهدى إليه نبيه -عليه الصلاة والسلام-.

لكن العيب كل العيب بما يشبه التعدي السافر على مجتمعنا وعدم احترام عقولنا، أن يكون هدف الليبراليين، سواءً المنتقدين أو الرافضين للهيئة ورجالها (تضخيم) الأخطاء كي يتم تشويهها في عيون الناس

والنظام، ما يدفع بكثير من مؤيدي الهيئة إلى الدفاع عنها وتبرير أخطاء أعضائها، حتى أنك لا تجد إلا سقطًا ولا تقرأ إلا لغطًا، لذا فالمطلوب أن يتجاوز المدافع وحل التبرير إلى روضة (التفسير) المبني على تحليل واقعي للأحداث، مع امتلاك الشجاعة في الاعتراف بالأخطاء مهما كانت النتائج، أو ردة الفعل والتعاطي السريع والفوري مع وسائل الإعلام بالبيانات الصحافية والحوارات المفتوحة لأن عمل الهيئة بالدرجة الأولى يمس حرية المواطن وإنسانيته. ولكن في المقابل يجب أن يتخلى الليبرالي المنتقد للهيئة، أو الرافض لها عن موقفه المؤدلج الذي جعله يمارس آفة التضخيم لكل أخطاء الهيئة، إلى ما يسمى (التقويم) وفق معايير منطقية ترتكز على ثلاث مسائل رئيسة هي كالتالي:

أولًا . . الإقرار بأهمية هذه الفريضة الربانية في حياتنا، ودور هذه الشعيرة العظيمة في سلامة مجتمعنا من الآفات والسلوكيات المخالفة للفطرة والمعارضة للدين، فالذي لا يقر الهيئة بحجة أن العهد النبوي لم يعرفها، فلأن الأمة كانت على همٍّ واحد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما الوقت الراهن فمع اتساع رقعة الدولة وتنوع أنشطة الناس، خاصةً مع تسارع وتيرة العصر المادي المدموغ بإعلام مبتذل، فالحاجة تفرض أهمية وجود جهاز مخول من الدولة لتقرير هذه الشعيرة العظيمة.

ثانيًا . . الالتزام بالحقيقة التي عبر عنها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز (يرحمه اللّه)، بكون الهيئة جهازًا حكوميًا كبقية أجهزة الدولة المعتمدة، له أعماله الجليلة التي تتكامل مع أجهزة الأمن الأخرى، فالخطأ وارد من رجل الهيئة على كل حال، ولكن يجب أن تُحسب الأخطاء على الأفراد وليس الجهاز ككل، فلا يركن المنتقد للهيئة أو الرافض لها للإعلام في انتقاء الأحداث بما يجاري وجهة نظره أو يعزز حججه الباطلة، في الوقت الذي يغفل فيه عن حجم إنجازات الهيئة، وكأن

المسألة تصفية حساب وليست سعيًا للحقيقة.

ثالثًا.. بناء الموقف النقدي على الأداء وليس الأشخاص، وذلك بالتأكيد على وجوب تأهيل العاملين في الهيئة تأهيلًا شرعيًّا وعلميًّا، في جوانب العلوم الإسلامية التي تحدد بجلاء (المعروف والمنكر)، بحيث لا تخضع المسألة للتقدير الشخصي وفق الخلفية الدينية لرجل الهيئة وحده، وكذلك الدورات العلمية والإنسانية في (فن التعامل مع الآخرين)، وكيفية كسب رضا الناس واستقطابهم إلى دائرة التأييد، فكلنا في سفينة واحدة في بحر هذه الحياة، أما استمرار الإقصاء، والدعوة للإلغاء، والتراشق والتكذيب بين الفريقين كلما وقعت حادثة، أو طار الإعلام بقضية ذات صلة بجهاز الهيئة، فهذا من إضاعة الوقت، وتبديد الجهد، والانشغال بالجدل، وترك العمل.



القاصرات.. (زواج) في الشرق و(حرية) في الغرب!

من ضمن القضايا الجدلية التي يثيرها الليبرالي في الساحة الاجتماعية هي مسألة (زواج القاصرات)، هذه المسألة لم ترق إلى أولويات هذا الليبرالي من منطلق إنساني، لأن هناك صورة مشابهة لها في الغرب تمتهن فيها القاصرات لم تثر حفيظته، بل يعتبرها صورة من صور حرية المرأة، ويتمنى تحقيقها للمرأة السعودية والعربية بشكل عام. إذًا ما الذي يدفع الليبرالي لأن يجعل زواج القاصرات من قضاياه المهمة إذا لم يكن دافعًا إنسانيًّا؟ السبب بتقديري هو النكاية بالإسلاميين وتسجيل موقف ضدهم بطريقة محامي المرأة ونصيرها؛ لأن بعض الإسلاميين من الدعاة، وطلبة العلم الشرعي لهم تبريرات تؤيد هذا النوع من الزواج، أو على الأقل تقبل به. وكي لا أحسب على أني أبرر زواج القاصرات، أو أدافع عن فريق مؤيديه، أو على النقيض أتبنى وجهة نظر الليبرالي والعياذ باللَّه، فإني سأتحدث عن المسألة من زاوية أخرى توضح أن زواج القاصرات في الشرق الإسلامي واقع يختلف عن (حرية الفتيات) في الغرب المسيحي، وربما أن ذلك الزواج بعلاته أكرم من تلك الحرية مع كل مبرراتها.

يرى الغرب (زواج القاصرات) في الشرق الإسلامي وبالذات الدول العربية صورة من صور سلب حرية المرأة، وشكلًا من أشكال امتهان كرامتها باسم العادات والتقاليد وربما الدين، وفي المقابل فإن (حرية القاصرات) في الغرب المسيحي تعتبر في نظر المسلمين (الشرقيين) صورة من صور استغلال المرأة جسديًّا وتسليعها في كل مظاهر المدنية الحديثة. هذه النظرة الناقدة المتقابلة تعكس (واقعًا ثقافيًّا) يعيشه كل طرف، ويرتبط بموقف هذا الطرف من جوانب رئيسة هي (الفطرة، والدين، والمجتمع، والعلم) بشأن مكانة المرأة الاجتماعية ودورها الأسري ورسالتها الإنسانية عمومًا، ما يعني أن تقويم كل وضعية سواءً (زواج أو حرية) القاصرات لا بد أن يتناول أبعاد تلك الجوانب الأربعة، مع مراعاة أن القصد ليس البحث عن (الأصوب) في حياة القاصر، هل هو زواجها أم حريتها؟، إنما القصد تأكيد

وجود حلول وسطية تحقق حياة كريمة للقاصر بالزواج والحرية معًا، وذلك بأن نتجاوز ابتداءً المفاضلة، أو حتى المقارنة بين (الزواج)، و(الحرية) بالنسبة لفتياتنا القاصرات.

فالملاحظ في جدلية النقاش حول (زواج القاصرات) في مجتمعنا بين الرفض والتأييد هو الاحتكام إلى مقارنة (زواج) القاصر في الشرق بـ(حرية) الفتاة القاصر في الغرب، وما سببته تلك الحرية من وقوع جرائم أخلاقية وعلاقات صداقة غير منضبطة تحكمها النزعة الجنسية، انعكست سلبًا على بناء الأسرة فتصدع بفعل معدلات الولادات غير الشرعية، وعمليات الإجهاض المتكرر، بل وتكريس قيم بهيمية تخالف الفطرة عن العذرية وارتباطها بالتخلف والرجعية. إن أهمية استبعاد المقارنة يأتي لسببين، الأول أنه لا توجد أرضية مشتركة بين (الزواج، والحرية)، فالزواج من سنن الفطرة، وبتطبيقه ينتقل الإنسان إلى مرحلة مصيرية في حياته، أما الحرية فهي قيمة إنسانية نمارسها في مختلف مراحل حياتنا، سواءً بزواج أو بدونه، السبب الآخر أن مجتمعنا محكوم بتعاليم دينية ويتعامل بعادات وتقاليد اجتماعية وقبلية، لذا يعتبر الزواج الطريقة المثلى والوحيدة لتأسيس الأسرة، التي هي الركيزة الأساسية في بناء المجتمع، بينما المجتمع الغربي هو مجتمع متحرر من القيم الدينية والأخلاقية، ومحكوم بفلسفات مادية وعلمانية تعتبر الزواج خيارًا مفتوحًا غير ملزم، لدرجة أنه يسمح بعلاقات اقتران تتعارض مع الفطرة السوية كزواج المثليين.

إذًا مناقشة زواج القاصرات ينبغي أن ينطلق من واقع المجتمع وظروفه وتطوره بعيدًا عن المقارنات العالمية، من خلال علاقة هذا الزواج بمسائل لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار. هذه المسائل منها ما يحتاج لحسم نهائي ويكون شاملًا لكل حالات زواج القاصرات، من خلال تشريع معين يحدد (الموقف الديني)، و(البعد الاجتماعي)، و(الرأي العلمي)، بحيث يُنظر في موقف الإسلام من هذا الزواج وفقًا للنصوص الدينية، والوقائع التاريخية والآراء الفقهية، سواءً بتحديد سن معين أو مراعاة مدى الإباحة

والسعة الشرعية في هذا الشأن وما إلى ذلك، ولا تترك المسألة للجدل الإعلامي والفقهي، الذي قد يتحول إلى جدل (بيزنطي)، مع مراعاة (رأي العلم) وبالذات الطب في العمر الأنسب لزواج الفتاة لتحديد سن أدنى، بحكم التباين في قضية سن بلوغ الفتاة. كما تدعم المناقشة باستعراض (البعد الاجتماعي) لزواج القاصرات، وفقًا لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بين الوقت الراهن والماضي القريب، فبالأمس كانت التركيبة الاجتماعية تقوم على نظام العائلات الكبيرة (الحمايل)، واليوم أصبحت تقوم على لبنات العائلات الصغيرة المنفصلة مكانيًا، وإن كانت تجتمع في محيط عائلي واحد، فضلًا عن الظروف الاقتصادية القاسية، التي كانت تُجبر كثيرًا من الأهالي على تزويج بناتهم في سن مبكرة، خاصةً في ظل انعدام الفرص التعليمية والوظيفية، ما يناقض واقع الفتاة اليوم، التي تتطلع إلى مستقبل مشرق ليس للعمل فحسب؛ بل للدراسة العلمية العليا، والمشاركة الفاعلة في كل ميادين التنمية الوطنية والحضارة العالمية.

أما المسألة التي لا يمكن حسمها بشكل نهائي، كونها ترتبط بحالة وقتية للفتاة القاصر، بحيث تؤخذ كل حالة زواج قاصر على حدة، فهي (النضج الأنثوي)، التي تعني وجوب اكتمال نضج القاصر، أو الفتاة المقبلة على الزواج، من خلال التوافق الثلاثي (الجسدي، والنفسي، والعقلي)، فلا تأتيني بفتاة صحيحة وكاملة البنية الجسمانية وهي لم تُدرك معنى الحياة الزوجية عقلًا، أو تكون في وضع نفسي ضعيف من الممكن أن تسقط في أول امتحانات هذه الحياة المصيرية، خصوصًا أنها سوف ترتبط بشخص يعتبر غريبًا عنها، كونها لم تألف من الرجال إلا محارمها. إذًا ينبغي أن نصل إلى موقف ديني ورأي علمي واضحين يحددان (سنًّا أدنى للزواج) يكون حدًّا لزواج القاصر، ولكنه محكوم بمدى اكتمال نضجها الأنثوي، فيكون عدم النضج مانعًا للزواج وإن كان عمرها أعلى من ذلك الحدّ.

أضغاث أحلام كتاب تطبيع السلام!

المحن تصنع المنح في أرحام أحداث أمتنا الصعبة وقضاياها المصيرية، من خلال فرز المواقف الشخصية وكشف الحقائق السياسية، ولعل واقعة عدوان إسرائيل الإرهابي على أسطول الحرية -مجموعة سفن- في عرض البحر في ٣١ مايو ٢٠١٠م، ما نتج عنه مذبحة في صفوف الحقوقيين والمتضامنين مع غزة، قد فضح حقيقة بعض الكتاب والمفكرين والإعلاميين الليبراليين العرب، الذين تاهوا في دروب التضليل الإسرائيلي بسبب الدعاية الأمريكية عن مزاعم السلام العالمي وأكاذيب حقوق الإنسان.

فبينما يتضامن الكتاب من شرفاء العالم وأحراره بأقلامهم النزيهة في التنديد بأحدث جرائم إسرائيل المتواصلة، مطالبين بفك الحصار الجائر عن غزة الأبية، يخرج من أبناء العرب كتاب صيغ الاستسلام، ودعاة أحلام تطبيع السلام بمواقف سلبية تُخَذّل في صفوف الأمة، وتبث الهزيمة النفسية في عروقها النابضة بالحياة، وكأنها طعنة غدر في ظهر الحق الفلسطيني، فهذا كاتب ليبرالي عربي يُعلن على صفحة أشهر جريدة عربية إلكترونية تأييده لجريمة إسرائيل، وآخر من أبناء القضية الفلسطينية يعتبر سبب الجريمة ليس إسرائيل إنما المقاومة التي تحتل غزة، وكاتب ليبرالي ثالث يختزل الموقف التركي المشرف في شخص رجب طيب أردوغان ثم يصفه بـ(المحارب الكلامي)، مستدعيًا تخريفات القومية العربية عن الاستعمار العثماني. أما الكاتب الرابع الذي يعد من أقطاب الليبراليين وكان يُدير واحدة من كبريات القنوات (العربية) الإخبارية، فقد ساوى بين الجلاد الإسرائيلي، والضحية الفلسطينية بالتباكي على مشروع (أوباما للسلام)، الذي أفشله التطرف الإسرائيلي مقابل (التطرف) الفلسطيني. وبين هؤلاء

يبدو أحد الكتاب الخياليين، الذي خرج علينا بنظرية تقول تأجيل تحرير فلسطين مؤقتًا حتى نتحرر من الفقر والجهل والتخلف الحضاري لأننا ضعفاء أمام قوة إسرائيل، ونسي أن المقاييس لا تتم بين دويلة وأمة! بل نسي أن فيتنام المتخلفة هزمت أمريكا المتحضرة والمتطورة؛ لأن معركة المصير والوجود تقوم على ثبات المبدأ، وقوة الإيمان بالحق، وعدم تسرب الهزيمة إلى النفس.

هؤلاء الكتاب الليبراليون النشاز وسط حبال صوت الأمة الأصيل الرافض للصلف الإسرائيلي لم يناقشوا السبب وهو (الاحتلال) فيبرروا النتيجة وهي (المقاومة)، من خلال استنكار الواقع المرير بين ذلك الاحتلال البغيض وتلك المقاومة الشريفة، ذلك الواقع الذي ينطق بقضايا الحصار الجائر والاستيطان الخبيث، وعمليات القتل اليومي والتشريد القسري وتدنيس المقدسات. إنما قرؤوا الصورة وفق المقاييس الأمريكية، فبالأمس كانوا في سياق ضجة المطبعين من (جماعة كوبنهاجن)، الذين لم يملوا الحديث عن مشروع السلام، الذي سوف يُعيد بعض الحق الفلسطيني ويحقق الحياة الكريمة لهذا الشعب المنكوب، مندِّدين بنهج المقاومة لأنه نهج عنف يقود إلى إرهاب تحت زعم أن إسرائيل ترغب بالسلام لأنه يحقق أمنها، لذا هي ترفض كل أشكال المقاومة التي تعرض أمنها وحياة شعبها للخطر.

فلماذا صمتوا اليوم؟ وعندما نطقوا وكتبوا ما نطقوا خرجوا بهذا التخريف وهم يرون كيف تُذبح (الحرية) فوق مياه (السلام)! أين العنف في سفن مسالمة؟ أين المقاومة في مجموعة من نشطاء السلام ودعاة حقوق الإنسان من جنسيات مختلفة؟، بل ليتهم صمتوا صمت القبور فربما كان ذلك أشرف لهم أمام شعوب أمتهم وأحرار العالم، لكنهم استنكروا سفن الحرية المسالمة وصفقوا لإرهاب الدولة. رغم أن السفن لم تحو أحزمة

ناسفة التفت حول أجساد الحقوقيين المتضامنين، ولم تكن ألعاب الأطفال ملغومة بالقنابل العنقودية، كالتي صبتها إسرائيل على أطفال قانا وجنين. كما لم تحمل كراسي المعوقين أشباه أحمد ياسين، الذي مزق جسده صاروخ إسرائيلي أمريكي الصنع مع فلق الصبح. لقد كانت مواد غذائية وتجهيزات طبية وإنسانية متنوعة فضحت الجرائم الإسرائيلية، التي طالما تدثرت بالمواقف الغربية في أروقة المنظمات الدولية. فلماذا غابت مفردات الإنسان والسلام والحرية من خطابهم؟ السبب أنهم في حقيقة الأمر دعاة تطبيع الاستسلام بمقالات أشبه بأضغاث الأحلام؛ لأن الواقع يتعامل مع اليقظة وليس بشريعة النيام.



إبداع الكاتب والفنان في (حريم السلطان)!

إشكالية العلاقة بين الإبداع الفني وتحديدًا (الدراما)، والرواية التاريخية لا تظهر بشكلٍ حاد إلا عندما تتناول شخصيات تاريخية معتبرة، من حيث الأثر الديني والإنجاز الحضاري، والمكانة النفسية في الوعي الجماهيري للأمة، وقد تجلت هذه الإشكالية في جدل عام بين أوساط المجتمع وحوار فكري بين المثقفين والإعلاميين وأهل الفن وكتاب الرأي قبيل عرض مسلسل عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه في رمضان العام ١٤٣٣هـ. محور تلك الإشكالية يدور حول تناول المنتجين لهذه الشخصيات المعتبرة في أعمال درامية تقوم على خيال الكاتب وافتراض أحداث وتفاصيل في سيرة الشخصية والظروف، التي صاحبت حياتها ليست مرتبطة بواقع تاريخها، بينما مكان هذه الشخصية الطبيعي يكون في (العمل الوثائقي)، الذي يستعرض بدقة حياة وسيرة هذه الشخصية أو تلك كما روتها كتب التاريخ الموثقة.

هذه الرؤية المتزنة والواعية لا يؤمن بها الليبراليون بمن فيهم السعوديون، الذين انتقدوا رئيس الوزراء التركي سابقًا رجب طيب أردوغان، لأنه اتخذ موقفًا رافضًا إزاء المسلسل التركي (حريم السلطان) حسب التسمية العربية، و(الزمن العظيم) حسب التسمية التركية، فأردوغان كتب عبر حسابه في (تويتر) مجموعة تغريدات انتقد فيها هذا المسلسل الضخم، الذي يحكي من خلال حلقاته -التي تجاوزت الخمسين في جزئه الأول- ما كان يجري في دهاليز وأروقة وغرف السلطان العثماني سليمان القانوني، من مؤامرات القصور وحياة الجواري ومكايد نساء السلطان، ما اعتبره تشويهًا لسيرة السلطان الذي يعد من أعظم سلاطين بني عثمان، حيث قال السيد أردوغان: (أجداد شعبنا ليسوا على الصورة التي يتم تصويرهم بها

في المسلسل)، كما قال: (نحن لا نعرف السلطان سليمان القانوني بالشخصية التي يظهر فيها في المسلسل)، مؤكدًا أن (السلطان قضى ٣٠ عامًا من عمره على ظهر الخيول في إطار الحروب والفتوحات التي خاضها). هذه الانتقادات دفعت بوزارة الثقافة التركية إلى الرد بأن تصدير المسلسلات التركية يُحقق عوائد مالية ضخمة لتركيا، ويشاهدها أكثر من ١٥٠ مليون شخص في العالم العربي وخارجه، فضلًا عن دور هذه المسلسلات في تعزيز الجانب السياحي للجمهورية التركية بكل أنواعه.

لهذا فموقف كثير من الفنانين والمثقفين وكتاب الرأي الليبراليين، سواءً سعوديين أو عربًا لا يختلف كثيرًا عن موقف وزارة الثقافة التركية، من حيث تأييد مثل هذه الأعمال في مجال الدراما التاريخية، التي تعكس الجانب الإبداعي في العمل الفني، خاصةً أن مسلسل (حريم السلطان) يعتبر أضخم عمل درامي تركي تميز بالجودة الفنية العالية والإخراج المتقن بدلالة أنه حصد عدة جوائز عالمية ومحلية (تركية)، كما أن نسبة مشاهدته في تركيا والوطن العربي حققت معدلات عالية. ولكن ما بين موقف المؤيدين لمسلسل (حريم السلطان)، الذي يعتبرونه نقلة نوعية في الدراما التركية، وبين المعارضين لهذا المسلسل بحجة أنه يشوه فترة تاريخية ذهبية لأغراض مادية وبدعوى الإبداع، بينهما تكمن تلك الإشكالية، التي أشرت إليها في مقدمة المقال وهي العلاقة بين العمل الدرامي والراوية التاريخية، فالمؤيدون ينطلقون من موقف حرية الإبداع، الذي يرى أن التاريخ بكل شخصياته، وأحداثه، وظروفه قابل للدراسة والمساءلة والشك والعرض والرفض، وهو ما يلخص موقف الليبرالية من الدراما التاريخية، المرتكز أساسًا على ممارسة الحرية الفكرية بكل تطبيقاتها ودون قيود دينية أو ثقافية، كون الليبرالية تتعامل مع الحقائق عمومًا بشكل نسبي وليس بشكل مطلق، وبذلك لا تعترف بالرموز التاريخية، أو الشخصيات الاعتبارية التي

لا تمس أو لا تنتقد، سواءً بالطعن في سيرها، أو التشكيك في إنجازاتها وأعمالها، لهذا يتدخل كاتب المسلسل في الرواية التاريخية فيضيف عليها من أحداث افتراضية وقصص خيالية، لأن الدراما تستوعب ذلك حتى لو كان في إطار تسويق المشاهد الفاضحة.

على الجانب الآخر لا ينطلق المعارضون -وأنا من بينهم- في موقف الرافض للمسلسل من تقديس الشخصية كما يعتقد البعض، إنما من وجوب عرض الحقائق التاريخية دون تشويه بإضافات ومشاهد تقلب الصورة الحقيقية عن هذه الشخصية تمامًا، وهذا ما ألمح إليه السيد رجب طيب أردوغان في دفاعه عن السلطان سليمان القانوني ضد مسلسل (حريم السلطان)، كون المسلسل صوّره حاكمًا شهوانيًا كل همّه التنقل بين غرف الجواري، وزوجات السلطان مع جلسات الرقص الفاضح، بينما هو في مصادر التاريخ سياسي محنك تولى السلطنة وعمره ٢٦ عامًا، وقام بكثير من الإصلاحات والإنجازات، وإخماد الفتن في محيط الخلافة، كما كان قائدًا عظيمًا فتح كثيرًا من بلاد أوروبا الشرقية بغزواته، التي دامت ٣٠ عامًا كبلغراد الصرب ومملكة المجر، ووقفت جيوشه على حدود فيينا، فضلًا عن تشويه زوجته الصالحة روكسلان (خُرّم) وهي من يهود القرم، التي تعرفها المصادر التاريخية بأعمالها الخيرية المتعددة. ما يهمنا بعد كل هذا أن الدراما التاريخية مطلوبة لكن باحترافية تتجاوز مسألة الإبداع القائم على مشاهد التعري وقصص خيالية لا تقدم معلومة، إنما تشوه الحقيقة. فالإبداع الحقيقي هو الذي يرتقي بالإنسان ويهذب وجدانه ويحافظ على قيمه ومنظومة أخلاقه.



الفصل الرابع

تهافت المنطق الليبرالي

توقيع

«الليبرالية تحتاج لبيئة تؤمن بها كي تكون ليبراليًّا حقيقيًا، وهذه البيئة لا تتوفر في السعودية ولا في كثير من الدول العربية، ومع ذلك يمكنني القول إنني مؤمنة بها لأن الإسلام في أساسه وجوهره دين ليبرالي إنساني علماني، وليس كما يزعم بعض الجاهلين أن الليبرالية ضد الدين وقيمه».

حليمة مظفر

حوار صحيفة (الراية) القطرية،

٣١ يوليه ٢٠١٠م.

تهافت المنطق الليبرالي!

لدى بعض كتابنا ومثقفينا وإعلاميينا أزمة وعي حقيقية في التعاطي مع الشأن الاجتماعي، وتطبيقاته اليومية على أرض الواقع بكل تعقيداته الحياتية ومنتجاته المدنية، لذا تجد المنطق الليبرالي (متهافتًا)، من حيث (الفهم المغلوط) للمصطلحات الفكرية، و(الطرح المخلوط) للمفاهيم الحضارية، التي تدخل في تلك التطبيقات الاجتماعية، فضلًا عن (التسطيح الفكري)، دون الاعتبار لمضامين تلك المصطلحات أو أبعادها التاريخية، التي تحدد دلالاتها الفعلية، وكذلك دون إدراك اختلاف المفاهيم الحضارية بين الأمم والشعوب وفقًا لسياقاتها الزمنية، وظروفها التاريخية التي تمايز بين أمة وأخرى، بل وفقًا للمعيار الإنساني في تحديد ما هو حضاري أو غير حضاري، وعليه تجد ذلك البعض -ببساطة أو إن شئت بسذاجة- يُسقط المصطلح الفكري، أو المفهوم الحضاري على شؤون حياتنا وشجونها، ومن ثم يبني عليه موقفه الفكري، ويحاول بكل الطرق الإقناعية قلب الوعي العام نحو رؤيته الحضارية.

ما كتبته ليس تنظيرًا أو حديثًا إنشائيًا، إنما حالات حقيقية يشهد بها واقعنا المعاصر، وتعكس تهافت المنطق الليبرالي الذي أشرت إليه، وبالذات خلال السنوات العشر الأخيرة، فهناك مصطلحات غربية تم تسويقها إعلاميًا بشكل مشوه، ومفاهيم حضارية تم تزييف الوعي حولها بشكل مكرر. فمثلًا في جانب (الفهم المغلوط)، تجد مثقفًا مرموقًا يتحدث عن (الأصولية)، فتفترض أن خلفيته الثقافية سوف تساعده على الأقل في التفريق بين المعنى الحقيقي لهذا المصطلح، الذي يُعتبر غربي النشأة والمضمون والدلالة، وبين مصطلح (علم الأصول) في الفقه الإسلامي، فالأول حركة بروتستنتية المعتقد، أمريكية النشأة، ظهرت في

القرن التاسع عشر الميلادي، من حركة أوسع منها هي (الحركة الألفية)، التي كانت تؤمن بالعودة الجسدية والمادية للمسيح عليه السلام، ليحكم العالم ألف عام قبل يوم القيامة، كما أنها حركة تأخذ بالتفسير الحرفي للإنجيل.

أما المصطلح الآخر فيعني علوم الأصول في الفكر الإسلامي كعلم (أصول الدين) المعروف بعلم (التوحيد)، وعلم (أصول الفقه) الخاص بقواعد وبحوث استنباط الأحكام الشرعية، وعلم (أصول الحديث)، ويقصد به علم مصطلح الحديث. لهذا كان الداعية أحمد ديدات -يرحمه اللّه- وهو العارف بتاريخ الغرب يقول: «إذا كانوا يقصدون بوصف الأصولية علم الأصول فكل المسلمين أصوليون»، مع ذلك تجد هذا المثقف لا يفرق بين المعنيين، بل يصف كل من يلتزم النص الديني باعتباره المرجعية العليا بأنه (أصولي) في إشارة إلى التطرف الإسلامي، أو التشدد الديني، أو إرهاب الحركات الإسلامية. لذا تجد المنطق الإعلامي العربي بكل جهل يصف الإرهابيين، أو أفراد تنظيم (القاعدة) بأنهم أصوليون إسلاميون تبعًا للمنطق الغربي، وهذا منطق أعوج لأن هؤلاء الإرهابيين لم يلتزموا علم الأصول في الفقه الإسلامي أساسًا، لهذا مارسوا التأويل والعبث بالآيات والأحاديث، التي تبرر أفعالهم الدموية وجرائمهم الإرهابية، وبالتالي وصف (أصوليين إسلاميين) يعتبر (تزكية) لهم بطريقة غير مباشرة.

خذ مثالًا آخر في جانب (الطرح المخلوط)، وهو الخلط بين مفهومي (التمدن)، و(التغريب)، فالأول يعكس علاقة إيجابية مع العالم الغربي صاحب الحضارة المعاصرة المتفوقة، من خلال الاستفادة من منتجاته المادية ونظمه الإدارية، وعلومه التقنية، وبحوثه الطبية، وغير ذلك مما يدخل في إطار (المشترك الإنساني) بين الأمم والشعوب. بينما المفهوم

الآخر هو دمغ المجتمع المسلم بقيم المجتمع الغربي في الأخلاق، والعلاقات الإنسانية، والسلوكيات الشخصية والعادات والتقاليد الحياتية، وهو خلط وقع فيه وما زال كتاب وإعلاميون.

أما (التسطيح الفكري) فلم يسلم منه الكتاب الليبراليون، ولعل نتذكر الجدل حول (الليبرالية) بعد محاضرة الدكتور عبد اللّه الغذامي عنها، حتى خرج أحد الأساتذة الأكاديميين الليبراليين مختزلًا مصطلح الليبرالية، الذي يُعَبّر عن منظومة فكرية متكاملة جاءت ثمرةً لتجربة تاريخية ثرية في مسيرة الغرب الحضارية، بأنه (عش ودع غيرك يعشْ)، وكأن البشر ما زالوا في غابات التخلف مطلبهم فقط البقاء، أو أفرادٌ في أقبية السجون مطلبهم السكون. وكذلك الحال بالنسبة لمصطلح (الإسلام السياسي)، الذي ابتكره مفكرو الغرب فتعامل معه بعض كتابنا بشكل سطحي في وصف (الحركات الإسلامية)، التي تمارس النشاط السياسي دون وعي لأبعاد المصطلح، أو إدراك ارتباطه بنظرة الغرب للإسلام، لأن الوصف يُعبّر عن موقف علماني من الإسلام، فالغرب العلماني يعتبره (دينًا) فقط وليس منهاج حياة، لذا يفصل عنه السياسة. والشيء بالشيء يذكر؛ فإن الليبراليين لا يرون أية علاقة بين (الليبرالية)، و(العلمانية)؛ رغم أن العلمانية ركن أساسي في المنظومة الفلسفية لليبرالية، كما لا يعون أن العلمانية هي موقف من الدين وفقًا لتحديد دوره في الحياة، لهذا تجد (العلمانية المتسامحة)، كالتي في بريطانيا وأمريكا، و(العلمانية المحايدة) كالتي في فرنسا، و(العلمانية المعاندة) كالتي كانت في دول الكتلة الشيوعية قبل سقوط الاتحاد السوفييتي. لهذا لا تستغرب أن تتحول الحوارات الفكرية إلى مساجلات صحافية، كونها تفتقر لمسألتين مهمتين هما (تحرير المصطلح) موضوع الحوار، و(تحديد المرجعية) التي تحكم الحوار.

* * *

أسلمة الليبرالية

في الثمانينيات الميلادية وقع جدل كبير في الأوساط الثقافية حول مفهوم (الأدب الإسلامي)، فبين رافض لهذه الأسلمة التي لا تمت للأدب بصلة كونه منتجًا إنسانيًا، وبين مؤيد له بحكم أنه نوع خاص من الأدب يلتزم القيم الإسلامية ويدعو لها، ويقف في وجه كل إبداع أدبي يطعن بالمقدسات أو يسوق للمجون. ذلك الجدل لم ينقطع ولكن هدأت أمواجه؛ لأن جدلًا آخر استجد داخل وسط أوسع من الوسط الثقافي، وأكثر التصاقًا بالجماهير، يتعلق بمفهوم (الإعلام الإسلامي)، خاصةً مع انتشار ثقافة (الشريط الإسلامي)، وصحافة (المجلات الإسلامية) في الأوساط الاجتماعية منذ الثمانينيات وحتى عصر الفضائيات، فتكررت مبررات التيار الديني بالنسبة للأدب مع هذا الإعلام، دون أدنى قناعة بذلك من قبل التيارات الأخرى وبالذات العلمانية، التي تؤكد على فصل الدين عن كل مناحي الحياة (فما للَّه لله وما لقيصر لقيصر)، غير أن قطاعًا كبيرًا من الإسلاميين لم يكترث بتلك الاعتراضات العلمانية، مواصلًا مشروع الأسلمة في شتى مجالات الحياة، فظهرت ما تسمى (القروض الإسلامية)، و(الزيجات الإسلامية)، و(السياحة الإسلامية) إلى غير ذلك من صور الأسلمة. لكن الملاحظ أن هذه (الأسلمة) لم تقف عند (المنتج المادي) كالشريط الإسلامي، أو (الإبداع البشري) كالإعلام الإسلامي، أو (التقليد الاجتماعي) كالزواج الإسلامي، أو (الواقع الحياتي) كالعالم الإسلامي، إنما دخلت على نماذج من (الفكر الإنساني)، فاصطبغت بها كي يسهل تسويقها، ومن ثم قبولها في أوساط أمة تميل نحو دينها وما يتصل به، فظهر (اليسار الإسلامي)، أو (الاشتراكية الإسلامية)، التي زعموا أن لها جذرًا تاريخيًا يتصل بالصحابي الجليل أبي ذر الغفاري ﷺ.

ولأن الفكرة (الليبرالية) ما زالت حديثة في الوعي الجماهيري، خاصةً بعد انحسار المد العلماني وفشله الذريع من واقع كثير من الأنظمة العربية، التي تبنت هذا الفكر ضمن أنظمتها، فقد سلك بعض الكتاب والمثقفين السعوديين من الليبراليين، أو المخدوعين بالفكر الليبرالي إلى (أسلمة) هذه الفكرة الطرية كي يسهل على الجماهير استساغتها، فسمعنا بمصطلح جديد هو (الليبرالية الإسلامية)، التي لا تعدو أن تكون فكرًا هجينًا يحاول الجمع بين الإسلام والليبرالية، أو بالأصح قولبة الإسلام حسب القيم الليبرالية، تحت زعم أن الليبرالية في أصلها (وسيلة) وليست دينًا أو فكرًا، لذا فهي لا تتعارض مع دين المجتمع، الذي يستطيع أن يكيفها حسب قيمه وأعرافه، فمنذ شيوع مصطلح (الليبرالية) في منتدياتنا الثقافية، وترديده في الميادين الإعلامية، ومن ثم انعكاسه التأثيري على الأوساط الاجتماعية بين القبول والرفض والحياد، والليبرالية تخضع وما زالت لكثير من الكتابات التحليلية التي ترصد موقف الإسلام منها، في محاولة فكرية لإيجاد علاقة حضارية بينهما، وكذلك المقالات النقدية، التي تناولت الجانب الفلسفي لليبرالية مع معالجة نقاط الاتفاق والاختلاف بين الفكرين الليبرالي والإسلامي، فظهرت كتابات ركزت في محورها الرئيس على أن الليبرالية مفهوم إنساني يعبر عن (وسيلة متغيرة) من اختراع العقل البشري (العلمي) لإدارة الصراع سلميًّا مع العقل الكهنوتي الاستبدادي، لتحقيق (غاية ثابتة) هي ضمان حرية الفرد، ومن ثم التطلع إلى إقامة نظام متكامل من العدل الاجتماعي الشامل، لذا فالليبرالية (وسيلة) لا تتعارض مع روح الإسلام وغاياته الأساسية.

من ذلك ولدت مسألة (أسلمة الليبرالية)، وهنا يتجلى الفهم المنكوس، لأن الذي يحكم العلاقة بين الإسلام والليبرالية، ليست المقاصد الحياتية أو القيم الإنسانية (حرية وعدالة ومساواة وغيرها)، التي

نجد أن طرفي العلاقة متفقان عليها، إنما الحكم بينهما والفصل في هذه العلاقة يكون بـ(المرجعية الحضارية)، التي هي ثابتة في الفكرين الإسلامي والليبرالي، فهي بالنسبة لليبرالية، تتمثل في (العقل البشري)، وفق تقرير فلاسفة التنوير ودعاته الأصليين: (إنه لا سلطان على العقل إلا للعقل وحده)، حتى يبقى الإنسان في المقام الأول حر الضمير، مالكًا لنفسه ولعقله ولحريته في التصرف والاعتقاد، ضد كل من يريد انتزاعها منه، سواءً أكان سلطانًا دينيًا، أو إقطاعيًا، أو استبداديًا، أو مذهبيًا، العقل البشري يصوغ (القوانين الوضعية) ويشرعها لحماية فردية الإنسان وحريته. أما في الإسلام فالمرجعية الحضارية (دينية) متمثلة بالوحي (قرآن وسنة)، من خلال النصوص والتشريعات، التي تتضمن أحكامًا مقيدة بالنسبة للتصرف البشري، وإن كانت متحررة بالنسبة للاعتقاد الإنساني.

على ذلك فالليبرالية ليست (وسيلة متغيرة) كي يسهل بلورتها وفق حاجات مجتمع معين، إنما هي فكر له جانب فلسفي هو (تحقيق الحرية الفردية)، لا يتم إلا بشكل موازٍ مع جانب حضاري هو (تحديد العقل مرجعية وضعية)، وأي إخلال بأحد الجانبين يعني انتفاء الليبرالية، أما اعتمادهما معًا فيعني ببساطة استبعاد الإسلام، وهذا يقرر بالتالي (استحالة) أسلمة الليبرالية، فإن كان العقل يرفض (أسلمة العلوم) الطبيعية والإنسانية، من منطق أن العلوم إرث إنساني عام يشترك في منفعته كل البشر، الذي يشمل المسلمين وغيرهم، فهو أيضًا يرفض أسلمة الأفكار والعقائد ذات الجذور الفلسفية الخاصة، والمرجعيات الحضارية المستبعدة للنصوص الدينية، وعليه يرفض (أسلمة الليبرالية) للخصوصية الفكرية بين الإسلام والليبرالية، والتضاد الجوهري بينهما.

* * *

السذاجة الليبرالية في تناول الصحوة الإسلامية

من أبرز إشكالات الليبراليين أنهم أسرى النظرة الإعلامية النمطية إزاء عموم الظاهرة الإسلامية، فتجدهم يرددون بسذاجة فكرية واضحة مصطلح (الصحوة) في وصف كل موقف فكري (سلبي)، أو رؤية دينية (متطرفة)، أو تصريح فقهي (متشدد) يصدر عن بعض المحسوبين على التيار الإسلامي.

وجه الاستغراب حيال هذه السذاجة الفكرية، لا يلغي حقيقة وقوع كثير من الإسلاميين - على مختلف فئاتهم ومراتب علمهم - في الكثير من الأخطاء الدينية والتصورات الفقهية، التي تجاوزها الزمن، أو صدرت بصور متشددة تجاه الآخر، فتراكمت تلك الأخطاء والتصورات حتى شكلت حالة واقعية معايشة للتيار الديني، الذي اكتسب كثير من أتباعه صفة (التيار الصحوي)، وكرسّها الإعلام بين الناس، لدرجة أنها غدت سمة اجتماعية، لكن هذه السذاجة مرتبطة بقصور جلي في التعاطي مع المصطلح، وهذا ما يؤكد أو يثبت الزعم القائل إن لدى مثقفينا وكتابنا ومفكرينا (أزمة مصطلح) حقيقية، لا تقف عند حدود توظيفه في سياق موضوع معين أو تجسيد فكرة ما، ومن ثم الاستنتاج المغلوط وبناء الأحكام الفارغة، بل الخلل يكمن في تحريره أصلًا، حتى يُخيل لك أن الكاتب المرموق كـ(حاطب ليل) في صحاري الثقافة وفيافي المعرفة، فما يتلقفه عبر وسائل الإعلام ووسائط الاتصال، أو ما يقرؤه في ركام الكتب والروايات التي يقتنيها، يدمجه تلقائيًا في مقالاته الصحافية أو تعليقاته الإعلامية، دون أن يعطي نفسه قدرًا ولو ضئيلًا من الوقت لتحرير عقله من (الاستنساخ) الفكري لكل ما يقع تحت نظره وبين يديه، وذلك بالبحث العلمي الواعي عن (المصطلح)، من حيث المضامين الفكرية والأبعاد التاريخية، فضلًا عن النشأة والثقافة التي خرج منها.

المصطلحات التي يتنكب الكتاب والمثقفون الليبراليون الطريق الفكري في سبيل التعامل معها، وتضمينها كتاباتهم، وجعلها محور موضوعاتهم، تبدو كثيرة ومتنوعة المصدر، فمنها إسلامي كـ(السلفية)، ومنها غربي كـ(الأصولية)، وقس على ذلك، غير أني أشير هنا إلى المصطلح الأكثر تداولًا في الأوساط الثقافية، وشيوعًا في الوسائل الإعلامية، كونه مرتبطًا بالوضع الإسلامي الراهن على مستوى العالم، سواءً من خلال زاوية القضايا الدولية الطارئة كقضية (الإرهاب)، أو تجليات الظاهرة الإسلامية عمومًا، ألا وهو مصطلح (الصحوة الإسلامية)، فهذا مصطلح تم التعامل معه بطريقة ازدواجية من ناحية التوصيف الفكري، والخلفية التاريخية، فتارةً يؤخذ بنطاق ضيق عند وصف (المسيرة التاريخية) للتيار الديني المحلي، وتارةً أخرى يتم تناوله في وصف الحالة الإسلامية العامة للتيار الديني في العالم الإسلامي ومنه إلى كل أرجاء الدنيا، وهذه أولى سقطات (تحرير المصطلح).

فمصطلح (الصحوة الإسلامية)، مصطلح غربي قصد به وصف حالة العالم الإسلامي بعد ضعف الدولة العثمانية، التي كانت تتولى زعامة هذا العالم، وظهور شخصيات دينية نهضوية مثل: جمال الدين الأفغاني، ومحمد رشيد رضا، وخير الدين التونسي وغيرهم، أو حركات الإصلاح الديني. إلا أن المتعارف عليه أنها تتمثل في العقود الأربعة الماضية، وإن رأى البعض أنها تمتد إلى القرن الثامن عشر الميلادي. حيث مرت خلالها بأربع مراحل رئيسة، الأولى هي مرحلة (الإحياء الإسلامي)، التي تمثلت بالتركيز على الإصلاح العقائدي وتوحيد الأمة وتشخيص التخلف الحضاري، لذا يُفضل كثير من المفكرين الإسلاميين وصف الصحوة الإسلامية بالإحياء الإسلامي كونها مرحلة شهدت بالفعل دعاة إصلاح عمالقة.

المرحلة الثانية هي (الاستعمار الغربي)، وهي فترة تاريخية حرجة شهدت تحول الخط الديني من الفكرة (الإصلاحية) الدينية إلى قضية الجهاد، وارتباط ذلك بعمليات المقاومة بسبب وفود المشاريع الاستعمارية إلى المنطقة الإسلامية وبالذات في فلسطين بما يعرف بالمشروع الصهيوني. المرحلة الثالثة هي مرحلة (الشيوع الإعلامي)، التي من خلالها تم نشر أدبيات الصحوة وأفكارها عبر وسائل الإعلام، التي حققت التواصل الفعلي بين قادة وعلماء ومفكري الصحوة وبين الجماهير بواسطة (الخطب المنبرية، والشريط الإسلامي، والصحافة اليومية، والكتاب الديني، والمحاضرات العامة)، ما أسهم في شيوع الصحوة وجعلها شعورًا عامًّا يسري في جسد الأمة. أما المرحلة الرابعة، التي ما زلنا نعيش أيامها فهي مرحلة (الانكفاء الداخلي)، التي تعتبر من أخطر مراحل الصحوة كون (البوصلة) تحولت إلى الداخل الإسلامي، سواءً على مستوى (المشاركات السياسية)، أو (الأفكار الدينية)، أو (الفتن المذهبية)، فالأولى فتحت الطريق لدخول الإسلاميين إلى المعترك السياسي عبر اللعبة الديمقراطية، والعملية الانتخابية، رغم أن مشروعهم الحضاري لم ينضج بعد، كون برامجهم السياسية لم تحسم كثيرًا من المسائل المهمة، والثانية هيأت الأرضية لظهور تشكيلات من الإرهابيين، الذين اعتقدوا أنهم (أهل الفتوى، وأصحاب الرأي، وقادة الحرب) في الأمة، فانتهجوا التطرف الديني الذي فرخ (التكفير)، فمهد ذلك إلى ممارسة العنف السياسي، الذي تحول إلى إرهاب في ديار المسلمين، أما الثالثة فكانت بأيدٍ خارجية نجحت في غرس بذرة الفتنة الطائفية في أكثر من بلد، ثم سقتها بواسطة غلاة السنة والشيعة من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق اللعب على المتناقضات بين المسلمين ونصارى العرب.

إذًا المسالة ليست محصورة بالمحلي (السعودي)، منذ سقوط

المشروع القومي، مرورًا بالثورة الإيرانية وظهور حركات التيار الإسلامي، ونهايةً بفتح ملف الإرهاب العالمي، الذي مهد للهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، بل هي (٣ قرون) تحولت فيها فكرة (الإحياء الإسلامي)، إلى حالة إسلامية غير راشدة على مستوى العالم الإسلامي كله، بسبب (كيد الأعداء المتواصل، وجهل الأبناء المتعدد، وخذلان الأصدقاء المتكرر).

لا ننكر أن (الإحياء الإسلامي) أعاد الروح الدينية لجسد الأمة الممزق عسكريًّا على كل صعيد، والمتهالك حضاريًّا في كل مجال، كما أعاد ربط الفكر الجماهيري للأمة بثقافتها الدينية، والانتصار للفكرة الإسلامية ذات المرجعية الربانية مقابل الفكرة الليبرالية الغربية ذات المرجعية الوضعية ما انعكس على الواقع، بنجاح الإسلاميين في استمالة جماهير الأمة في كل مناسبة، أو موقف، أو انتخاب، مقابل أتباع التيارات الفكرية الأخرى من علمانية، وليبرالية، وناصرية، ويسارية، غير أن هذه العودة كانت تتطلب المتابعة الجادة من المؤسسات الدينية الإسلامية بكل أقطابها ومدارسها وتفريعاتها، مع الاستزادة الراشدة من كل المصادر الدينية والفقهية وعدم التحجر عند ميراث الأولين، أو تغليب الرأي الفقهي الواحد على جميع الآراء المذهبية، والتعاطي الواعي مع الحضارة الغربية، بما يسهم في إعادة بعث المشروع الحضاري للأمة بسمات إسلامية.

بقيت الإشارة إلى التبرئة المستمرة للعلمانية أو الليبرالية من قبل الغربيين، ودعاة العلمنة والليبرالية في العالم العربي، من حيث عدم ارتباطهما بكل التصرفات (السلبية) والمواقف غير الإنسانية، التي يقوم بها أفراد أو تنظيمات أو دول علمانية، بل تبرئتها من تجاربها التاريخية كالنازية والفاشية وغيرهما، وهو ما يمكن أن يقال في حق (الإحياء الإسلامي)، أو الصحوة الإسلامية، رغم أنه صدر من بعض المنتسبين لها أعمال إرهابية أو إجرامية كالفئات الضالة والفرق الخارجة، أو مواقف غلاة الإسلاميين،

لأن الصحوة تيار عريض يمخر عباب الأمة بأسرها ويعكس الظاهرة الإسلامية عالميًّا، وما تلك الفئات، أو الفرق، أو الغلاة، إلا أطيافٌ متشددة وعناصر متطرفة ترفضها الأمة ولا تمثل الصحوة، بل يؤكد وجودها أن الصحوة اليوم تحتاج إلى (ترشيد) ومتابعة جادة أكثر من أي وقتٍ مضى، حتى لا يكون التطرف هو العنوان البارز في صحوة الأمة.



المثقف الليبرالي بين منطق الطائفية والوحدة الوطنية!

يعتقد الليبراليون أن ممارسة الدولة لأحد حقوقها السيادية بقيام أجهزتها الأمنية بإلقاء القبض على أحد مواطنيها المختلف مذهبيًا، قد يُعرّضها لموجة اتهام بـ(الطائفية)، أو التشكيك بحياديتها المذهبية في شؤون الدولة، وأدوار مؤسساتها المدنية، وأجهزتها الأمنية والعسكرية، وهذا اعتقاد خاطئ، لأن مفهوم الدولة الحديثة اليوم مرتبط بـ(المواطنة) أساسًا للتعامل مع جميع المواطنين في الحقوق والواجبات والفرص، الذي يلغي الفروق المذهبية، كما يلغي التباينات الدينية، والاختلافات العرقية في أغلب دول العالم. فإلقاء القبض على (يهودي) في اليمن ارتكب جرمًا لا يعني أن حكومة اليمن تعادي السامية، أو تحارب اليهود! وإلقاء القبض على (قبطي) في مصر تجاوز النظام لا يعني أن الحكومة المصرية تكره المسيحيين! وإلقاء القبض على (صابئ) في العراق لم يلتزم بالقانون لا يعني أن الحكومة العراقية تضطهد طائفة الصابئة، وقس على ذلك بالنسبة للمذاهب، أو الأعراق. بدلالة أن حكومة تركيا وهي حكومة ديمقراطية ومتحضرة ومنتخبة لها علاقات مع أكراد العراق وسوريا، مع ذلك تلاحق حزب العمال الكردستاني، لأنه يُهدد الوحدة الوطنية التركية، ويقوم بأعمال عنف وإرهاب بحجة المطالبات السياسية.

ذلك الاعتقاد السياسي السلبي، أو القلق الفكري غير المبرر جعل بعض المثقفين الليبراليين مترددًا في التعليق على حادثة اعتقال أحد المواطنين ممن يختلف معه مذهبيًا خوفًا أن يقع في دائرة الطائفية، عندما يؤيد الاعتقال أو يَدين المعتقل، كونه يؤمن أن (الطائفية) تعد من أبرز السمات الممقوتة لدى المثقفين عمومًا، وتقدح في مستوى تحضرهم وتشوه إنسانيتهم، رغم أن ذلك المعتقل يعتبر من مثيري الفتن ودعاة

العنف، بل هو بذاته من يمارس الطائفية بأبشع صورها. وهو ما حدث عند اعتقال الشيخ الشيعي نمر النمر في ٩ يوليو ٢٠١٢م، وعليه فقلم المثقف مطلوب في هذه الحالات ليس دفعًا عن الدولة وأجهزتها الأمنية، بقدر ما هو دفاعًا عن الوحدة الوطنية، التي تهم الجميع، والوطن الذي يضم الكل، خاصةً أن (المواطنة) هي من القيم الحضارية، التي طالما دعا وكتب عنها المثقف على مستوى العالم، بينما الطائفية هي الحكم على الأشخاص المختلفين معك مذهبيًا وتقدير مواقفهم من منطلقات مذهبية متطرفة، ونوايا سابقة لا تحكم بعدل ولا تحفظ لهم فضلًا.

لذلك ينبغي على كل من يؤمن بالوحدة الوطنية للمملكة، ويهمه أمنها الداخلي أن يقف احترامًا وتأييدًا لقيام أجهزتنا الأمنية باعتقال المتطرف (نمر النمر)، فهذا الإجراء تم مع غيره ممن هدد وحدتنا وحاول زعزعة أمننا، سواءً كان سنيًا كما حدث أيام الإرهاب (لا أعادها اللَّه)، أو شيعيًا، أو إسماعيليًا، أو كان يدعو لتمزيق صفنا مهما كانت مبرراته الإصلاحية، أو الحقوق الوطنية التي ينادي بها ويطالب بتحقيقها، لأن الغاية مهما كانت شريفة لا يمكن قبولها إلا بوسيلة شريفة! فما بالك بمن استخدم أسوأ الوسائل لأخبث الغايات، فهو يريد فصل أحد أقاليمنا عن جسد دولتنا (انشقاق)، ويستدعي دولة أخرى علينا (خيانة)، ويحرض المواطنين من فوق المنابر على الدولة (فتنة)، بل ويتهجم على رموز الدولة أحياء وأمواتًا (سب وشتم).

وخيرًا فعل عقلاء الشيعة الذين استشعروا مسؤوليتهم الوطنية، ورفضوا أطروحات نمر النمر، ولم يتخندقوا مع الفكر المتطرف والعمل الضال، الذي كان عليه هذا (النمر الكرتوني)، الذي غرّه حلم الدولة وصبرها على خطبه التحريضية، وأفعاله المشينة، وألفاظه البذيئة، وكأنه لم يقرأ حرفًا واحدًا من سير عظماء الأمة الذين يزعم محبتهم والاقتداء

بهم، أو يتعظ بغيره ممن سلك دروب الإرهاب وأثار الفتن، فكان مصيره غياهب السجن كي يسلم الناس والدولة من شروره. هذا النمر اعتقد أن صبر الدولة ضُعف وحلمها خوف، دون أن يُدرك أنها تركته لكي يُحاكم نفسه بنفسه، ويجعل من حوله هم أول من يحاكمه! وعندما حانت لحظة المواجهة وأيقن أن يد الدولة رفعت تنشد الحق لتطبيق العدل في المحرضين ودعاة الفتن حاول الفرار! فهل يرضى المثقف أن يسكت على أفعال رجل خارج على القانون، ويهدد وحدتنا الوطنية بحجة الخوف من الاتهام بالطائفية؟ رغم أن العقلاء من مذهبه أدانوا هذه الأفعال؛ لأنهم يدركون الفرق الكبير بين الوطنية والطائفية. وهذا ما لم يدركه الليبراليون رغم أنهم لا يملون الحديث عن الوطنية والتغني بالمواطنة.



سؤال نبوي يستفز الليبراليين

قبل سنوات كنت أكتب في موقع إلكتروني فكري يحمل اسم (جسد الثقافة)، وكان يضم في قائمة محتوياته المتنوعة (منتديات حوارية)، واذكر أن إحدى المثقفات السعوديات المشاركات في ذلك الموقع تحت اسم مستعار قد أصيبت بحالة هستيرية في ردودها المتشنجة عندما دخلت في نقاش مع بعض الأعضاء حول الأسلوب التربوي في معالجة السلوكيات الأخلاقية السلبية، أو المنحرفة من خلال فكرة (أترضاه لأختك؟)، حيث رفضت تلك المثقفة، التي تدعي الليبرالية هذا السؤال المرتكز على ذلك الأسلوب التربوي، كما لقيت تأييدًا من بعض أعضاء الموقع لهذا الرفض.

في ذاك الوقت كنت أعتقد أن رفض تلك المثقفة يمثل (حالة خاصة)، ويعكس عدم فهمها للأسلوب التربوي الفريد النابع من هدي نبوي كريم، ولكن تبين لي مع الأيام، وخلال قراءة أطروحات وأفكار الليبراليين أنها ليست حالة خاصة، إنما عاهة فكرية تكاد تكون حالة عامة بينهم في مسألة السلوكيات، حتى أنك تشعر أن العبارة الاستنكارية: (أترضاه لأختك؟) تستفزهم بشكل واضح وسريع. فهل هذا عائد إلى تأثير العبارة الفاضح للنفس الليبرالية بوضع هذه النفس أمام حقيقة رغباتها الحيوانية؟ على حساب النقاء الفطري. وبالتالي كشف موقف الليبراليين من حقيقة رفضه للسلوكيات المنحرفة، أم أن الرفض راجع أساسًا إلى فلسفة الفكرة الليبرالية؟ كونها فلسفة قائمة على تحقيق أقصى درجات الفردية، والاستقلالية، والحرية للإنسان في كل تصرفاته ومواقفه، وبالتالي فهو - أي: الليبرالي- مسؤول عن نفسه باعتباره إنسانًا فردًا مستقلًا! مثلما أن أخته، أو أمه، أو عمته، هي الأخرى مسؤولة عن تصرفاتها وسلوكياته كإنسان فرد ومستقل عنه.

يمكن قبول هذا الرأي عن ممارسة الحرية وفق استقلال الفرد كتبرير لحالة، أو موقف الليبرالي الغربي بسبب الفصل التام في المسؤوليات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، في مقابل وجود علاقات اجتماعية مفتوحة في الحياة الغربية على مستوى هؤلاء الأفراد مع الآخرين قد تصل إلى العلاقات المحرمة أو السلوكيات المنحرفة، التي تتنافى مع أبسط أبجديات الفطرة السوية. لكن في حال الليبرالي فإن هذه العلاقات غير موجودة واقعًا، ومرفوضة شرعًا، ومستهجنة عقلًا، حتى على مستوى مناقشتها أو تبريرها. وبالتالي فالرباط الاجتماعي قائم بين أفراد الأسرة السعودية على قيم إسلامية محكومة بنصوص شرعية، إلى جانب عادات وتقاليد عربية متوارثة يعرف الليبرالي قبل غيره أنها شريفة في غايتها، ونبيلة في وسيلتها، ولهذا فعبارة (أترضاه لأختك؟) تأتي في سياق تلك النصوص الشرعية لتعزيز القيم السامية في حياتنا الاجتماعية، كي تستمر متفقة مع الفطرة السوية وبعيدة عن الممارسات الحيوانية. كما أن تلك العبارة بسياقها التعبيري في الحديث النبوي، إنما تؤكد قيمة المسؤولية باعتبارها هي أساس الحرية الحقيقية، وارتباطها في اتزان النسيج الاجتماعي، وتكريس لمصلحة الجماعة بما لا يهضم حق الفرد ولا يتعارض معه.

لذلك فعبارة (أترضاه لأختك؟) تستفز الليبرالي كونها تكشف تناقضه بين المبدأ (الحرية) والتطبيق (الممارسة)، بين ما يريده سلوكيًا، وبين ما يعتقده اجتماعيًا، بين حريته على حساب غيره وبين حرية غيره في حياته، بين رغباته الحيوانية الكامنة في نفسه القلقة وبين معتقداته الاجتماعية الداعية إلى عدم المس بالمحارم وفقًا لاعتبارات دينية، أو عادات وتقاليد اجتماعية. وربما هذا يفسر وجود كثيرين من الليبراليين، الذين يؤيدون أفكارًا ويدعون إلى تطبيقها في الفضاء الاجتماعي العام مثل الاختلاط في العمل، أو كشف وجه المرأة، أو قيادتها للسيارة، أو ابتعاثها للدراسة

خارج المملكة بلا محرم، بينما هذه الأفكار تعتبر من المحرمات، أو على الأقل من الممنوعات عندما تتعلق بأقرب الناس لهم أو تمس جانبًا من حياتهم.

***

إصلاح الأمة.. من أين نبدأ؟

الحديث عن إصلاح الأمة في شتى المجالات التي تجسد عوامل نهضتها، قد يبدو حديثًا مملًا، كونه أصبح حديث من لا حديث له، لذا قد لا أضيف شيئًا هنا إلا اللهم في جزئية تحديد نقطة البداية لبوصلة الإصلاح، فالذين كتبوا في هذا الملف، أو ناقشوا موضوعاته، لم يتركوا شاردة، أو واردة إلا (بسطوها)، وإن اختلفت الرؤى لديهم، كونه اختلافًا يصب في سياق (تنوع) وليس (تضادًا)، هذا النوع من الاختلاف هو الرحمة، التي يجب أن تكون شعار الأمة، بدل حديث الرصاص، أو تطرف الفكر ولغة الإرهاب.

في المقابل ظهر الليبراليون بأفكار وآراء مستوردة تحاول وضع حلول لصلاح الأمة وإخراجها من مأزقها الحضاري، من خلال تبني خيار التجربة الحضارية الغربية، بمعنى أن تتبنى (الأمة الإسلامية)، ما تبنته (الأمة الغربية)، عن طريق (الإصلاح الديني)، دون أن يعوا الفروق الجوهرية بين الأمتين، في الطبيعة الدينية والمقومات، والتجربة التاريخية، والرصيد الحضاري، لأننا أمة لا تحتاج إلى إصلاح ديني إنما عودة إلى الدين، عودة تعتمد (الوحي) الرباني وتلتزم (التجديد) الديني، وتعمل في إطار (الوحدة) الإسلامية.

لذلك أفتتح حديثي هنا -لتحديد تلك البوصلة- بعبارة عظيمة قالها إمام دار الهجرة: «إنه لن يصلح حال آخر هذه الأمة، إلا بما صلح به حال أولها»، لاحظ أن الإمام مالكًا قالها وهو يعيش في العصر العباسي، الذي كان يشهد نهضة الحضارة الإسلامية العريقة، فكيف المقال بهذه الحال التي نعيش، ونحن ننزوي في أخر المركب الحضاري، بعد أن اجتاحتنا تيارات قومية، وغربية علمانية، وإلحادية.

والمعنى أن صلاح الأمة، ليس بمبادرات خارجية، من دول تقود (الهمجية) باسم الحضارة والزعم الكاذب بتحرير الشعوب ونشر الحرية، وتكريس الديمقراطية، ولا بمشاريع داخلية في أمة تعيش أزمة ثقة بين بعض أقطارها، فضلًا عن أن تتفق على منهج إصلاحي يقود نهضة حضارية أو على الأقل تنمية وطنية لكل بلد، إنما يكون هذا الإصلاح بالعودة (الحقيقية) إلى الأصول الإسلامية والمنابع الإنسانية الأصيلة، التي تحقق منظومة القيم الحضارية وهي: العدل، والمساواة، والحرية، والسلام، تلك الأصول التي طبقت بشكل فعلي على أعلى مستويات الأمة، خاصةً في العهد (الراشدي)، وهو ما يعني أن المسلمين ليسوا بحاجة إلى (استيراد) مناهج غيرهم، أو تبني تجارب أممية ولدت نتيجة ظروف تاريخية خاصة بها، أو تبني أسسهم الفكرية في رسم دروب الخروج من المأزق الحضاري الذي يعيشه المسلمون، لأن لديهم رصيدًا تاريخيًّا يبرهن على تجربة حضارية فريدة عاشوها بكل اقتدار، كان الإسلام هو (الحاضن)، والوعاء الذي بنيت عليه تلك الحضارة العريقة، التي هي إنسانية بالدرجة الأولى، بل لا أبالغ إن قلت إنها هي الأرضية، التي قامت عليها الحضارة الغربية المعاصرة، وتحديدًا في جانب العلم التجريبي، ولكن هذا لا يعني عدم الاستفادة من (النظم) الجديدة في السياسة والاقتصاد والإعلام، وغيرها من مجالات الحياة وميادين النهضة لهذه الحضارة، التي تتحكم بالعالم وتشكل الأنموذج السائد رغم ماديتها المفرطة، كما أنه لا يعني قبول (بعض) النقاط الإيجابية -إن وجدت- في المبادرات الخارجية أنه خضوع للإملاءات الأجنبية، إنما الرفض يكون للمشروع، الذي يسوق تحت حجة (الإصلاح) وفي ظاهره الرحمة وباطنه العذاب.

في المقابل؛ فإن المبادرات الداخلية، يمكن تطويرها أو تحسينها وفق

معايير تلك (الأصول) التي أشرنا إليها، لأن (المستهدف) في الإصلاح هو (الإنسان المسلم)، الذي أزعم أنه يرضى بمتعلقات دينه من علم وفكر وفلسفة وغيرها (أكثر) من إفرازات الغرب وتياراته الفكرية، وعليه فإن أولويات (الإصلاح) لدينا، تكمن في (التربية) التي يجب أن تلازم (التعليم)، من حيث (تطوير) المناهج في المادة والعرض وتعزيز الجانب التربوي فيها، من خلال تكريس مفاهيم الحضارة الراقية في السلوك الشخصي السوي، والتعامل الاجتماعي الراقي، والتعاون الجماعي المثمر، والتلاقي الثقافي مع الآخر، مع تحديث نظم (التدريس)، لترتكز على الإبداع والابتكار والتجريب، وليس الحشو والتلقين والتسليم! هذا التوجه يصنع (عقولًا) أكثر من أن يبني (أجسامًا)، بعد ذلك يمكن أن نتوقع ظهور (أجيال) متحضرة، تؤمن بحرية التعبير (المسؤولة)، التي تؤسس لثقافة الديمقراطية أو (الشورى)، فبالتربية الواعية والتعليم الراشد نغرس البذرة، ثم ننطلق في المجالات التنموية الأخرى (كالتحسين المستمر للتعليم، والصحة)، و (تغيير الخلل القائم في السياسة)، و(تحديث النظم الاقتصادية)، و(تطوير الفكر الاجتماعي)، و(تحديث الخطاب الإعلامي)، وغير ذلك.

أخلص إلى أن (الإصلاح) عملية مستمرة ما دام الإنسان يدب على هذه الأرض، لذا ليس له خاصية النهاية، أو التوقف إلا مع قيام الساعة، كما أنه ليس مجرد نظرية طفت على السطح في ظل الشلل التام، إنما استجابة واعية لمتطلبات المرحلة التي يمر بها العالم، خاصةً أن تقرير التنمية العربية كان (كارثيًا) بكل المقاييس، ولا يهم هنا إن كانت (بعض) الأنظمة العربية (تتغنى) بالإصلاح دون أن تكتب حرفًا على صفحة واقعه، فمن يتغنى اليوم سيضطر غدًا إلى الرقص ولكن على مسرح الإصلاح (الأجنبي)، لهذا كان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد اللّٰه بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللّٰهُ صاحب

المبادرة الأولى في الإصلاح على مستوى الأمة، بدايةً من هذا الوطن، الذي شهد تحولات واضحة على خريطته العالمية منذ أن استلم ولاية الأمر فيه، كونه يدرك  أن نجاح الأمة في تجاوز أزماتها وإخماد الحرائق، التي تشتعل في بعض جنباتها، ومن ثم فإن انطلاقها إلى آفاق الحضارة والمدنية لن يكون إلا من خلال بوابة الإصلاح، الذي يبدأ من الداخل إلى الخارج وليس العكس.

* * *

منهج (الشك) لدى كتاب الغفلة الفكرية!

لو قدر الله لك الموهبة الكتابية ومنحك استحضار الأفكار الإبداعية، بحيث أمكنك تأليف القصص (الخيالية) على أنها وقائع حقيقية، وتلفيق الحوادث (الغريبة) على أنها أحداث خارج العادة، حتى تسري بين الناس عبر وسائط التقنية المفتوحة ووسائل الإعلام المتعددة، وجسور العلاقات الاجتماعية المتداخلة، فتكون مادة نقاشهم الفكري، أو سمر حديثهم اليومي، فإنك حتمًا ستلقى شريحة عريضة تصدقها، وأخرى تقف منها موقف المحايد، فلا تنفيها ولا تثبتها، كما ستجد في المقابل من يكذبها بشكل قطعي، أو على الأقل يشكك باحتمالية وقوعها، وهي في كل الأحوال قصص وحوادث (مبتكرة) من رأس مبدع صاغها بطريقة احترافية، والتباين تجاهها هو برأيي طبيعي بالنسبة لمجتمع محافظ طابعه إيماني، رغم أنه يتعامل وفق ثقافات فكرية متنوعة وأفهام اجتماعية مختلفة، ولك أن تنبش ذاكرتك عن حوادث، أو قصص سمعت بها، أو قرأت عنها تبين بعد ذلك أنها غير صحيحة، فراحت أدراج الرياح وطواها النسيان الاجتماعي، وربما يدلل هذا على بطلانها.

مع ذلك لم تنته الحال إلى هنا، لأن تبعاتها مثل تبعات الزلزال، التي قد تكون أكثر تدميرًا من الفعل الأول، وأعني بذلك تبعات انتشار هذه القصص بين الناس، ثم وصولها إلى فئة الكتاب والمثقفين وتفاعلها مع قناعاتهم الفكرية، ومن ثم تأثيرها سلبًا أو إيجابًا على مواقفهم، التي تعبر عنها مقالاتهم عندما يسمعون عن تلك القصص الغريبة، والحوادث العجيبة، فهم لا يحللون القصة من كل أبعادها، أو يشككون بالحادثة من خلال النواقص البائنة فيها، التي ربما تدلل على عدم صحتها أصلًا، إنما يعمد أولئك الكتاب إلى استغلال هذه القصص، والحوادث لإيهام القارئ

أن وجود أناس يصدقون الحوادث الغريبة والقصص الخرافية هو محصلة للثقافة السائدة ذات المرجعية الدينية، فهي التي أوجدت (العقول التسليمية)، التي تسلم بكل شيء تسمعه لأنها بنظرهم لم تتعود التفكير بعقل حر، والتأمل بروح متطلعة للخفايا، والحوار الذاتي مع النفس، وليت الأمر توقف عند هذا الحد، بل يستغلون انتشار هذه القصص والحوادث بين الناس لتمرير مناهج فلسفية معينة، ومحاولة إبرازها على أنها هي التي تحارب الخرافة والجهل والتصديق الساذج، كونها تحرر العقل من آفة (التسليم)، التي اعتادها الفرد العادي في مشوار تربيته وخلال مراحل حياته، فالبيت في نظرهم يمارس سلطة (الحقن الاجتماعي) للأبناء بما يتعلق بالعادات والتقاليد، التي تعوق التحضر والمدنية، والمدرسة تمارس سلطة (الحقن الفكري) بمقررات التعليم وسلوكيات التربية التي عفا عليها الزمن، والمسجد يمارس سلطة (الحقن الديني) بمسائل الحلال والحرام، التي تكرس الوصاية الفكرية والتضييق على الناس، وهي ممارسات في مجملها تلغي العقل (الحر) وتحوله إلى عقل (مبرمج) وفق ثقافة المجتمع السائدة، وعليه فلا عودة حقيقية لهذا العقل إلا بتلك (المناهج الفلسفية)، التي يرون أنها هي السبب في النهضة الأوروبية، التي أنتجت الحضارة الغربية المعاصرة، التي نتفيأ في ظلالها وننعم بإفرازاتها.

أبرز هذه المناهج منهج (الشك) العقلاني، الذي قال به الفيلسوف رينيه ديكارت، ومنهج (التجربة) الحسي، الذي يعتبر بيكون، وجون لوك، وديفيد هيوم، وكانط من رواده الكبار. وبعيدًا عن جدلية الفلسفة بين المنهجين، كون (ديكارت) اعتبر العقل هو المرجعية المعرفية، وجوهر الفكر القادر على بلوغ الحقيقة، أو (كانط) الذي قال إن العقل محدود بحدود عالم التجربة والظاهر، فكان في سياق فكر (هيوم) الذي شكك بالمرجعية العقلانية لمصلحة المنهج التجريبي القائم على الحواس، أقول

بعيدًا عن هذه الجدلية فإن منهج (الشك) يعتبر مدمرًا إذا أطلق عنانه ولم تحد سواحله، لأن أمواجه الراغبة في كشف الحقائق ومعرفة خفايا النفس والكون، قد تسوق العقل إلى مناقشة العقائد الدينية بمصدرها (النص الديني المقدس) ذاته، حتى ينتهي إلى نقض المسلمات الإيمانية، والثوابت الغيبية، وهو ما حدث مع كثير من المفكرين الذين انتهوا إلى اعتبار القرآن الكريم (نصًّا بشريًا) خاضعًا للنقد والشك في تاريخيته، كما زعم أحدهم أن التاريخ الإسلامي (خرافة)، خاصةً أن منهج الشك الذي يقول به (ديكارت) لا يعترف بوجود حقائق يقينية مسَلّمة، لأن منهجه يقوم على ركيزتين: الأولى (الحدس) وهو الشك واليقين، والثانية (الاستنتاج) بقواعده: التحليل، والتركيب، والاستقراء، فـ(الشك) وإن كان طارئًا ومؤقتًا لدى (ديكارت) إلا أنه هو الأصل، فهو يشك في كل شيء، وأي شيء، ثم البحث بنظر العقل الذي يوصله، سواءً للإثبات أو النفي، لذا هو يدعو صراحةً إلى (تطهير العقل) من مكتسباته المعرفية، واعتقاداته الفطرية، أو ما يعرف بـ(مسح الطاولة)، وإذا وصل الإنسان العادي إلى هذه المرحلة فهو معرض للدخول في نفق مظلم تتجاذبه فيه نوازع الشيطان نحو وحل الإلحاد، لذلك من الخير تحييد هذا المنهج عن البحث في المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية وأحكامها وعقائدها وما يتعلق بها من ظواهر وقضايا، لأن من أسس هذه الشريعة الإيمان بالغيب، ونحن نعلم أن كل أركان الإيمان قائمة على الأدلة النقلية وليست العقلية.

لهذا يساورني الشك في (منهج الشك)، الذي ينادي به بعض كتاب (الغفلة الفكرية) والغفلة هنا غفلتهم عن خطورة المنهج، معتقدين أنه يحوّل (العقل التسليمي) -كما يسمونه- إلى (العقل الشكي)، الذي يؤسس لطريق المعرفة المؤدي إلى النهضة الكبرى المنشودة كما يتوهمون، وسبب شكي أن (منهجهم) لا يركز على الحقائق العلمية، والتحولات البيئية،

والاكتشافات الفلكية أو الطبية في جسم الإنسان، فربما أسهم منهج (الشك) في دفع العقل نحو الإنتاجية الإيجابية والعلم المثمر، إنما يرتبط بالمسائل والقضايا والظواهر الدينية، بل تعلو عقيرتهم في المقالة الصحافية عندما تحدث قضية غريبة، أو يسمعون بقصة عجيبة لها جانب ديني، كما حدث في قصة الطائر الغريب الذي رافق إحدى الجنائز، والقصة نشرتها صحيفة (اليوم) السعودية، يوم الأحد ٩ ديسمبر ٢٠٠٨م، ومفادها أن طائرًا حط على جثمان مواطن سعودي يدعى (شجاع بن نبش)، وأصبح يهز رأسه يمينًا وشمالاً كلما سمع القرآن، وقد قطع مسافة ٣٥٠ كيلو مترًا مصاحبًا موكب جنازة هذا المواطن من المسجد الحرام، حيث تمت الصلاة عليه إلى مكان دفنه في قرية (حاذا) التابعة لمحافظة مهد الذهب، وبعد الدفن حلق الطائر بشكل عمودي حتى اختفى.



الفصل الخامس

ليبرالية تناقض نفسها

توقيع

«من السهل الكشف عن أولئك الذين يدعون الليبرالية دون أن يؤمنوا بها، أو يطبقوها على أنفسهم، فحياتهم الخاصة مليئة بالمفاجآت التي تعكس ازدواجية بالشخصية أو نفاقًا للمسؤولين أو مجاراة للموضة السائدة».

نادين البدير
موقع (العربية نت)، نقلًا عن صحيفة (الوطن)
السعودية، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥م.

ليبرالية تناقض نفسها!

قدم المفكر الدكتور عبد الله الغذامي، في يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٠م، محاضرة حول واقع ما يسمى بـ(الليبرالية السعودية)، تحت عنوان: (الليبرالية الموشومة)، خلال استضافته في فعاليات البرنامج الثقافي (تواصل) بجامعة الملك سعود بالرياض، فلم يتردد المُحاضر في إطلاق آراء جريئة مدموغة بشواهد واقعية عن هذه الليبرالية الشبح، سواءً على مستوى البعد المعرفي لدى مثقفيها والزاعمين بها، أو على مستوى تطبيقاتهم لهذه الليبرالية على أرض الواقع المحلي، لدرجة أن الدكتور الغذامي لم يكن ضبابيًا، أو مجاملًا، إنما مباشرًا وعلنيًا في ذكر بعض الأسماء والوقائع، التي تعزز منطقية فكرته المحورية القائمة على نفي الادعاء بوجود ليبرالية في المملكة، سواءً الأفراد المثقفين، أو المجموعات النخبوية. يقول في محاضرته: «لم نجد أي مؤشر على الإطلاق عن مثقف سعودي قال عن نفسه أو مجموعته إنه ليبرالي، وإن مصطلح الليبرالية أتى مع أقلام وألسنة الصحافيين الغربيين، الذين جاؤوا إلى المملكة العربية السعودية وبالتالي فإذا ما عادوا إلى بلادهم فإنهم يكتبون عن المجتمع ويبدؤون يصنفون المجتمع إلى محافظ وليبرالي».

بعد هذا ما عسى الليبراليين أن يقولوا عن الدكتور الغذامي ورؤيته المناقضة تمامًا لرؤيتهم؟ خاصةً أنها جاءت من قامة فكرية تكتنز عمقًا بالوعي الحضاري، وفهمًا واسعًا بالقضايا الإنسانية، ومعرفة ثرية بالنظم والفلسفات الغربية، بحيث لا يمكن التشكيك في خلفيتها الثقافية، أو اتهام معرفتها الفكرية بالتسطيح. أو هل يمكن لهم أن يصفوا الغذامي بالديني المتشدد الذي يرفض الأفكار الجديدة، أو ينعتوه بالمفكر الإسلامي المتطرف، الذي يعارض التبادل الثقافي بين الدول والحوار

الحضاري بين الأمم؟ قطعًا لا ، لأن تلك الآراء صدرت من ناقد مستقل ، ومفكر غير محسوب على أي تيار فكري في المشهد السعودي، لذا هو يتصف بالحيادية في كثير من مواقفه الفكرية، فضلًا عن تحليه بالموضوعية، التي أكسبته مصداقية عالية في أطروحاته الثقافية وتصريحاته الإعلامية.

الأمر المهم في محاضرة الغذامي أنها شكلت توصيفًا متكاملًا للوهم الليبرالي، ورسمت واقعًا مؤلمًا للمثقفين السعوديين، الذين يتبادلون هذا الوهم الفكري، ويحاولون تسويقه في مجتمعنا، فقد ساق بعض الأمثلة الحاضرة في الذاكرة السعودية، يقول الغذامي: «كما أن المثقفين الليبراليين لم يكتب واحد منهم عن قرار وقف الانتخابات في الأندية الأدبية». بل إنهم لا يجيدون إلا الصراخ تجاه الفتاوى، فيشير إلى أن من يسمون بالليبراليين المثقفين يصرخون بأقسى صوت ممكن تجاه الفتاوى، التي لا تروق لهم وهم يريدون حجب تلك الفتاوى والآراء فأين هم من الليبرالية، التي تنادي بحرية الرأي، وحرية التعبير، كما تنشط أقلامهم في انتقاد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمناهج التعليمية، والخدمات العامة وغيرها، وهي برأي الغذامي موضوعات بعيدة عن اختصاصهم، لأن الأولى التركيز على قضايا الفكر الليبرالي. والدكتور الغذامي بهذه الأمثلة يؤكد ما سبق أن كتبته وكتبه غيري في إطار ازدواجية الخطاب الليبرالي بين المبدأ والتطبيق، فبالأمس طالبوا بالانتخابات البلدية وعندما جاءت النتائج لغير مصلحتهم، خرج أبرزهم وعلى الصفحة الأولى لإحدى صحفنا المحلية ذات الطابع العالمي قائلًا إن المجتمع السعودي لم ينضج بعد، كما يشنعون بالآخرين الذين يفرضون وصايتهم على المرأة، وهم يمارسون الدور ذاته بفرض الوصاية على المرأة، من خلال حصر قضاياها بقيادة المرأة للسيارة، والأندية الرياضية، وتجاهل

قضاياها الكبرى، كتقرير الأهلية والأمية، والفقر، والعضل وغير ذلك. أما الفتوى فلهم معها قصة تشبه الجدل البيزنطي حول البيضة والدجاجة! فإن أعجبتهم الفتوى صفقوا لها وطالبوا بتفعيلها، وإن لم تعجبهم اعتبروها غير ملزمة لأنها مجرد (رأي)، وإن صارت (رأيًا) رفضوه وحاربوا صاحبه لدرجة الإقصاء الإعلامي، وغير ذلك كثير من شواهد واقعية تبرهن على أن أزمة الليبراليين هي في فهمهم لفكرها ومأزقهم في تطبيقهم لمبادئها. وزد على ذلك تناقضهم الفاضح فيما يطالبون به وما يرفضونه في الوقت نفسه، وأبرز مثال على ذلك (حرية الفكر)، ولعل ردة فعلهم على محاضرة الدكتور الغذامي شاهدٌ على حجم التناقض، الذي يمارسونه بخصوص هذه الحرية، فبدل أن يفندوا آراء الغذامي، أو يناقشوه نقاشًا علميًّا، تجدهم يهاجمونه. هكذا هي ليبرالية السعوديين تناقض نفسها بشكل سافر وهابط.



فكر (نصر أبو زيد) وموقف (الأتباع) العقلانيين!

في قالب رثائي يبكي (الحرية الفكرية) المسلوبة، ويُذّكر بـ(الأصولية الإقصائية) تحت خيمة (تكريم المفكرين في مقابر الخالدين)، احتفى بعض الكتاب والإعلاميين الليبراليين بالراحل المفكر المصري الدكتور نصر حامد أبو زيد (٦٧ عامًا)، الذي توفي في الخامس من يوليو ٢٠١٠م، في وطنه مصر جراء إصابته بفيروس غريب بعد عودته من رحلة إلى شرق آسيا، حيث لم يستطع الأطباء تشخيصه وعلاجه، فدخل في غيبوبة حتى فاضت روحه إلى بارئها. ذلك الاحتفاء الرثائي كان في حقيقته مفارقة عجيبة في علاقة (المفكر التنويري) بـ(الأتباع العقلانيين) ممن يعتبرون أنفسهم ليبراليين، وهي مفارقة تبدو وكأن هؤلاء الأتباع يشيدون بالمفكر عن قناعة فكرية راسخة، ويتحسرون على وفاته باعتباره خسارة عظيمة للأمة في مشوارها النهضوي للخلاص من مأزقها الحضاري، منددين بكل من اعترض طريق مشروعه التنويري، سواءً مؤسسة دينية، أو هيئة قضائية، أو شخصيات إسلامية، كالذي حدث للدكتور نصر حامد أبو زيد العام ١٩٩٣م، عندما رفضت بحوثه العلمية بحجة أنها تمثل خروجًا عن الإسلام تصل إلى حد الكفر، كونها تعارض صراحةً سلطة النص الديني المطلقة، لتتطور القضية إلى معركة فكرية، وقضائية انتهت العام ١٩٩٥م، بنفي نصر أبو زيد خارج البلاد بعد التفريق بينه وبين زوجته، فغادر مصر إلى هولندا.

في ضوء ما سبق يكمن التساؤل: هل هؤلاء الأتباع بالفعل يسيرون على خطا منهجه الفكري ويؤيدون معتقداته وأطروحاته؟ أم هم في الواقع لا يجرؤون على تأييده لخطورة أفكاره؟ فيستترون بـ(مواقف ضبابية) تتظاهر برفض الوصاية الفكرية خاصةً المرجعية الدينية، والدعوة إلى التفكير بعقل حر وعدم تسليم العقول للآخرين، وهم في الواقع يكرسون لـ(ثقافة

الجماهير التابعة) بطريقة غير مباشرة، من خلال التعامل بأدوات المناهج الفكرية الغربية في دراسة قضايا العقيدة والتراث، التي لا تخضع للمقدس، أو تراعي الاعتبارات الإيمانية ومركزية المسائل الغيبية. ذلك التساؤل يمكن الإجابة عليه بكشف حالة (التأرجح) لدى هؤلاء الأتباع العقلانيين بالنسبة لفكر نصر أبو زيد، باستعراض بكائياتهم عليه وإشادتهم به، وقبل ذلك التعريف بمنهجه الفكري والإشارة إلى محور أفكاره، التي قال بها في مؤلفاته، وكانت صادمة لأهل بلده والعالم الإسلامي أجمع، فكان من الطبيعي أن يحتضنه الغرب كما احتضن سلمان رشدي وتسليمة نسرين وغيرهما.

يتضح الموقف الفكري للدكتور نصر أبو زيد، من خلال تعامله مع نصوص الوحي (القرآن والسنة)، وفق مدرسة (التأويل العقلي) للنصوص الدينية والتاريخية التي يتبع منهجها، وهي مدرسة غربية تعرف بمصطلح (الهرمنيوطيقا) وتعود نشأتها إلى العام ١٦٥٤م، في الأوساط البروتستانتية متزامنة مع حركة الإصلاح الديني، التي تفاعلت وتطورت إبان عصور النهضة الأوروبية. ومصطلح (الهرمنيوطيقا) يُعبّر عنه بمجموعة قواعد ومعايير واجبة التطبيق من قبل المفسر للنص الديني، بحيث يتم تأويله بطريقة خيالية ورمزية تبتعد عن المعنى الحرفي في محاولة لاكتشاف المعاني الحقيقية، والخفية للنصوص، وكُتب نصر أبو زيد شاهد حقيقي على ذلك الموقف الفكري (التنويري)، عندما يعتبر القرآن الكريم (منتجًا ثقافيًا)، ونصًا لغويًا يخضع للدراسة النقدية والقراءة المختلفة، التي تنزع عنه قدسيته ومن ثم تلغي مرجعيته، ففي كتابه (مفهوم النص) يقول: «إن القول بأن النص منتج ثقافي يكون في هذه الحالة قضية بدهية لا تحتاج لإثبات ومع ذلك فإن هذه القضية تحتاج في ثقافتنا إلى تأكيد متواصل نأمل أن تقوم به هذه الدراسة، لكن القول بأن النص منتج ثقافي يمثل بالنسبة

للقرآن مرحلة التكوين والاكتمال وهي مرحلة صار النص بعدها منتجًا للثقافة، بمعنى أنه صار هو النص المهيمن المسيطر، الذي تقاس عليه النصوص الأخرى وتتحدد به مشروعيتها. إن الفارق بين المرحلتين في تاريخ النص هو الفارق بين استمداده من الثقافة وتعبيره عنها وبين إمداده للثقافة وتعبيره لها».

كما يقول في الكتاب ذاته: «لقد صار القرآن هو نصًا بألف ولام العهد»، وكذلك يقول: «هو النص المهيمن والمسيطر في الثقافة»، بل يؤكد هذه الرؤية في مجموعة دراسات تحت عنوان النص السلطة الحقيقة، إذ يقول: «فالنص نفسه -القرآن- يؤسس ذاته دينًا وتراثًا في الوقت نفسه»، وهو بهذا يرد على الأتباع العقلانيين الذين يزعمون أنه يقصد بالنص التأويلات والتفسيرات، بل إن نصر أبو زيد يمضي في كشف مبتغاه في تقرير بشرية النص الديني ونزع المرجعية عنه، ففي كتابه (الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية)، يقول: «وقد آن أوان المراجعة والانتقال إلى مرحلة التحرر لا من سلطة النصوص وحدها، بل من كل سلطة تعوق مسيرة الإنسان في عالمنا، علينا أن نقوم بهذا الآن وفورًا قبل أن يجرفنا الطوفان». وهو بهذا يتفق مع أصحاب المنهج المادي (الماركسي) التاريخي في الموقف من الإسلام والتعامل مع نصوصه المقدسة. أما موقف نصر أبو زيد من السنة النبوية فيأتي مكملًا لموقفه من القرآن الكريم، فهو يراها (اجتهادًا بشريًا) من قبل الرسول ﷺ وليست (وحيًا)، وأن الالتزام بها إهدار لبشرية الرسول -عليه الصلاة والسلام-، بل رفع له إلى درجة التأليه، لذا هو يشنع على الصحابة الكرام لأنهم -برأيه- يؤلهون الرسول ﷺ، وهو هنا يتساوى مع القرآنيين في موقفه من السنة النبوية.

بعد هذا الاستعراض المقتضب لمحور فكر نصر أبو زيد أشير إلى

موقف (الأتباع العقلانيين) من الليبراليين، الذين جسدوه في مقالاتهم وتصريحاتهم الصحافية. يقول أحد الكتاب: «إن تأثير نصر حامد أبو زيد يأتي، من خلال الهزة الكبيرة التي أحدثتها أطروحاته خلال ثلاثة عقود». والهزة هنا بتقويمها الإيجابي، ويقول الإعلامي اللامع: «رحل نصر والذارفون دموعًا عليه لا يمكن إحصاؤهم فهو أشعل قنديلًا من النور في قلب الظلام الحالك»، هكذا يقرر أن واقعنا الفكري منذ نزول الوحي وحتى يومنا هذا (ظلامٌ حالكٌ)، وأن نصر أبو زيد الذي يقرر بشرية القرآن قد أشعل النور، بل إن هذا الإعلامي لم يتوان عن اتهام الذين وقفوا ضد أفكار نصر أبو زيد بأنهم حاقدون ومزايدون على الدين. كما يزعم أحد النقاد في أحد الأندية الأدبية أن نصر أبو زيد لم يتجاوز محاولة تطوير ما يسمى علم التفسير، وهو هنا لا يختلف عن أحد كتابنا، الذي يقول عن نصر أبو زيد إنه أحد أهم المفكرين العرب، الذين قدموا قراءة جديدة للنص. وهذا تسطيح واضح فهل تطوير التفسير أو القراءة الجديدة يكون بنزع القداسة عن القرآن الكريم. أيضًا لليسار العرب حظهم في بكاء المفكر التنويري، فهذا أحد أقطابهم يقول: «لقد خسر الفكر الإسلامي والمفكرون الإسلاميون بوفاة نصر حامد أبو زيد خسارة لا يمكن تعويضها».

ما سبق؛ يذكرني بذلك الدرس الفكري الرصين الذي قدمه الدكتور حسن الهويمل لأحد شبابنا المتحمسين من الكتاب السعوديين عن (منهج وأفكار نصر أبو زيد) على خلفية حوار دار بين الهويمل، وذلك الكاتب السابح في مناهج العلمانيين في أمسية أدبية، عندما زعم أن منهج نصر أبو زيد لا يختلف عن منهج المعتزلة العقلاني، فكشف له الدكتور الهويمل سطحية ثقافته، التي لا تفرق بين المناهج العقلانية، وهي الثقافة ذاتها التي ما زالت تنتج الأتباع العقلانيين، الذين ينادون بـ(عقل حر)، بينما عقولهم

أسرى لدى مفكري العرب، الذين يقتاتون على موائد الغرب الفكرية. سواءً كان هذا الأسر في حياة أولئك المفكرين أو بعد رحيلهم، فالشاهد أن الليبراليين يؤكدون أنهم قطيع.

* * *

التخلف الحضاري الذي يعم الأمة، خاصةً في جوانب البحث العلمي، والتقدم الصناعي، والتطور التقني، يُعد إحدى أبرز القضايا الكبرى، التي تشغل قطاعًا عريضًا من الكتّاب والمفكرين والعلماء والإعلاميين، الذين تتباين رؤاهم في تحديد مكمن الخلل الفكري، والتخلف الحضاري، ومن أين البداية الحقيقية في علاج هذا التخلف والعامل الرئيس للخلاص من مأزقه، الذي لم يجعل الأمة في مؤخرة الركب الحضاري فحسب، بل جعلها عالة على الأمم الأخرى في غذائها ودوائها وسلاحها وكل شؤون حياتها. من تلك الرؤى ما تربطها بـ (ضعف الجانب الديني)، لدى الأمة وأنه لن يصلح حال آخرها إلا بما صلح به حال أولها، وأخرى تراه في (ضعف الجانب السياسي)، المرتبط بالأنظمة السياسية القائمة، التي لم تستطع أن تحقق معدلات إيجابية في مسيرة تنمية شعوبها بشهادة تقارير التنمية البشرية، التي تصدر كل عام، وثالثة تراه في (ضعف الجانب المعرفي)، المرتبط بدور العقل في صناعة الحضارة الحقيقية على غرار العالم الغربي، الذي حقق سيادة العقل المطلقة على كل أوجه الحياة واعتباره المرجعية في كل شؤونه الدينية والدنيوية، فكانت عصور النهضة الأوروبية بمحطاتها الرئيسة والفاعلة في تشكيل الحضارة الغربية وهي: (الحركة الإنسانية، والإصلاح الديني، والثورة الصناعية، وعصر التنوير).

هذا الفريق الذي شخّص المشكلة بـ(ضعف الجانب المعرفي) للإنسان العربي المسلم، ووجد الحل في إعلاء شأن (العقل)، ينطلق من فكرة محورية تقوم على تحرير هذا العقل أولًا، بحيث لا يخضع لأية وصاية فكرية، أو أن يكون محكومًا بمسلمات أو ثوابت مفروضة عليه، أو

بدهيات تشبّع بها عقله وصار (عقلًا تسليميًّا)، إنما ينطلق في فضاء المعرفة بحثًا عن الحقيقة، من خلال محاور: (السؤال، والنقد، والشك)، فله أن يسأل قبل أن يُسلّم، وله أن ينقد قبل أن يعتقد، وله أن يمارس الشك في ما حوله وفي ما يقرأ، أو يشاهد؛ لأن منهج الشك يقود إلى اليقين. كون (السؤال، أو النقد، أو الشك) في النظم الفكرية، والمعتقدات الاجتماعية، والشروحات الدينية سيُسهم في تحويل (العقل التسليمي)، المحكوم بفكر الآخر إلى (عقل شكي) متحرر، ثم إلى (عقل معرفي) محكوم بفكر نفسه. كل ذلك في إطار الدعوة لتعليم الفلسفة في المدارس وممارستها في المؤسسات الإعلامية، والثقافية، والعلمية، إلى هنا قد تبدو الأمور منطقية، لأن هذا الفريق وهم دعاة (العقل الشكي) لهم كامل الحق في المساهمة بالرأي، والتفكير الحر كبقية كل أطياف المجتمع.

لكن الإشكال الحقيقي يكمن في كونهم يعانون ازدواجية في واقع الأمر، ازدواجية في الممارسة الواقعية بما يخص هذا العقل إزاء كل ما حوله من ظواهر وقضايا، ونظم، ومعتقدات، سواءً معاصرة أو تاريخية، فالذي يدعو إلى (تحرير العقل) ورميه في أحضان الشك، وتسليحه بالسؤال المجرد والنقد الحر؛ هو أول من يفرض على العقل الحجر الفكري، والانقياد المعرفي عندما يتعلق الحال بموروث الغرب الفلسفي وتاريخه الحضاري، كقضية (المنهج التجريبي)، التي تعتبر المنعطف الحقيقي لمسار الحضارة الإنسانية فينسبها إلى الغرب في عصور نهضته، بينما هي من إبداع المسلمين في أوج عصور حضارتهم، أو يفرض عليه الوصاية ووجوب التسليم عندما يتعلق الأمر بأسرار الغرب وقضاياه المعاصرة. فمثلًا، لا يحق لك أن تتساءل عن مدى صحة هبوط الإنسان على القمر، أو تناقش تفجيرات مانهاتن بنيويورك، أو الأسباب الحقيقية وراء الأزمة الاقتصادية العالمية، فأنت بنظرهم موبوء بـ(نظرية المؤامرة)،

أو التقليل من إنجازات الآخرين، رغم أن الغرب نفسه هو أول من شكك بذلك الهبوط الفضائي للإنسان، وأول من شكك -وما زال- في سيناريو أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، كما وضع احتمالات لم تسلم من الشك بشأن أسباب تلك الأزمة التي شفطت استثمارات دول معينة، بل إن دعاة (العقل الشكي) يرفضون رفضًا قاطعًا (نظرية المؤامرة)، رغم أنها في حقيقتها تقوم على (الشك) في طرف ما وفقًا لظواهر ومواقف مشبوهة، فكيف تطالبني بمنهج أنت أول من ينقضه؟ كما أنهم يرفضون التعامل مع هذه النظرية في تفسير مواقف الغرب وتصرفاته، بينما يرتكزون عليها في تفسير كل تصرفات ومواقف خصومهم من الإسلاميين.



عقلية اللحم المكشوف!

العام ٢٠٠٦م ثارت ضجة إعلامية في أستراليا بسبب تصريحات للشيخ تاج الدين الهلالي جاءت في خطبة جمعة، وصف فيها النساء العاريات على الشواطئ بـ(اللحم المكشوف)! ما اعتبر إهانةً للمرأة واسترخاصًا لها وتبريرًا لاغتصابها، حتى أن رئيس الوزراء الأسترالي -آنذاك- وصف التصريحات بالمروعة التي تستحق التوبيخ، رغم أن المرأة المتعرية هي من وضعت نفسها بتلك الوضعية المبتذلة وكأنها سلعة للمتعة البهيمية، وليت الأمر توقف عند حدود أستراليا، ولم يتجاوز أحاديث المؤسسات الإعلامية، ومواقف النخب الفكرية، وتصريحات الأحزاب السياسية، خصوصًا أن الحادثة وقعت في نقطة بعيدة في عالم اليابسة، إنما كان لتلك الضجة رجع الصدى في أرجاء العالم الغربي، حتى تحولت إلى حملة إدانة للشيخ (الظلامي)، تصدرها الإعلام الغربي ونخبه المثقفة، فضلًا عن أن الشيخ الهلالي كان مفتيًا لمسلمي أستراليا.

لم يكن العالم الإسلامي بمعزل عن تأثيرات هذه الحملة الليبرالية، وبالذات الوطن العربي، الذي لم يتردد إعلامه الليبرالي ذو النزعة التغريبية بشخصياته المتعلمنة، وصحفه المتلونة، وقنواته الفضائحية عن المشاركة في هذه الحملة، وركوب موجة الإدانة، وإعادة إنتاج كل أدبيات ثقافة الانتصار المزيف للمرأة باعتبارها إنسانة لا تختلف عن الرجل لها كامل الحرية بـ(جسدها)، رغم أن ذلك الإعلام لا يمل من ترديد حديث الببغاء حول وجوب احترام (عقل) المرأة. فأين اختفى منطق الفضيلة في محاكمة تلك الواقعة؟ ولماذا غابت حرية الرأي عن تصريح الشيخ؟ بحيث تم الحكم على تصريحه باعتباره هجومًا على المرأة، وتقليلًا لشأنها، واسترخاصًا لجسدها، بينما النظرة السوية للفطرة الإنسانية تقول إن تعري المرأة هو

التسليع الفعلي لإنسانيتها، والسحق الليبرالي لكرامتها.

موقف ممثلي الليبرالية العربية بمن فيهم الليبراليون لدينا، لا يأتي تجسيدًا للتبعية الغربية حتى في الدرك الأسفل من سلوكها الحيواني فحسب، إنما تأكيدًا لحالة التوهان الفكري والقطيعة الفعلية مع قيمنا الإنسانية، ومبادئنا الحضارية بدلالة بيانات تزييف الوعي، التي طفح بها الإعلام العربي الليبرالي في تبرير مواقف، وقوانين الحكومات الغربية من قطعة قماش تغطي بها المرأة المسلمة شعرها، فما بالك بالنقاب أو غطاء الوجه. لهذا لم أستغرب أن يتغاضى هذا الإعلام المفتون باللحم المكشوف عن حادثة تلك الفتاة العربية، التي تعرت أمام سفارة بلدها في إحدى الدول الغربية ولم يُدنْها، بينما يُكرر عرض مشاهد المرأة الأفغانية بحجابها الساتر مع التقارير الإخبارية، التي تصف واقعها بالظلام الطالباني، كون الحجاب حسب المرجعية الليبرالية (حرية شخصية)، لذا هي تكرسها من خلال برامج إعلامية، وإعلانات تلفزيونية، كالإعلان الذي عُرض بين حين وآخر على إحدى قنوات العرب الشهيرة، محذرًا من التطرف بتحقيق التوازن بين السماح للمرأة أن تتبرج مقابل من تريد أن تتحجب.

فهل بعد هذا نستغرب تلك الحملة في الصحافة، ومواقع التواصل الاجتماعي على الأستاذ عبد اللّه الداود، الذي طرح الرأي القائل بتغطية الطفلة المشتهاة بسبب فتنة جمالها أو بسطة جسمها. تلك الحملة التي تصدرها كالعادة الليبراليون، الذين لم يتعاملوا مع ذلك الرأي في إطار (حرية التعبير)، ولكن اعتبروه (فتوى) ثم قاموا بمحاكمة فكرية، وسخرية علنية للثقافة، التي أنتجت هذه الفتوى والتيار المُعبر عنها، فكاتبة تصفه بفتوى من إنتاج (التفكير الجسدي)، وكاتبة أخرى تصفه بـ(تيار اللاوعي الديني)، وكاتب يومي يتساءل هل تُشتهى الطفلة؟ وليته سأل القساوسة عن

معدل جرائم اغتصابهم للأطفال للذكور ناهيك عن الإناث فربما يجيبونه.
في المقابل يتم التعاطي مع آراء الليبراليين، التي تدعو للتبرج وتبرر التعري خارج المجتمعات المسلمة، أو في الفنادق الفارهة تحت الأضواء الخافتة بحجة المشاركة في الفعاليات الثقافية، على اعتبار أنها تندرج تحت حرية التعبير وممارسة التفكير، لدرجة أن إحدى الكاتبات المشهورة بالدفاع عن حقوق المرأة (المسلوبة)، والمطالبة بأن تتُرك لتقرر كل شيء بنفسها، هي ذاتها التي كتبت في أحد مقالاتها الصحافية ساخرة من امرأة سعودية تلحفت بالسواد ووقفت خلف زوجها بينما هو يقوم بعرض طلباتها على البائع.

إن المتأمل في مواقف الليبراليين وكتاباتهم، التي تماس مع قضية الحجاب أو الاحتشام بشكل عام، يجدها تدور في فلك اللحم المكشوف، ولا تخرج عن فوبيا (تغطية الجسد)، ولأنهم لا يستطيعون التصريح بحق المرأة في كشف الجسد، لذا يلتفون للمطالبة بعدم تغطية عقلها! كيف؟ بأن تترك المرأة تمارس حريتها الشخصية! حتى لو اختارت عدم الحجاب كما يقول ذلك الإعلان التلفزيوني المشوه عن التطرف. مع أنهم في المقابل يسخرون من المرأة التي تختار حجابها وفق رمزية التخلف. ولك أن تعجب ممن ينتقد رأيًا يقول بتغطية الجسد تحت مبرر درء الفتنة، وبين من يريد كشف الجسد بحجة الحرية. فمن هو المهووس بـ(اللحم المكشوف) حتى صار عقليته التي تحرك كتاباته؟

***

للخطايا ثمن عند الليبراليين

امتنعت إحدى القنوات الفضائية الشهيرة عن عرض المسلسل الخليجي (للخطايا ثمن) خلال شهر رمضان المبارك للعام ١٤٣٢هـ، رغم أنه كان ضمن المسلسلات المدرجة للعرض على القناة، على خلفية جدل إعلامي ثار غباره حول بعض حلقات هذا المسلسل، التي قيل إنها تمس أحد معتقدات طائفة دينية بالخليج، كونها (تنتقد) ممارسات خاطئة لها ارتباط بالأحوال الزوجية لهذه الطائفة، فلم تجد تلك القناة بُدًّا من الامتناع عن عرض هذا المسلسل المدموغ بـ(الخطايا)! واستبدال مسلسل خليجي آخر به كان على أحد رفوف الاحتياط في المكتبة التلفزيونية للقناة، وذلك قبل أيام قليلة من حلول الشهر الكريم لذاك العام.

في مقالي هنا لن أناقش قرار القناة، الذي أرجعه مسؤولوها إلى موقف الجهات الرسمية في ذلك البلد من المسلسل القضية، خاصةً أنه ليس المسلسل الأول على مستوى الإعلام الفضائي الذي يتم منع عرضه، فسبق أن مُنعت مسلسلات قبل بضع سنوات لأسباب دينية أيضًا كمسلسل (الطريق إلى كابل)، كما لن أدخل في دهاليز مسلسل (للخطايا ثمن) محل القضية، لقناعتي أنه لن يخرج عن نمطية المسلسلات الخليجية، فهي متطابقة من حيث الصورة العامة وإن تباينت أفكارها بعض الشيء، كونها لا تخرج عن قصة مأساة اجتماعية، أو خيانة زوجية، يتخللها الصراخ، وشد الشعر، واستعراض الملابس الأنيقة، والأثاث الفاخر، ولكني أجد هذا القرار واللغط الذي دار حوله، مناسبة للسؤال عن غياب أدعياء حرية التعبير (الرأي)، وصمت أوصياء حرية التفكير (الفكر) من الليبراليين، إزاء قرار عدم عرض المسلسل تحت (حجج فكرية) خاصة، رغم أن المسلسل لا يناقش معتقد زواج المتعة بشكل محدد، إنما ينتقد الممارسات السلبية لهذا

النوع من الزواج، فأين هم من الدفاع عن حقوق الشعوب في مسألة الإصلاح الديني، الذين أصموا أسماعنا في الحديث عنه والمطالبة به، وأين هم من رفض الوصاية الفكرية على الإنتاج الإعلامي، الذي يكشف الممارسات السلبية في حياتنا الاجتماعية؟ لماذا غاب صوتهم بشكل يدعو للغرابة، ويفتح الطريق لسوء الظن.

لقد كان لليبراليين صوت إعلامي عالٍ، وموقف فكري طاغٍ في قضية مسلسل (طاش ما طاش) الرمضاني، عندما بدأ قبل بضع سنوات في مناقشة (مسائل دينية محددة) كمحرم المرأة، وأحكام القضاء، ورجال الحسبة، وزواج المسيار فكانت الطريقة، التي تمت بها مناقشة تلك المسائل وغيرها محل رفض كثير من المشاهدين، فانبرى الليبراليون في صف الدفاع عن (الحق الفكري)، في نقد الممارسات السلبية التي تحدث خلال تطبيقاتها، تحت مبرر (الواجب الوطني) الذي يؤكد أن أولى خطوات الإصلاح الكامل تكون بالنقد الشامل لكل أوجه حياتنا وأنماط سلوكنا، وبحجة (التجديد الديني)، الذي يسمح بذلك لأن النقد يطال فهم الشخص للدين وليس الدين نفسه. هذا المنطق الفلسفي في تبرير مشاهد (طاش)، وتمرير طريقته النقدية لم نسمعها إزاء منع مسلسل (للخطايا ثمن)، بل على العكس؛ هناك من بارك هذا الموقف (الحصيف) في المنع، رغم أن فكرة (المنع) من المحرمات في العقلية الليبرالية، وهي عند الليبراليين من (خطايا) دعاة الفكر الديني في الحياة إزاء أي عمل فني، أو إعلامي، أو ثقافي لا ينسجم مع هذا الفكر، لأن الليبرالية في جانبها الفلسفي ترى أنه يجب عدم الحجر على عقل الإنسان، أو توجيه فكره لغير الحرية، أو مصادرة رأيه في نقد أي سلوك سلبي أو تصرف اجتماعي من وازع ديني، غير أن للخطايا ثمنًا عند الليبراليين، لكن ليس ثمنها عقابًا قضائيًا، أو تقريعًا اجتماعيًا، أو تشهيرًا إعلاميًا، بل ثمنها (الانتقائية الفكرية) في الموقف الليبرالي، فالمناقشة

والنقد مقبولان في مسلسل طاش الذي يستهدف في بعض حلقاته أدوار التيار الديني، وطريقة تطبيقه لأحكام الدين كقضية (زواج المسيار)، لأنه يدخل في إطار (الإصلاح الديني)، في مقابل الموقف الرافض لتلك المناقشة، أو ذلك النقد بالنسبة لمسلسل خليجي يناقش قضية (زواج المتعة)؛ لأنه يؤدي إلى (الفتنة الدينية)، التي يسمونها أحيانًا (النزعة الطائفية) أو (التعصب المذهبي).

كما أن ثمنها (الازدواجية الفعلية) عند الليبراليين، بين مبدأ المنع الذي ترفضه الليبرالية وطالما عارضوه واعتبروه منقصة الإسلاميين، في الوقت ذاته التطبيق الفعلي لهذا المنع بمباركتهم، أو على الأقل سكوتهم وغياب صوتهم، وهذا كله يعيدنا إلى نقطة رئيسة لدى هؤلاء الليبراليين، وهي حالة (التيه الفكري) في صحراء العطاء الحضاري ودورهم الحقيقي في الحياة العامة، عندما يكون تعاطيهم مع (الإنتاج الإعلامي) تعاطيًا حربائيًا يغير لونه وفقًا للطرف الآخر، رغم أن الإعلام يُعد الميدان الأول للخطاب الليبرالي في تسويق الحرية والمناداة بها على كل مستوياتها، خاصةً (المستوى الفكري)، الذي هو السقف الأول في ذلك الخطاب، وهو الأكثر تأثيرًا وفاعلية في مناقشة الممارسات السلبية ومحاولة معالجتها بطريقة حضارية.

***

يرفضون الماضي ويعيشون فيه!

كل أمم الدنيا ودول العالم لا تنفك تعتز بحضارتها، وتستذكر تاريخها، وتستلهم من ماضيها ما يُنير دربها في حاضر واقعها، أو يعينها على استشراف طرائق مستقبلها، بدلالة النصب التذكارية لشخصياتها التاريخية في ميادينها العامة، أو صور رموزها الحضارية على عملاتها الورقية، أو إبرازها في مكاتب صنع قرارها القومي، أو مقار أحزابها السياسية، فضلًا عن المؤلفات الفكرية المتدفقة من بطون مطابعها، مبرزةً روائع الحكمة والأعمال لتلك الشخصيات والرموز، ناهيك عن الأفلام السينمائية التاريخية، التي تستعرض التجربة الحضارية لهذا البلد أو تلك الأمة، بإتقان عجيب أذهل العالم على مستوى النص والتمثيل والإخراج كالأفلام الأميركية على سبيل المثال.

هذه الحقيقة المُشاهدة واقعيًا لم تلج في عقول شريحة من كتابنا ومثقفينا الليبراليين، الذين يحاولون فصلنا فكريًا عن سلفنا، لأنهم ببساطة لا يؤمنون بالماضي الإسلامي (التاريخ بأحداثه، والفقه بميراثه، والحضارة بإسهاماتها)، فهو بنظرهم مرحلة تاريخية انتهت بظروفها، وشخصياتها، وأحداثها، بحجة أن استرجاع الماضي عودة للوراء، وتكلس حول تلك الظروف والشخصيات لدرجة التخشب عند مرحلة زمنية معينة! فحسب تقديرهم أن العودة للماضي هي في حقيقتها استنساخ لكل تفاصيل حياة أسلافنا وارتهان عقولنا لعقولهم، ما يؤدي إلى تكريس التخلف الحضاري، الذي تعاني منه أمتنا منذ عصور الانحطاط! وبالتالي ف(الرؤية الحضارية)، لدى أولئك الكتاب والمثقفين تتمثل في وجوب إعلان القطيعة التامة مع هذا التاريخ الممتد على مدار ١٤ قرنًا هجريًا، كي يسهل السبيل نحو النهوض في الواقع المعاصر، والانطلاق الحقيقي لمشارف

المستقبل بأدوات العصر.

ابتداءً سأفترض جدلًا أن هذه الرؤية تعبر عن وجهة نظر (محترمة) وإن كانت غير منطقية، لذا ينبغي التعامل معها بوعي وإن لم يتم قبولها، وعليه يمكن مناقشتها وبيان الخلل فيها، من واقع الممارسات الفكرية لتلك الشريحة المثقفة مع التاريخ بشكل عام، بحيث تتضح إجابة سؤال المشكك أو المستغرب: لماذا رؤية أولئك الكتاب والمثقفين غير منطقية ولا يمكن قبولها؟ لأن الإشكال ليس في الموقف الفكري من التاريخ عمومًا، من حيث قبوله أو رده، أو مدى الاتفاق حول علاقته بتفاصيل حاضرنا وتأثيره في صياغة مستقبلنا، إنما الإشكال الحقيقي في (الانتقائية المتطرفة)، التي تمارسها تلك الفئة المثقفة في كتاباتها الصحافية، وأطروحاتها الإعلامية، وندواتها الثقافية! وهي انتقائية ينطبق عليها وصف (الكيل بمكيالين)، بما يشبه التعامل الغربي مع قضايا أمتنا الإسلامية والعربية على وجه أخص.

يتجلى الكيل بمكيالين مع تاريخنا الإسلامي مقابل التاريخ الغربي، في أن أولئك الليبراليين يؤكدون وجوب إعلان القطيعة مع الماضي (التاريخ)، والعيش بلغة الحاضر وظروفه وفق روح العصر المتميزة بالعلم المذهل والتقنية المتسارعة، في الوقت ذاته يعودون إلى هذا الماضي، وينبشون في صناديق ذاكرة أيامه بحثًا عن كل ما يُدين الظاهرة الإسلامية المعاصرة على اعتبار أن مرجعيتها الفكرية هي في تراثنا الفقهي، وتاريخنا الإسلامي المجيد، وحضارتنا العريقة، فتجدهم يقتاتون على موائد المستشرقين، فيجترون عبارات التزييف ويستحضرون أحداثًا سلبية تضع المسلمين في خانة الهمج والرعاع والأمة المتخلفة، فلا يعرفون من تاريخنا إلا حز الرؤوس، وملاحقة المبدعين باسم الإلحاد والزندقة، وعصر الجواري، وليالي الفسوق في دار الخلافة، وحرق الكتب، وإعدام الفلاسفة، والمذابح الطائفية، والتعصب المذهبي وغير ذلك. في المقابل؛

تجدهم يُسطرون كل عبارات الثناء والإشادة بالتاريخ الغربي والتغني بفلاسفته ومفكريه، مع تجاهل تام لكل مخازي هذا التاريخ وحروبه الأهلية أو الدولية، مستحضرين التجربة الحضارية التاريخية للغرب بكل مراحلها، وبواعثها، وأدواتها في جانب التمجيد والتميز والتفوق الحضاري، متطلعين إلى تكرار التجربة الحضارية المعاصرة للعالم الإسلامي على غرارها، وليس امتدادًا لتجربتنا الحضارية العريقة. والمضحك أنك عندما تناقشهم حول مخازي التاريخ الغربي، وفظائعه يطالبونك أن تمارس العقلانية بالبحث عن الإيجابيات في طيات تلك المخازي والفظائع، رغم أنهم لا يتحلون بهذه العقلانية في تعاملهم مع تاريخنا، الذي هو تاريخهم ومصدر اعتزازهم.

نحن لا ننكر وجود صور قائمة وممارسات سلبية وانحرافات سياسية في تاريخنا الإسلامي، غير أن هذا التاريخ يكتنز إنجازات عديدة، ويحكي أمجادًا خالدة، ويعبر عن تجارب ثرية في كل ميادين الدين العلم والمعرفة والسياسة والفنون وغيرها، التي تجلت في حضارة عريقة تعتبر واحدة من أبرز الحضارات الكبرى، التي تزين المسيرة الإنسانية، وأسهمت في بناء الحضارة الكونية. وبهذا لا ينفصل واقعنا عن ماضينا بل هو امتداد له، كما أنه من ماضينا نستلهم القيم، التي تنير الطريق نحو مستقبلنا، فمن يذكر جور الحجاج نُذكّره بعدل الفاروق وقس على ذلك، أما التاريخ الغربي فنتلمس منه التجربة التي تضيف إلى خبراتنا، ونأخذ منه المعرفة التي لا تتعارض مع أبسط المفاهيم والقيم الإسلامية، فالحكمة ضالة المؤمن. فلا تبعية فكرية إلا لماضينا بتاريخه المجيد، وفقهه العظيم وحضارته العريقة.

* * *

حجة (السببية) في الأدبيات الليبرالية

عندما وقعت الأحداث الإرهابية في المملكة من قبل تلك الفئة الضالة، التي استباحت الدماء المؤمنة والمستأمنة، ودمرت بعض الممتلكات الوطنية، وأسهمت في تشويه العمل الإسلامي كونها تتذرع بحجج دينية، ومن ثم سقطت كل أكاذيبها التي كانت تروج لها عن الوجود الأجنبي، متخذةً ذلك ذريعة لأفعالها الدموية، خرج من بين الليبراليين من يُحيل (سبب) ظهور هذه الفئة إلى مناهج تعليمية، أو مؤسسات دينية، أو جهات خيرية، أو أنشطة إسلامية، محاولًا تمرير أفكار وآراء يروج لها الإعلام الغربي، الذي كان - وما زال - يتهم الإسلام بأنه دين إرهاب، وأن المملكة هي حاضنة هذا الإرهاب، بينما يلزم الصمت عن جماعات متطرفة في أمريكا وأوروبا، وعن مناهج التعليم في إسرائيل التي تدعو لقتل العرب بشكل صريح، غير أن الدولة السعودية استطاعت -بحمد اللَّه- أن تعمل على جبهات متعددة في وقت واحد، ففي الوقت الذي تلاحق به الإرهابيين وتجتث جذورهم وتكشف زيف (جهادهم)، من خلال نصوص شرعية واضحة وأحكام فقهية بينة، كانت تدفع الأكاذيب والمزاعم الإعلامية الغربية عن مناهجها ومؤسساتها وجمعياتها، وبهذا قطعت الطريق على كل حاقد على المملكة والإسلام، سواءً من خارج حدودها وممن يحمل جنسيتها وقلبه يخفق للغرب الذي مسخ عقله.

لذلك يمكن القول إن السلوك الليبرالي في التعامل مع (الإرهاب) ارتكز على حجة (السببية)، فالأدبيات الليبرالية كانت تقول إن (سبب) هذا الإرهاب هو (الظاهرة الإسلامية) بمختلف تجلياتها ومقوماتها، في المناهج وحلقات المساجد، والمراكز الصيفية، والأشرطة الدينية، التي غذت الغلو حتى دفعته نحو التطرف الديني، الذي أنتج جنون الإرهاب،

وهو قول جائر لأنه أخذ بـ(لغة التعميم) وآفة الحقيقة التعميم، فالمناهج موجودة منذ عقود والجميع درسها حتى الليبراليون أنفسهم، والمؤسسات والأنشطة قائمة وتحت نظر الدولة، قطعًا لا ينكر عاقل وجود حالات غلو، أو ممارسات متطرفة في بعض الأنشطة، أو الإصدارات من كتيبات وأشرطة، ولكن هذا لا يأتي سببًا رئيسًا، أو عامًّا، فـ(الفكر الضال) الذي قام بتلك العمليات الإرهابية له بعد تاريخي يمتد إلى عصر الصحابة الكرام، الذين هم حملة هذا الدين إلينا، ومزاعم رواد هذا الفكر لا تختلف عن مزاعم سابقيهم من الخوارج القدامى، من حيث تأويل النصوص وعسفها لتبرير أفعالهم، الذين خرجوا على ولاة الأمر وسفكوا الدماء، وأباحوا حرمات المسلمين، وهو يفسر عدم وجود (شرعية معتبرة) من علماء ربانيين، سواءً مع خوارج الأمس، أو خوارج اليوم (الجدد) من تلك الفئة الضالة، التي تتكشف خلاياها يومًا بعد يوم بفضل اللَّه ثم بيقظة الأجهزة الأمنية السعودية.

في المقابل؛ لم يتعامل هؤلاء الليبراليون مع ما جرى، ويجري في عالمنا الإسلامي من قضايا ساخنة بهذه الحجة التي تعتبر منطقية وعقلية إذا أخذت اعتبارها الصحيح، إنما سوقوا التبريرات التي حجبت الحقيقة عنه، وأخفت شهادة الواقع فيه، ولعل أقرب مثال الأحداث الدامية، التي وقعت مع الاحتلال الأمريكي للعراق، حتى شلال الدم المفتوح من عمليات (إرهابية) قادها زعماء القاعدة في العراق، أو عمليات (مقاومة) ضد قوات الاحتلال الأمريكي يقوم بها عراقيون اختفوا في ظلام الإعلام، فكل الأحداث الدامية والفوضى الأمنية القائمة هناك وقعت (بسبب) الاحتلال الأمريكي، الذي حلّ الجيش العراقي وسرّح الشرطة، التي كانت موجودة وضابطة للأمن، فكانت النتيجة عموم الفوضى وولادة الفتنة الطائفية، إلى أن كبرت إلى ما نراه اليوم من قتل متواصل يأخذ في طريق أتونه الأبرياء من

نساء وأطفال، كل ذنبهم أنهم سقطوا بين (الأمريكيين)، وخصومهم من (القاعدة وغيرها) ممن دخلوا العراق لتصفية الحسابات، فغابت شمس المقاومة الحقيقية والشريفة، التي لا تقتل العراقي ولكن تحارب المحتل.

في تلك الأحداث الدامية لم يكن الليبرالي يعتقد أن (الاحتلال) هو السبب الرئيس في حمام الدم العراقي، وأنه هيأ المناخ ليتحول بلد الرشيد إلى منطقة مفتوحة للمتخاصمين ورجال الاستخبارات، وغابة أسلحة تبتلع من يدخلها! وأن زوال السبب أول علاجات الخلل القائم، والواقع الدموي الذي يعيشه أهل العراق، إذا كان ممن يريد أن يتعامل مع حجة (السببية) بواقعية لا تتجزأ فيها المشاهدات الحية، خاصةً أن الدعاية الإعلامية الأمريكية حول نشر الحرية، وإشاعة الديمقراطية، وتقرير حقوق الإنسان كانت جارفة، بدرجة ألغت تفكيره وجعلته يقلب المعادلة فيأخذ بالنتيجة ويترك السبب، فالاحتلال مقبول بل هو (تحرير) إذا كان يحقق قيم الليبرالية العليا من حرية، ومساواة، وديمقراطية، بعد سنوات الطغيان البعثي، إلا أن هذا الفرح الليبرالي لم يدم طويلًا عندما راحت الإدارة الأمريكية بالتراجع عن مقررات مشروعها في العراق، فاتضح لأولئك الليبراليين الذين علا صوت رقصهم أن الطغيان تبدل إلى الطائفية، وأن الليبرالية تحولت إلى إمبريالية.

***

منع الكتب بين أدعياء الحرية ومرجعية الدولة

في أجواء الملتقيات الثقافية ومعارض الكتب يتكرر المشهد الجدلي والحوارات الإعلامية بين كثير من المثقفين وكتاب الرأي الليبراليين وبعض المشايخ حول قضية محورية هي (منع الكتب أو مصادرتها)، خاصةً أيام المعرض الدولي للكتاب الذي يقام كل عام في الرياض. فالليبراليون من أصحاب الموقف الرافض لمنع فسح الكتب، أو مصادرتها من المعارض ينطلقون من ثلاثة محاور رئيسة هي أن المنع، أو المصادرة يتعارضان مع أبسط مبادئ (الحرية الثقافية) في إطار تكريس القيم الحضارية للمجتمع السعودي، وأنها تعزز(الوصاية الفكرية) على الآخرين من قبل التيار المحافظ، بحيث يحدد ما يُقرأ ما يترك -وهذا برأيهم- يصادر الحق الطبيعي للإنسان العاقل، كما أنه لا يوجد (حُراس للثقافة)، أو حراسة عليها، خصوصًا في ظل ثورة المعلومات المتنوعة، ووسائط التقنية المفتوحة، فضلًا عن أن المسيرة الإنسانية في جانب الفكر، والتأليف، والإبداع لم يتوقف ركابها أو تحفظ بسياج المعتقدات والمخاوف، إلا لدى الشعوب والأمم المتخلفة، بل إن هناك رأيًا جريئًا لأحد الكتاب الإعلاميين يرى فيه عدم منطقية منع الكتب، أو حضارية مصادرتها من أجنحة معرض الكتاب بحجة الطعن في الإسلام، أو الإساءة للمقدسات، والثوابت الإسلامية، لأن ذلك خوف غير مبرر على الإسلام، فاللَّه سبحانه وتعالى قد تكفّل بحفظ القرآن الكريم، الذي يضمّ آيات تتعلق بمعصية الشيطان للَّه وتحدّيه الدنيوي لغاية اللَّه من خلق الجنّ والإنس، وهي عبادته، بالإضافة إلى وصف اليهود والنصارى اللَّه ﷻ بأن يده مغلولة، والملائكة بناته، وغير ذلك من الأوصاف، وهو القادر سبحانه على أن يكون القرآن مقتصرًا على إثبات وحدانيته وجلاله دون الحاجة لذكر مواقف

الشيطان، وفرعون واليهود والنصارى وغيرهم، كما يتساءل: كيف يمكن فهم مسوغات الرقابة ذاتها، والقرآن يحمل في آياته معظم الأوصاف، التي أطلقها بعض قريش على النبي -عليه الصلاة والسلام-، من قبيل المجنون، والشاعر، والكاهن، والساحر، والأبتر وغيرها؟ فضلًا عن التعرّض للقرآن والدين الإسلامي والأنبياء والأديان الأخرى، وبهذا يعتقد الكاتب الإعلامي أن مرد منع الكتب أو مصادرتها هو خوف التحوّل في السلطة المعرفيّة، من سيطرة الديني (المثقف القديم)، إلى المعرفي (المثقف الحديث) بمختلف أصنافه.

لكن الليبراليين أصحاب الموقف الرافض لـ(منع الكتب أو مصادرتها)، بمن فيهم هذا الكاتب الإعلامي لم يناقشوا (ثلاث مسائل مهمة) تحدد ابتداءً صواب نظام منع الكتب الواردة أو قرار مصادرة الكتب المخالفة. أولى هذه المسائل وأهمها أن نظام المنع أو قرار المصادرة ينطلق من السياسة العامة للدولة، التي تعتبر القرآن الكريم دستورها ومصدر تشريعها، فلها كل الحق أن تمنع أي كتاب أو رواية أو مطبوعة تخالف ذلك، سواءً ما يطعن في المقدسات أو يشكك في الثوابت أو يهدد الوحدة الوطنية أو يعارض النظام السياسي، أو يشيع الفاحشة أو يروج للرذيلة وغير ذلك، وهذا الإجراء لا تقوم به المملكة بدعًا عن دول العالم، فحتى الدول الغربية التي توصم بالمتحضرة، أو المتقدمة تمنع أي إصدار يخالف قوانينها ومرجعيتها العلمانية، فسل عن بريطانيا مهد (الليبرالية) وفرنسا عاصمة التنوير وغيرهما عن حال الكتب، التي تمس قضايا معينة كـ(الهولوكوست) مثلًا، كما أن إحدى الدول العربية، التي يتغنى مثقفونا بحريتها تمنع بيع أو توزيع رواية (شيفرة دافنشي)، لأنها تسيء لطائفة من شعبها.

المسألة الثانية هي قضية (الحرية الثقافية)، التي يتباكى بعض كتابنا

ومثقفينا الليبراليين على لبنها المسكوب في أروقة المعرض وأجنحته، هذه الحرية تعتبر تطبيقًا من تطبيقات (الحرية الإنسانية) العامة، ولكن هؤلاء المتباكين يتجاهلون ذلك عمدًا لأن الاعتراف يجعلهم يقرون -بطريقة غير مباشرة- بمحددات وضوابط هذه الحرية، وأهمها (المسؤولية) تجاه الآخرين في دينهم ومعتقداتهم، وحرياتهم، ومجتمعاتهم وغير ذلك، فلا تكون حريتك ضد حريتهم قولًا، أو فعلًا أو إنتاجًا، وإلا أصبحت الحرية فوضى كما يرى ذلك المفكر الكبير الدكتور عبد الوهاب المسيري، أن الحرية لا تكون إلا بضوابط تحددها وإلا أصبحت فوضى.

أما المسألة الثالثة والأخيرة فهي قَضية المطالبة ذاتها التي ينادي بها الليبراليون، سواءً بفسح كل الكتب أو عدم مصادرتها من معرض الكتاب أو المكتبات، وذلك بسؤالهم بشكل واضح ومحدد: هل يؤيدون فسح الكتب التي تبرر الإرهاب، أو تعلم الجريمة، أو تنشر الإلحاد، أو تكفر الدولة، أو تُخَوّن الكُتاب والمثقفين، أو تطعن في معتقدات بعض الطوائف الإسلامية وغير ذلك؟ فإن قالوا (نعم) فهم دعاة فوضى لا دعاة حرية، أما إن كان جوابهم بـ(لا) فهم يقرون بوجوب تقويم الكتب ومن ثم فسحها ومصادرة المخالف منها، ولأننا ولله الحمد في ظل دولة إسلامية تعتبر الإسلام مرجعيتها في كل شؤون الحياة، فمن حقها عن طريق مؤسساتها المعتمدة أن تمنع دخول هذا الكتاب، أو تصادر هذه الرواية أو غير ذلك. وبهذا تسقط كل حجج الرافضين.



خلاصة

في هذه المحطة وهي الأخيرة من الكتاب، أسدل الستار على جانب كبير من تجليات الواقع الليبرالي في السعودية، رغم أن الجدال الفكري حول هذا الواقع سيستمر في الأوساط السعودية، إعلامية، وثقافية، واجتماعية، بحكم أن مصطلح (الليبرالية) أو (الليبرالي) لم يعد مستغربًا، أو مبهمًا لكثير من الناس، في ظل التطور المذهل في وسائط التقنية، وحدة الصراع بين التيارات الفكرية في مواقع التواصل الاجتماعي، خاصةً أن الخطاب الليبرالي في عمومه يرتكز على مسألتين في كل حواراته وأفكاره ومبرراته، وهما: (الحرية) تحت زعم المطالبة بها، و(المرأة) تحت ذريعة الانتصار لها، وارتباطهما بالتنمية المنشودة.

غير أن السؤال المحوري هو: هل فعلًا الليبرالي كان -وما زال- من دعاة الحرية الحقيقية بمفهومها الإنساني الفطري؟ ومن أنصار المرأة بمنحها حقوقها، وتحقيق مطالبها؟ أم هي أوتار يدندن عليها، وأوراق يلعب بها، وشعارات يرفعها، وكلمات يرددها، بحيث يستغل (الحرية) في الوصول إلى (المرأة)، من خلال التدليس الفكري الذي هو بضاعته، رغم منطقه المتهافت في تبني أفكار وأطروحات حضارية، وتناقض مواقفه في قضايا اجتماعية ساخنة.

ردًّا على ذلك السؤال، أزعم أن الليبرالي ليس من دعاة الحرية، ولا من أنصار المرأة، لسببين؛ أن أفكاره وحديثه قائمة على مغالطة فكرية بجعل العلاقة بين الليبرالية والحرية علاقة واحدة، أو يعبران عن طبيعة واحدة، ذات جانب لغوي ومضمون فكري واحد، بينما الحرية قيمة إنسانية عرفتها البشرية قبل ظهور الليبرالية كممارسة حياتية، وقبل أن تكون الليبرالية معطىً تاريخيًا خلال التجربة الغربية. فالدلالة اللغوية بين كلمتي

(ليبرالية وحرية)، التي عبّر عنها الفكر الغربي، لا تحقق المضمون الفكري، بحيث إن كل ممارسة في الحرية تعني تحقيقًا لليبرالية. ناهيك عن أن من يطالب بالحرية تحت مزاعم أنه ليبرالي قح، عليه أن يؤمن بها للجميع، وبالذات إزاء خصومه الفكريين من إسلاميين وغيرهم، فالحرية لا تتجزأ.

السبب الثاني، أن موقف الليبرالي من المرأة، وانعكاس ذلك على كل أدوارها في المجتمع ومشاركاتها بالتنمية، هو موقف متأرجح، فهو ملتبس من جهة، كونه يمزج بين مرجعيتين متعارضتين (الغربية، والإسلامية)، في أحكام المرأة المدنية، ومن جهةٍ أخرى هو ردة فعل لموقف بعض الإسلاميين من المرأة، الفارق بينهما أنه مخالف في الاتجاه، بينما في باقي التفاصيل يمارس الليبرالي تجاه المرأة كل ما يزعم أن الإسلامي يمارسه، خاصةً الوصاية الفكرية.

لذلك؛ أخلص إلى أن هذا التوجه أشبه ما يكون بمحاولة استدراج من قبل الليبراليين لشرائح المجتمع لاعتناق فكرة أن الليبرالية تتشكل في السعودية، لكن هذا الاستدراج ينتهي بالوهم، وعندما أصفه بـ(الوهم) أو (الأوهام)، فلأن المنظومة الفكرية لليبرالية كما ابتكرها الغرب ومارسها خلال تجربته التاريخية كلٌّ لا تتجزأ، فهي منظومة متكاملة، ومترابطة، من أساسها الفلسفي، ومرورًا بمضامينها الفكرية المرتبطة بـ(العلمانية، والرأسمالية، والديمقراطية)، ونهايةً بمرجعيتها الحضارية، التي تحكم مسألة تشريع القوانين والتعليمات، التي تنظم حياة الناس في كل مجالات الحياة.

فالليبرالية بمفهومها المبسط لا تخرج عن كونها نظرية في صياغة أهم القيم الإنسانية وهي (الحرية)، وبالذات الحرية السياسية تحت شعار (دعه يمر)، والحرية الاقتصادية تحت شعار (دعه يعمل)، من خلال تحقيق الحرية الفردية على مستويات (المعتقد والفكر والسلوك) وفق (قوانين

وضعية)، محكومة بمرجعية تشريع العقل البشري دون تدخل السلطة الاجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد، أو الهيمنة الدينية المتمثلة بالنصوص الإلهية (الوحي). فالتشريع للعقل بما يراه ينظم حياة الناس، ويحقق مطلبين رئيسين هما: (المتعة والمنفعة) للإنسان وصولًا إلى سعادته. وبقياس ذلك على واقع الليبرالية في السعودية نجد أن الليبراليين يحاولون صناعة الوهم، من خلال ذلك الاستدراج الفكري.

